

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٤٨

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي السادس - العقد الاستثنائي الثاني

الجلسة العاشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الإثنين الواقع

في أول آذار سنة ١٩٤٨

فهرست

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - تلاوة الأوراق الواردة.
 - ٣ - المناقشة في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٤٨.
 - ٤ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٠١٩ المتعلق بتمديد مفعول قانون ٣١ كانون الأول سنة ١٩٤٦ المختص بإحالة موظفي الدولة إلى التقاعد أو صرفهم من الخدمة.
- عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الإثنين الواقع في أول آذار سنة ١٩٤٨ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قزوعون ويوسف ضو. وتغيب السادة: بهيج تقي الدين الدكتور رائف أبي اللمع، سليم الخوري، شبلي العريان، عدنان الجسر، كمال جنبلاط، ندره الخوري، هنري فرعون. واعتذر السيد أمين نخلة.
- وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية بالوكالة، وجبرائيل المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، وأحمد الحسيني وزير العدلية، وحميد فرنجية وزير الخارجية والتربية الوطنية، ومحمد العبود وزير المالية وسليمان نوفل وزير الاقتصاد الوطني والزراعة.
- الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.
- فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.
- الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟
- (سكوت).
- الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة.
- فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - برقية من رئيس جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية يحتج بها على مشروع وزارة الأشغال العامة بتحويل شارع خلدة ويؤيد مشروع المحافظة.
 - ٢ - برقية من صور يسترحمون بها التدخل السريع مع البنك السوري الذي يريد أن يدفع الحوالات الواردة من إفريقيا الفرنسية لألوف العائلات على السعر الجديد خلافاً لبقية المصارف الوطنية.
 - ٣ - برقية من طرابلس يطلبون بها إنصاف السيد راشد طيارة.
 - ٤ - برقية من قب الياس يحتجون بها على تأخير توزيع الأسمدة الكيماوية.
 - ٥ - برقية من العمال في الهرمل يطلبون بها دفع أجورهم المتأخرة.
 - ٦ - عريضة من أصحاب الطلبات الزراعية والصناعية والفندقية يطلبون بها فتح اعتماد جديد ليتمكن المزارعون من الحصول على تسليف دائم.
- الرئيس: تُحال جميع الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة. لتتل البرقية الواردة من صور بناء على طلب السيد رشيد بيضون.
- فتلا الكاتب البرقية التالية:
- عطوفة رئيس المجلس النيابي.
- الحوالات الواردة من إفريقيا الفرنسية لألوف العائلات في صور وقضاها يريد البنك السوري دفعها على السعر الجديد خلافاً لبقية المصارف الوطنية نسترحم تدخلكم السريع لإنقاذ موردنا الوحيد من جشع وطغيان البنك السوري - اللبناني.

الإمضاءات

رشيد بيضون: عطوفة الرئيس سادتي، عندما تدنى الفرنك الفرنسي كانت حوالات كثيرة واردة من إخواننا المهاجرين في إفريقيا، حوالات كثيرة جداً كان لدي قسم كبير منها وهي برسم القبض لدفعها لعائلات المهاجرين الموجودين في لبنان. ولقد طلبت من البنك السوري أن يدفعها حسب عادته أي كل حوالة من ستة آلاف فرنك ١٨٢ ليرة لبنانية فأبى، فاضطرت لإخطاره عن طريق كاتب العدل، وبعد ذلك اقتنع البنك بدفع الحوالات الواردة قبل تدنى الفرنك بسعر ١٨٢ ليرة على أن يدفع الحوالات الواردة بعد ذلك بالسعر الجديد وكان ذلك بمساعي مدير مكتب القطع المسيو «أوير».

دعاني أيها السادة إلى هذه الكلمة ما تلقيته من تحاويز كثيرة من المهاجرين بهذا الصدد وبرقية مثل هذه البرقية التي تليت عليكم.

لذلك أدليت بكلمتي هذه حتى يطلع الرأي العام بأن القضية انتهت . ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أشكر البنك الوطني وبنك طراد اللذين ظلا يدفعان هذه الحوالات بسعرها القديم رغم تدني الفرنك الفرنسي .

رئيس الوزارة: لقد كفانا رشيد بك بيضون بصورة عامة .

الرئيس: ليتل تقرير اللجنة المالية عليها .

فتلا الكاتب التقرير التالي :

تقرير لجنة المالية.

على مشروع موازنة سنة ١٩٤٨ .

تتقدم اللجنة المالية من مجلسكم الكريم بمشروع الموازنة عن سنة ١٩٤٨ . ولقد حدث تأخير في درس الموازنة نشأ من أن الحكومة أحالت إلى المجلس مشروع القانون القاضي بتحديد موازنة سنة ١٩٤٨ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ ولكنها لم تقدم مشروع الموازنة نفسه إلا في ٢ كانون الأول سنة ١٩٤٧ ، لذلك بذلت اللجنة نشاطاً ملموساً حتى استطاعت أن تفرغ من درس المشروع وتقدمه إلى المجلس قبل نهاية شهر شباط . إن اللجنة تسجل على الحكومة هذا التأخير وتلفت نظرها إلى الضرر الذي ينجم عن تقديم الموازنة بعد انقضاء المهلة التي حددها الدستور راجية أن لا يتكرر هذا التأخير في المستقبل .

قدرت الحكومة إيرادات سنة ١٩٤٨ بمبلغ ثلاثة وستين مليون ليرة يقابلها المبلغ نفسه كنفقات عن السنة المذكورة .

ولا بد من القول أن السياسة المالية الحكيمه لا تتم بإيجاد توازن بين باي الإيرادات والنفقات بل يجب أن يقوم هذا التوازن على أساس صحيح من عدل في توزيع الضرائب وحكمة في الإنفاق . ولا جدال في أن الخطة المثلى التي يجب أن تسير عليها كل حكومة رشيدة إنما هي إقامة نظام للضرائب لا تكون إحدى نتائجه تعزيز فئة من المكلفين على حساب فئة أخرى . وأما النفقات فعلى الحكومة أن تبذل جهوداً جبارة للاقتصاد بغير المنتج منها حتى يصبح بمقدورها تأمين رفاهية الشعب وتحقيق الإصلاح في نواحي الحياة الاجتماعية .

فهل وضعت الحكومة هذه الغاية نصب أعينها في مشروع الموازنة عن السنة الحالية؟ . هذا ما سنجيب عليه في بحثنا لكل من باي الإيرادات والنفقات .

أولاً - باب الإيرادات .

لقد مهدت الحكومة للمشروع بفذلكة ذكرت فيها أن البلاد ورثت عن العهد العثماني وعهد الانتداب نظاماً للضرائب قديماً بالياً تضر منه الناس كثيراً في الماضي دون أن يسعى أحد إلى تعديله وهذه الحقيقة التي يسلم بها

الجميع كان من شأنها أن تحمل الحكومة على القضاء على ذلك التراث البالي وأن توزع الضرائب بصورة أعدل مما فعلت. لقد لفت هذا الأمر نظر اللجنة وأجمعت كلمة أعضائها في المناقشات التي أثاروها حول هذا الموضوع الخطير على أن هناك عدم توازن ظاهر بين الضرائب المباشرة التي قدرت بمبلغ ثمانية ملايين وتسعمائة وخمسين ألف ليرة لبنانية وبين الضرائب غير المباشرة المقدرة بمبلغ إثنين وأربعين مليوناً ومائة وستين ألف ليرة. وكانت حجة أعضاء اللجنة أن هذا التوزيع في الضرائب مجحف لا عدل فيه ولا إنصاف. ذلك أن الضرائب غير المباشرة تصيب الفقير والمتوسط أكثر مما تصيب الغني فضلاً عن أن طبقتي الفقراء والمتوسطين تتحملانها أيضاً قسماً وافياً من الضرائب المباشرة. وتضيف اللجنة إلى هذا التعليل أن الدول التي هي أرسخ من لبنان قدماً في التشريع المالي أقامت نظاماً يكفل التوازن بين الضريبتين. يُضاف إلى هذا أنه لا مبرر لبقاء قوانين موروثه عن العهد العثماني لا يتلاءم وجودها مع الرقي الاجتماعي الذي بلغه لبنان.

وهل من المنطق والعدل في شيء أن تتشبث إحدى حكومات القرن العشرين بنظام احتكار الملح الذي يذكّرنا بنظام الـ Gabelle وهو واحد من القوانين التي كان وجودها باعثاً للثورة الفرنسية. وهل مما يبرر وجود هذا النظام أن الدولة تتوخى الربح من ورائه؟ ومتى كان الربح من الفقير شغل الدولة الشاغل؟. ثم أن هناك قوانين هي بنظر الأكثرية الساحقة من أفراد الشعب ألغاز وأحاجي كقانون رسوم الطوابع مثلاً الذي لا يفهمه إلا نفر ضئيل من الموظفين. ألم يحن الأوان لاستبدال هذا القانون بقانون عصري عادل يفهمه الجميع ولا يختلف إثنان على تفسير معنياته؟.

ولعل أشد الضرائب وطأة قانون الرسوم القضائية. هذا القانون الذي ضج الشعب بكافة طبقاته من جور أحكامه وفداحته وإذا كانت الخزينة تستفيد منه بصورة ملموسة فمما لا ريب فيه أن المصلحة العامة تفرض التخفيف من وطأته حتى لا يشعر اللبناني بأن وصوله إلى حقه لا يتم إلا إذا هو دفع له ثمناً فاحشاً. وهناك ضرائب أخرى يجب إلغاؤها كالرسوم على الإعلانات والياغطات إلخ...

ولرب قائل أن مهمة النائب لا تنحصر بالانتقاد والإرشاد وأن بوسع مجلسكم أن يدخل على نظام الضرائب الإصلاح الذي تمليه المصلحة العامة. وهذا القول مردود لأن اقتراح مشاريع الضرائب أمر يعود إلى الحكومة أكثر منه إلى النائب. ومرد ذلك إلى أن السلطة التشريعية لا يمكنها عملياً أن تحور في نظام الضرائب فتخفف قسماً منها وتزيد القسم الآخر إذ أنها تقلب بهذه الصورة مشروع الموازنة رأساً على عقب وتبعث الشلل في أعمال الدولة على اختلافها.

وما دمنا في معرض البحث بقضية توزيع الضرائب فلا بد من الإشارة إلى أن قانون موازنة سنة ١٩٤٧ (المادة الثانية عشرة) أحدث رسم انتقال على التركات والهبات والوصاية المنقولة على أن يحدد مقدار هذا الرسم وطريقة فرضه بقانون لاحق. ومن المؤسف أن يكون هذا القانون الذي قرره المجلس منذ أكثر من سنة قد بقي بدون تطبيق. ولا يخفى ما في هذا الرسم من حسنات إذ أنه يعود على الخزينة بإيرادات طائلة يمكن للحكومة معه أن

تفكر بإلغاء بعض الضرائب غير المباشرة أو تخفيضها. وليس من العدل في شيء أن تتحمل الشركات والأموال غير المنقولة وحدها عبء التكاليف وأن تبقى الشركات والأموال المنقولة مهما بلغت قيمتها طليقة من كل قيد لا يتناولها أي رسم أو تكليف.

وإن اللجنة تدعو الحكومة بصورة ملحة إلى التقدم بمشروع القانون الذي نصت عليه المادة الثانية عشرة من قانون موازنة سنة ١٩٤٧ على وجوب فرضه حتى تتمكن الدوائر المختصة من استيفاء ضريبة أقرتها السلطة التشريعية منذ أكثر من عام وليس من مبرر لأن يبقى قرارها حبراً على ورق.

هذه هي خلاصة مناقشات اللجنة حول عدم التوازن الذي لمسته بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. نخلص منها للقول أنه لا عذر للحكومة وقد اعترفت بأن نظام جباية الضرائب لا يتفق مع حاجات العصر ولا مع مبدأ العدالة الاجتماعية في شيء. لا عذر لها في سكوتها عن إدخال إصلاح بل إحداث انقلاب شامل في أسسه.

ولقد أجابت الحكومة على مناقشات اللجنة وتوصياتها بأنها تنبعت إلى ضرورة إصلاح النظام القائم فألغت قسماً لا يُستهان به من الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تزعج المكلف كالرسوم على القداحات والمكايل والموازين والكبريت وبعض رسوم الأمن العام وهي سائرة في طريق التخفيض والإلغاء حتى النهاية ولكنها لفتت نظر اللجنة إلى أن إقرار ضريبة الدخل من شأنه أن يكفل التوازن والعدل في التوزيع المطلوبين. ذلك أن ضريبة الدخل هي ضريبة عادلة لأنها تصيب المكلف بنسبة أرباحه كما أنها تتناول دخل العقارات المبنية والرواتب والأجور ومعاشات التقاعد ودخل الرساميل المنقولة وأرباح المهن على أنواعها. وتضيف الحكومة إلى ذلك أن الزيادة في الضرائب المباشرة لا توفر للخزينة أكثر من مليون ليرة ليس لواحدة منها أهمية ضريبة الدخل التي تقوم على أساس عادل وتؤمن للخزينة إيرادات لا يُستهان بها. كما أنها - أي الحكومة - تعتبر أن الضرائب غير المباشرة هي التي تصيب الغني قبل الفقير لأنها تتناول مظاهر الثروة.

وفي اعتقاد اللجنة إن ما تذهب إليه الحكومة من هذه الناحية يتنافى مع ما اتفق عليه علماء الاقتصاد ورجال المال والاختصاصيون في التشريع المالي، إذ لم يقل أحد من هؤلاء أن الضرائب غير المباشرة تتناول الغني قبل الفقير. بل أجمعت الكلمة كما دل الاختيار على أن الضريبة الحقيقية التي تصيب الغني إنما هي الضريبة المباشرة التي تأخذ منه بنسبة ما يملك فعلاً لأنها ضريبة تتناول الثروة رأساً أما الضريبة غير المباشرة فلا يصير استيفاؤها إلا لدى القيام بعمل معين كثيراً ما يلجأ إليه الفقير ومتوسط الحال قبل الغني ولسنا بحاجة إلى إيراد الأدلة تدليلاً على صحة هذه النظرية...

الخلاصة أن مناقشات اللجنة بشأن الإيرادات أجمعت على ما يأتي:

أولاً - عن توزيع الضرائب التي تمشت عليه الحكومات حتى اليوم يتنافى مع العدالة الاجتماعية وهو مجحف لا يتلاءم مع روح العصر ويجب بالتالي أن يدخل على النظام المالي القائم انقلاب شامل أساسي يفي بالغرض المقصود.

ثانياً - إن أول ما يجب أن تفكر به الحكومة هو إلغاء بعض الضرائب المرهقة التي تزعج المكلف وهي بطبيعتها مجحفة ولا تتفق مع العصر الذي نعيش فيه والتخفيف من الضرائب وذلك لا يتم إلا إذا عمدت الحكومة إلى الاقتصاد والتوفير في النفقات.

ثالثاً - التخفيف من وطأة بعض الرسوم والضرائب غير المباشرة التي ترهق المكلف ومن شأنها أن تمتص الثروة الفردية شيئاً فشيئاً فضلاً عن أنها تشكل سبباً هاماً لإبقاء مستوى المعيشة على ما هو عليه من الارتفاع والاستعاضة عنها بضرائب مباشرة وتصيب الثروة رأساً إذا لم تتمكن الحكومة من الاستغناء تماماً عنها. ولا يسع مقرر اللجنة في نهاية البحث بنظام الضرائب. إلا أن ينوّه بنشاط دوائر المالية المختصة والجهود الجبارة التي تبذلها في سبيل استيفاء الضرائب إذ أنها تمكّنت من جباية ٩٥ بالمائة منها عن العام الفائت واللجنة تلقت نظر وزارة المالية، بهذه المناسبة إلى ضرورة العناية بجباية ضريبة الدخل وتنظيمها حتى لا يضيع على الخزينة شيء من الواردات التي يجب أن تؤمنها الضريبة المشار إليها.

ثانياً - باب النفقات.

إن أول ما يلفت النظر في باب النفقات هو أن المبالغ المخصصة بالمشاريع العمرانية يكاد لا يبلغ ثلث مجموع الموازنة بينما خصص الثلثان الباقيان للإنفاق على الموظفين ولغير ذلك من الأمور التي لا تعود على البلاد بفائدة ما. وفي هذا التفاوت بين النفقات المنتجة وبين غير المنتج منها ضرر لا نرى حاجة للإسهاب في بيانه ويكفي الإشارة إلى أن عبء الضرائب كان يبدو خفيفاً على المكلف اللبناني لو أن ما يتحمّله من رسوم وضرائب مرهقة يساهم في المشاريع العمرانية ويكفل للبلاد التقدم والازدهار. ولكن ما يؤديه المكلف من ضرائب يبدو فادحاً إذا هو أنفق في غير السبيل الذي يجب أن تعدّه له كل حكومة حريصة على مصلحة الشعب الذي أقامها أمينة على حقوقه. ولا نأتي بجديد إذا نحن قلنا إن الشكوى الإجماعية من الإسراف في بعض مرافق الدولة لا يزيلها إلا سياسة حكيمية تقوم على الوفرة في النفقات وتخصيص القسم الأوفر منها لتحقيق المشاريع المفيدة للبلاد وإذا سجلنا لحكومات الاستقلال ما قامت به من إصلاح وحققته من عمران وازدهار فإننا نطلب منها أن لا تقف في أول الطريق وان تعمل على بناء الدولة إذا كانت حقاً تريد أن يبقى بناء الوطن قائماً موطد الأركان.

إن تضخم النفقات مبعثه كثرة عدد الموظفين وتزايدهم مع الأيام تزايداً متواصلاً والإسراف في الإنفاق إسرافاً يبلغ التبذير أحياناً ولعل قضية الموظفين وإصلاح جهاز الدولة أخطر ما يواجه الحكومات من مشاكل لم تبذل الحكومات المتعاقبة أي جهد لإيجاد الحل النهائي لها.

ومع اعترافنا بأن المسؤولية في إبقاء الحالة على ما هي لا تقع على حكومة بعينها فيجب القول أن الوقت قد حان أن تمتد يد الإصلاح إلى نواحي الإدارة على اختلافها وأن يُصار إلى القضاء على ما أورثنا إياه الانتداب من تشابك في الصلاحيات وتعقيد في المعاملات وفوضى في الإدارة وتضخم في الوظائف.

إن عدد الموظفين يفيض عن حاجة الدوائر ومع تسليم الحكومات المتتابعة بهذه الحقيقة فقد رأيناها تفتح باب التوظيف على مصراعيه حتى أصبح للبنان جيش هائل من الموظفين يمكن الاستغناء عن قسم وافر منهم دون أن تتأثر الإدارة من جرّاء ذلك. ثم إن عدم احترام الأنظمة والقوانين المعمول بها في التعيين والترقية كان وما يزال باعثاً للشكوى والانتقاد الميرين. وهذه الفوضى في التعيين والترقية خلقت في نفوس الأكثرية الساحقة من الموظفين عاطفة يأس وتراخي في تأدية الواجب إذ شعرت هذه الأكثرية إن الكفاءة آخر ما يؤهل الموظف لتسليق سلم الترقية وإن الأنظمة المرعية والنصوص القانونية آخر ما تأبه له الحكومات في سياستها التوظيفية.

ويجب القول بصراحة أن الاستقلال لا يكون موطد الأركان إذا لم تكن الإدارة سليمة من كل فوضى وإذا لم توجد فكرة الدولة في رأس الحاكم عند كل عمل يقوم به. وإذا وجدنا لحكومات الاستقلال بعض العذر في تأخرها عن تحقيق الإصلاح الإداري الشامل بالنظر لمختلف الأزمات التي واجهتها منذ أربعة أعوام حتى اليوم فإننا لن نغفر لها إبقاء الجهاز الإداري على ما هو عليه.

ولقد تساءلت اللجنة المالية عما إذا كان من الحكمة أن تقوم هي بما لم تفعله الحكومات المتعاقبة فتعتمد إلى اختصار الهيكل الحكومي بصورة تخفف عن الخزينة هذه الأعباء التي حملها إبانها الماضي فرأت أخيراً أن الإصلاح الحقيقي الشامل لا يمكن أن يأتي وافياً بالغرض إذا لم تقترحه لجنة خاصة تتفرغ لدرس الجهاز الحكومي على ضوء حاجات الإدارة وإمكانيات الخزينة. لذلك ارتأت اللجنة أن تترك الجزء الأوفر من اعتمادات الوظائف على حاله لكي تبقي المجال فسيحاً أمام لجنة تنظيم الملاكات لتحقيق الإصلاح الذي أجمعت الكلمة فسيحاً أمام لجنة تنظيم الملاكات لتحقيق الإصلاح الذي أجمعت الكلمة على ضرورة القيام به بصورة سريعة وحاسمة «وإذا كان للجنة من توصية تقدمها للحكومة فهي أن تقفل باب التوظيف بهائياً وأن تنبه إلى سوء المصير إذا بقيت الحالة على ما هي عليه مما لا حاجة لنا للإسهاب في بيانه وإيضاحه»...

ولا بد من القول أن الرغبة التي أبدتها الحكومة بالإقتصاد في النفقات غير المنتجة لا يمكن أن تتحقق في ظل الجهاز الإداري الحاضر. والدليل على ذلك إن ما قصده من توفير لم يتم لها في مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم اليوم كما سيأتي بيانه عند بحث المشروع بنداً بنداً.

أما القسم الثاني من النفقات غير المنتجة فلسنا بحاجة لذكره بالتفصيل. ونكتفي بالقول أن بلداً صغيراً كلبنان لا يمكن أن يتحمل طويلاً عبء هذه النفقات التي لا تعود على الشعب بأي فائدة وإذا كانت ظروف الحرب قد مكّنت المكلف وبالتالي سهولة للخزينة سبيل الإنفاق في مختلف الأبواب فيجب أن نذكر أن الحالة الاقتصادية اليوم غيرها بالأمس وأن ميزانية المكلف اللبناني لن تتحمل في الغد ما كان بوسعها أن تتحملة في الأمس القريب. إن البلاد بحاجة ماسة إلى مشاريع عمرانية لا يمكن تحقيقها إذا لم تعتمد الحكومة على التوفير والاقتصاد بشكل ملموس. هنالك مشاريع ري من شأنها أن تزيد في الإنتاج الزراعي زيادة تكفل للبنان ما يحتاجه من حبوب أو الجزء الأوفر مما يحتاجه وهنالك حاجات للشعب لم تتمكن الحكومة من تلبيتها حتى اليوم لأن باب النفقات غير المجدية لا يزال مع الأسف الشديد مفتوحاً على مصراعيه.

على أنه يجب القول أن حكومات الاستقلال المتعاقبة لم تقف مكتوفة اليدين في ميدان النشاط العمراني مما يجب تسجيله لها للتدليل على أهلية الأمة اللبنانية لأن تتبوأ مركزها السامي بين الأمم المستقلة لقد تمكنت الحكومات المومىء إليها - بالرغم مما قام في طريقها من عراقيل - من أن تقوم بأعمال جبارة لا يمكن نكرانها، ورد ذكرها في الفدلكة التي مهدت بها لمشروع الموازنة مما لا حاجة لتكراره.

وفيما نطلب إلى مجلسكم الكريم التصديق على مشروع الموازنة كما عدلته اللجنة، نرجو أن تسير الحكومة الحاضرة وكل حكومة تعقبها على سياسة مالية رشيدة هي وحدها كفيلة بأن تحفظ للبنان العزيز ما هو أهل له من عزة وسيادة واستقلال.

بيروت في ١٧ شباط سنة ١٩٤٨.

مقرر اللجنة المالية العام

ببيج تقي الدين

الرئيس: الكلمة للسيد أحمد الأسعد.

أحمد الأسعد: أيها السادة إن مشروع الموازنة هو أهم حدث في الدولة للعام المخصصة له تلك الموازنة لذلك أصبح لزاماً علينا أن يتكلم كل منا أو من أراد الكلام - عن رأيه بهذا الامر الخطير. وإني سأختصر البحث قدر الإمكان في الخطوط الرئيسية وأبدأ بالواردات:

أولاً - إن الواردات كما وردت في المشروع لا تزيد فيها الضرائب المباشرة ٩ ملايين ليرة كما أن الضرائب غير المباشرة لا تنقص عن الأربعين فلا يجوز أن تبقى هذه النسبة من فقدان العدالة بين طبقات الشعب فالطبقتان الفقيرة والوسطى تتحملان الجزء الأكبر من الضرائب بينما الطبقة الغنية لا تدفع سوى الجزء الضئيل مما عليها وهي رافلة بأثواب العز والرفاه على حساب هذا الشعب. فاسمحوا لي أن أقول أنه حرام على المسؤولين إبقاء قانون الضرائب على ما هو عليه.

ثانياً - النفقات، سأختصر القول كما قلت وإن أضرب الرقم القياسي للمثل العليا من حيث النسبة بين النفقات المنتجة وغير المنتجة كما يفعل بعض الناس لمجرد القول فقط انما أريد أن أكون عملياً فمع القول أن الحكومة مجبرة على تحمّل أكثر النفقات لأنها ورثت هذا الجهاز عن عهود سابقة ولا يمكنها التخلص منه بهذه السرعة فلتسمح لي الحكومة مع احترامي وتقديري لصديقي العزيز معالي وزير المالية أنه كان بإمكانها أن تعمل في الموازنة أحسن مما عملت في المشاريع العمرانية. وهناك نقطة ثانية هي تقديم الموازنة بموعدها المعين في الدستور. إني آخذ على الحكومة هذا التأخير وعاتب عليها في ذلك إذ لا يخفى ما يأتي من شلل وجهود بكافة الدوائر من جرّاءه وكأن الأيام التي تنصرم من السنة قبل تصديق الموازنة تُحذف من الروزنامة ولا يبقى منها سوى الأشهر التابعة للتصديق. وخلاصة القول أيها السادة أنا لا أنكر على الحكومة أنها

خصصت في ميزانية التربية مبالغ لا يُستهان بها لمشاريع ثقافية إصلاحية وزيادة المعلمين وأشكرها على ذلك كما أنني لا أنكر أنها لحظت في الموازنة بعض الاعتمادات المفيدة لوزارة الأشغال العامة والصحة والزراعة وهذا شيء حسن وأرجو أن لا يكون العمل الحسن مبرراً للتقصير فالإصلاح الشامل أصبح في لبنان ضرورياً جداً ولا مجال للتأخير به وإني أقول انه قد دقت ساعة الإصلاح المنشود حرصاً علياً كيان لبنان وإني أشارك طلاب الإصلاح الحقيقيين المخلصين في طلباتهم من ناحية إصلاح القوانين من حيث الواردات وجبايتها والنفقات فلنغير هذا النظام الذي ما هو إلا عبارة عن مداواة الحاضر بالحاضر أو ما يُسمّى بسياسة الترقيع حتى نضمن للبنان سيادته وازدهاره والسلام.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار.

إبراهيم عازار: سيدي الرئيس،

قبل كل شيء لا يسعني إلا أن أشكر مقرر اللجنة المالية الذي نقل بأمانة جميع الملاحظات التي أبداهها أعضاء اللجنة وكلها يدور حول نقطة واحدة هي أسف أعضاء اللجنة أننا ونحن في سنة ١٩٤٨ نتقدم لنا الحكومة بمشروع موازنة مبني على أسس كلها منذ أنشأت هذه الدولة. تعلمون أيها السادة أن الحاكم في الأول كان يستوفي ما يريد من أموال بفرض ضريبة الأعشار أو الأعناق أو الملح أو العسكرية وبالطبع تطورت الأزمان فلم يعد لأي حاكم من القوة أن يلتجئ لضريبة الأعناق فألغيت كما أن ضريبة الأعشار ألغيت والحقيقة أن المستعمر ألغاه لا رحمة بالفلاح الفقير بل خوفاً من بطش الملاك الكبير ومنذ إلغائها لم تتقدم الحكومة بمشاريع مالية مبنية على أساس الاشتراكية الصحيحة على أساس فرض الضرائب بعدل بل زادت هذه الفوضى وتضخم الجهاز فكانت الحكومة تتستر وراء الضرائب غير المباشرة التي لا يشعر بها المستهلك فكنا نرى أن هذه الضرائب تقفز الملايين سنة فسنة كل هذا لتغذية صناديق الدولة. هذا لا يجوز فكلنا يعلم أن المستعمر كان يخشى مهاجمة المالك أما اليوم فغير جائز أن تبقى هذه البلاد أو أن يعيش صندوقي الدولة وغداؤه الضرائب غير المباشرة هذه الضرائب التي سبقتني أحمد بك الأسعد وقال أنها لا يتحملها أولاً إلا الفقير والمتوسط فالغني المنعم. إن قوانين العالم المالية تتجه نحو الاشتراكية وإننا نرى في أميركا والبلدان الراقية إن الحكومات تفرض الضرائب على أساس رأس المال هذا عدا عن ضريبة الدخل. نحن نعلم أن تغيير الأنظمة المالية لا يمكن أن ترتجل السياسة المالية ارتجالاً ولكننا نسجل بكل أسف انه على الأقل منذ سنة ١٩٤٣ لم تتقدم حكومة واحدة بأساس مالي صحيح بل بالعكس إنني أقول لقد سألت في دوائر المالية فلم أر دائرة واحدة ابتدأت بدرس مشروع قانون مالي جديد يعرض على المجلس فيصدقه ويتخذ أساساً لسياستنا في المستقبل. نقول هذا ولا نطلب من الحكومة أن تقلب هذه المشاريع رأساً على عقب بل أن تبدأ

بوضع دروس للمستقبل حتى يعمها بها. إن الموازنة لا تتوازن بالأرقام بل بالقوانين الجديدة التي تحل محل الموجودة والتي أصبحت بالية. هذا من جهة الواردات أما من جهة النفقات فما سبقني المقرر إلى ذكره في التقرير عن وجود التضخم هو حق ويجب أن لا يقتصر التنظيم في الدوائر على الاقتصاد بل يجب أن يشمل كل الدوائر ليستتب الأمر وإني ألفت نظر الحكومة إلى أن هذا البلد لا يمكنه أن يستقل استقلالاً صحيحاً إلا إذا استقل اقتصادياً يعني إذا بقينا تحت رحمة غيرنا نبقى مهددين في كل ساعة بأزمة فيجب أن نضع سياسة تغنيانا عن غيرنا مهما أمكن. واني أرجوكم أيها الأخوان أن تتصفحوا ميزانية وزارة الزراعة لو فعلتم لرأيتم أنها على نسق واحد لم يحدث فيها تجديد ولا تحوير وأنا اعتقد ولقد سمعت هذا من خبراء فنيين أنه إذا اتقن التوجيه الزراعي في لبنان ربما استغنى لبنان عن كل شيء فنحن نرى سهولا شاسعة وأراضي واسعة كبيرة غير منتجة وإننا نعتقد ان سياسة الحكومة ستكون سياسة راشدة حكيمة في المستقبل نحن لا نطلب شيئاً واللبناني لا يتأفف من شيء.

رفعت قزعون: مقاطعاً، في درس موازنة هذا العام آسف أيها السادة إني لا أرى رئيس الوزارة في كرسيه وغيره من الوزراء يأخذون الملاحظات ويردون عليها. أنا لا أخص وزيراً واحداً بل الجميع إذ أن الموازنة تضم مجموعة وزارات وإذا كان الأمر كذلك فإني اطلب رفع الجلسة.

وزير المالية: اعتذر عن عدم وجود دولة الرئيس ولربما كان لديه كما تعلمون شغل شاغل وإني أؤكد ان الحكومة مستعدة للإجابة على كل شيء. وليعذرنى الزميل رفعت بك قزعون إذ أخذ عليه كلمة آسف فيما يتعلق بدولة رئيس الوزارة فهو مشغول ونحن نقوم مقامه.

الرئيس: لقد قال الزميل إن البحث يشمل جميع الوزارات وهو يأسف أن يتغيب أكثر الوزراء ولا يسمعون ما يوجه إلى وزاراتهم من انتقاد هذا هو قصده فقط.

إبراهيم عازار: متابعاً، إني اعتقد أنه إذا واصلنا الانتقاد ربما نصل إلى بعض ما يوصل هذه البلاد إلى بعض الحق. قلنا فيما يتعلق بالنفقات أنه أصبح من تحصيل الحاصل أن نشكو كثرة الموظفين أن نشكو من صرف الأموال دون مراقبة. الأزمة في الدولة ليست أزمة عدد بل أزمة نوع إن اختيار الموظفين هو الخطأ المرتكب فإذا دعونا أحد المدراء وسألناه كم هو عدد الموظفين في دائرته وعددهم اثني عشر موظفاً وهل بإمكانه الاستغناء عن بعضهم لأجاب قائلاً لا لماذا يا سادتي؟ لأنهم ليسوا أكفاء فالتضخم موجود ولكن عدم الكفاءة يخلق هذا الجو من العنعنات والكسل في دوائر الدولة هذا ما نقوله بالإضافة إلى ما أشرنا إليه بالاتجاه إلى سياسة صناعية زراعية تغنيانا عن غيرنا. أليس من المؤسف أن نرى موازنة تتوازن على هذا الشكل أكثر من نصفها ضرائب غير مباشرة وأكثر من نصفها نفقات معاشات الموظفين. افرضوا الضرائب على الأغنياء وحسنوا

الوظائف ومستوى الموظفين. هذا من جهة ومن ثانية استغربت كيف أن الحكومة إذا كان رجل مديون لا يدفع دينه يسلط عليه القانون وهناك فئة من الناس لها دين شرعي اعترفت به الحكومة وقالت لهم سنة ١٩٤١ لقد تضررتم وسندفع لكم تعويضاتكم وألفت اللجان وذرفت الدموع وألقيت القصائد والخطب وقيل لهم أيضاً في موازنة سابقة سيقبضون ثم إذا بنا اليوم نتصفح موازنة هذا العام فلا نرى فيها شيئاً.

أيها السادة إن لهؤلاء دين شرعي اعترفت به الحكومة فإما أن تنقض هذا الاعتراف وتقول لهم أن أدفع وإلا فلتدفع لهم حقاً. هذه مقدمة موجزة تقدمت بها ولا أريد أن أطيل عليكم الكلام على أن نتقدم بملاحظات تدريجية عندما نرى لزوماً أثناء درس الموازنة باباً، باباً.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج زوين

جورج زوين: أيها السادة أنا لا أرى أن الكلام يجب أن يقتصر على درس الميزانية فقط إنما أطلب من الحكومة أن تفكر بأن هذه الميزانية مؤقتة إذ أنه تألفت لجنة خاصة لاختصار التضخم في جهاز الحكومة، فعليه أرجو تحقيق هذا العمل والمباشرة بتنفيذه قريباً لأنه يُمكننا من أن نصوت على هذه الموازنة بضمير مرتاح.

ولي ملاحظة تدور حول الأملاك التي كانت تدفع الأعشار وقد محت منذ عشر سنين وحتى اليوم لم يدفع أحد من أصحابها عليها شيئاً. فما هو السبب؟ نحن الفقراء أصحاب الأملاك الصغيرة ندفع عن أملاكنا وهؤلاء لا يدفعون.

الرئيس: الكلمة للسيد نصار غلمية.

نصار غلمية: أيها السادة.

أما موازنة الدولة سوف تُطرح عليكم منذ الآن للبحث والدرس والتصديق، فلا بد لي من الكلمة التالية ولا سيما وأنا أحد أعضاء اللجنة المالية.

لقد وزعت الحكومة مشروع موازنة السنة الحالية في غير موعده المحدد، ولا يزال حتى الآن تحت البحث من قبل اللجنة، مع أن الواجب يقضي الانتهاء منه قبل اليوم، ولا أدري للتأخير سبباً، بسوى الإهمال المتواصل من قبل كافة الوزارات في تقديم موازنتهم في الوقت المضرب. فمتى ننتهي من هذه النعمة ونتقيد بمواعيد صادقة في جميع أعمالنا؟ وإنني أرجو أن لا تُعاد هذه الأغلاط ثانية إذ من السهل تلافيها. . .

لقد درست مشروع الموازنة، باب الإيرادات والنفقات، فلاحظت أموراً لا بد من عرضها على مجلسكم الكريم.

إن البلاد أيها السادة تتبع منذ العهد العثماني القديم، إلى عهد الانتداب الراحل إلى عهدنا الاستقلالي الحاضر نظاماً للضرائب وهذا النظام قد أصبح بالياً وجائراً على أفراد الشعب إذ لا توزع الضرائب بصورة عادلة على الناس، وهي موضوعة بنوع خاص على القسم الفقير والضعيف من الشعب بينما الأثرياء وكبار الأغنياء لا يشاركون الأمة بأرباحهم الباهظة وثرواتهم الطائلة فيجب والحالة هذه وضع حد لهذا النوع من الإرهاق على الشعب فيجب أن تؤلف لجنة منذ الآن تنظر في تغيير الضرائب، وكيفية توزيعها بشكل عادل على الجميع، كل حسب مقدرته المادية ودخله المالي وعلى هذه اللجنة أن تدرس إلغاء الضرائب التي ترهق الناس وتستبدل بضرائب توزع بالعدل على الرعية كل حسب طاقته المالية. ولقد خطت الحكومة خطوة حسنة بوضع ضريبة الدخل فأحسنّت صنعاً ولكن هذه الضريبة لا تفي وحدها بالمرام، وهنالك أساليب فنية يعملها الخبراء الفنيون عندما تتألف اللجنة منهم يضعون الأسس التي يجب أن تضع الحكومة الضرائب بموجبها.

أما باب النفقات فقد لفت نظري أنه يحتوي في الدرجة الأولى على معاشات الموظفين بشكل ضخم وأنه خال من المشاريع العمرانية التي تحتاجها البلاد ما عدا ستة ملايين ليرة تنفق للطرق العامة وقسم ضئيل لأجل التعليم.

أما الإنشاء بمعناه الصحيح والمشاريع العامة التي تحتاجها البلاد فإن الموازنة خلوا منها. فأين مشاريع الري والتجفيف في البلاد لتنشيط الزراعة واستغلال التربة والاستغناء عن استيراد الحبوب من الخارج.

وأين استثمار الثروة الطبيعية والتعدين لتشغيل اليد العاملة وتصدير هذه الثروات للخارج. أين المشاريع الحيوية العديدة من صناعية وتجارية وسياحة واصطيف؟.

إن البلاد تتخبط بأزمة بل بأزمات خانقة، فالوارد إلينا يزيد أضعافاً عن الصادر من البلاد وتوازننا التجاري يسير إلى الهاوية إذا لم تتلافاه سياسة حكيمة، سياسة الاستثمار والتصدير.

فنحن لا نريد شق الطرق، ولا نريد تشييد بنايات شاهقة للحكومة ولا نريد تجميلاً في المدن والقرى، ولا نريد مدارس ولا علماً ولا تهذيباً بل نريد أن نأكل رغيفنا من أرضنا، وأن نلبس من منتوجنا الصناعي، وأن نستغني عن الخارج بأكثر ما نحتاج إليه ونصدّر كثيراً كي يبقى توازننا الاقتصادي دائم التحسين، فأرجو من الحكومة أن تضع مشروعاً لخمس سنوات تسميه (مشروع الرغبة) لتحسين الري والزراعة والاستثمار الثروة الطبيعية في لبنان كالتعدين مثلاً وبلادنا غنية ببعضها فتوجد عمالاً لليد العاملة فتتمكن هذه الطبقة من الشعب من العيش وتحصيل رغيفها...

أما المال فإني أعتقد أن الحكومة يسهل عليها إيجادها سواء كان بيع قسم من أملاكها الموجودة في بيروت وخلافها أو بعقد قرض وطني لا يقل عن مائة مليون ليرة ينفق لأجل هذه المشاريع المنتجة المثمرة، لا للبنايا ولا للطرق ولا لشيء آخر.

هذه السياسة، سياسة الاقتصاد والرغيف هي التي نطلبها من الحكومة، ونرجو أن تتقدم لنا بأقرب وقت ممكن بهذا المشروع الحيوي الجميل الذي ينشأ في البلاد زراعياً، وتجارياً واقتصادياً. إن هذا المشروع الإنشائي المنتج يجب أن نضعه موضع العمل والتنفيذ، لكي نتمكن من حفظ نقدنا في المستقبل، مستقلاً حراً لا يرتبط إلى أي دولة فترتاح من هذه الهزات العنيفة التي تتخبط بها البلاد كل فترة من الزمن وبذلك نحقق استقلالاً اقتصادياً يدعم استقلالنا السياسي.

وقبل الانتهاء من كلمتي هذه ألفت الحكومة إلى عدم ذكر باب أو بند لدفع التعويضات الحربية للمنكوبين، مع أننا قد طالبنا بها مراراً والواجب يقضي بدفعها مهما كلف الأمر والسلام.

(تصفيق).

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قرعون.

رفعت قرعون: سيدي الرئيس، حضرة الزملاء، لقد جاءت موازنة سنة ١٩٤٨ وجاء تقرير مقرر اللجنة المالية عليها وقام النواب الكرام بما توحى إليهم ضمائرهم من الانتقادات كما قام النواب في المجالس السابقة. ولكن أرى من كل هذا إن ميزانية سنة ١٩٤٨ هي نفس موازنة سنة ١٩٤٧ وموازنة سنة ١٩٤٧ لا تختلف عن موازنة سنة ١٩٤٦ وأرى أن حضرات الزملاء الذين سبقوني في الكلام قد ألقوا بالموضوع من كل نواحيه وأن كلامهم سيذهب بلا جدوى كما ذهب كلام زملائهم في انتقاد موازنة سنة ١٩٤٧. ولهذا لا أريد أن أطيل الجدل بل اختصر وأقول إن هذه الميزانية البالية كالموازنات السابقة لم تأت ببرامج صحيحة من شأنها أن تقوم دعائم الاستقلال وتحمي هذا البيت الذي قمنا بحمايته. ولا بد لي في هذا المضمار، إذ أن الكلام لا يجدي نفعاً - من توجيه اللوم إلى هذه الوزارة المائلة أمامي كما وجهت سابقاً اللوم نفسه إلى الوزارة السابقة لعدم توجيهها المشاريع المفيدة توجيهاً صحيحاً تتناسب مع النفقات وإن توجيه هذا اللوم الذي لا أراجع عنه أسنده إلى أسباب صحيحة وليس إلى تكهنات، ففي موازنة ١٩٤٦ قد أرصد لمشاريع الزراعة والتجفيف مبالغ من المال وكما قال حضرة الزميل عبدالله بك اليافي أحد رؤساء الوزارات السابقة: إن الزراعة هي العامود الفقري لحياة البلاد الاقتصادية وقد أجمع الزملاء على أن المورد الوحيد الذي يمكننا به أن نحمي هذا الاستقلال وأن نستغني عن الإلتجاء إلى البلاد المجاورة هو تشجيع الزراعة وإني أتوجه بالكلام إلى معالي وزير الأشغال العامة الذي كان وعد سابقاً بتجفيف الانهر لتقي مساحة مقدارها ٢٠ ألف دونم من الارض الصالحة للزراعة ولكنه لم يحقق ذلك، لماذا؟ لأن

المهندسين والعملة كانوا يعملون على الطرقات. وربما كانت هذه الاعمال في نظر معالي وزير الاشغال العامة هي أجدى وأنفع وأما في نظري فالوزارة على خطأ وكان عليها ان تعتمد إلى تخفيف الأنهر لوقاية المزروعات من التلف بسبب الفيضان ولا يحصل هذا بالكلام بل بالبرهان الحسي. هذا ما أردت أن أقوله من جهة الزراعة وبما كان لمعالي وزير النافعة عذره في عدم تحقيق هذه المشاريع لعدم وجود الأدوات والإمكانات الكافية وكان علينا في مثل هذه الحالة أن نخفض من اعتمادات هذه الوزارة ونضيف هذا التخفيض لوزارة أخرى لتقوم بتحقيق مشاريع نافعة، لا أن نرصد المبالغ لأعمال لم يتحقق منها شيء وتبقى حبراً على ورق.

كنت أود أن يكون حضرة الزميل كمال جنبلاط حاضراً في هذه الجلسة لأنني تناقشت وإياه حول هذا الموضوع في لجنتي الأشغال العامة والمالية إذ طلب إلغاء الاعتمادات المرصدة في وزارة الأشغال العامة للطرقات وإضافتها لوزارة الزراعة، وقد خالفته إذ ذاك لأنه على غير حق بل وجدت أنه ليس بإمكان اللجنة أن تضيع الوقت بالمناقشة بالموضوع وطلبت منه أن يحضر جلسة درس الميزانية العامة ليطالب من الحكومة زيادة اعتمادات وزارة الزراعة ولكن لسوء الحظ لم يحضر وإني أكرر ما قلته في تلك الجلسات طالباً من الزملاء أن يقوموا في هذه الجلسة بمثل الحملة التي قاموا بها في اللجنة حول هذا الموضوع فيكون النفع أهم.

الرئيس: الكلمة للسيد خليل أبو جودة.

خليل أبو جودة: لدينا تقريران من مقرر اللجنة المالية الأول على الميزانية بوجه عام والثاني ميزانية وزارة العدل بوجه خاص. أما التقرير الأول فقد تلي على مسامع حضرة الزملاء اليوم وما جاء فيه هو خلاصة الآراء التي أبداه أعضاء اللجنة المالية وإني موافق على كل ما جاء فيه وليس لي ما أزيد على النظريات التي وردت على لسان المقرر. ولكن عندما ننتقل إلى التقرير الخاص على موازنة العدالة نرى ان هناك تناقضاً في المبدأ بين ما جاء في التقرير الأول وما جاء في التقرير الثاني. ان المبدأ الذي تمسكنا عليه في التقرير الأول هو الاقتصاد في النفقات الغير المنتجة وقد جاء فيه قول المقرر على لسان اللجنة المالية إن المبالغ المخصصة للمشاريع العمرانية هي ثلث ما خصص لبقية المشاريع التي لا تعود على البلاد بنفع ما.

أما ما جاء في التقرير الثاني فهو اقتراح زيادة ٢٥٪ على رواتب القضاة وزيادة ٣٥ ألف ليرة على مشروع الحكومة لبعض القضايا. إن المبلغ الذي زيد على مشروع الحكومة ليس بكبير من حيث الأرقام ولكنه من حيث المبدأ لا يتفق في نظري مع التقرير الأول إذ انه من نوع النفقات التي اقترحت الحذف منها، ولو وافقت اللجنة على رفع رواتب القضاة ٢٥٪ لكلفت هذه الزيادة نصف مليون ليرة. وهذا ظاهر ظهوراً واضحاً من أنه يناقض كل المناقضة ما جاء في التقرير

الأول. أنا لا أقول أن القضاة لا يستحقون هذه الزيادة بل قد يستحقون أكثر من ذلك ولكن من هناك يقول لي إن هذه النفقات هي منتجة بالدولة لا أعتقد أن أحداً من الزملاء يقول ذلك. ولو أن اللجنة اقترحت إنقاص الموظفين الذين لا ترى لوجودهم فائدة وزيادة الرواتب لسواهم لكان الأمر أو جاءت وقالت نريد أن نختصر في ميزانية السلك الخارجي واتفقت مع معالي وزير الخارجية على المبادئ التي سمعت منه وهي قوله: بأنه يرى من الضروري تنسيق وزارة الخارجية تنسيقاً أفضل مما هي عليه الآن بحيث يقلل من النفقات ولا يقلل من قيمة وهيبة التمثيل، كنت افهم أن هناك تخفيضاً في نفقات وزارة من الوزارات وأن هناك اقتراحاً بالزيادة. ولكن ليس هناك شيء من هذا النوع بل هناك اقتراحات بالزيادة لفئة من الموظفين قد يكونون مستحقين ولكن القضية قضية مبدأ.

ولما كنت من أعضاء اللجنة المالية أحببت أن أبدي هذه الملاحظة أي أنني متفق معها على التقرير الأول ومخالفاً لها في التقرير الثاني.

الرئيس: الكلمة للسيد نصوح الفاضل.

نصوح الفاضل: لقد استلمت أمس نسخة عن هذه الموازنة ولا يمكن لنا أن يحترم نفسه أن يباشر بالتصديق عليها ما لم يعط له الوقت الكافي لدرسها درساً وافياً. لذلك أمتنع عن التصويت عليها وأدعو المجلس الكريم إلى تأخير درسها مدة أسبوعين ليتسنى لي أن أقول كلمتي فيها وأضع تقريراً عليها مبيناً فيه رأيي وملاحظاتي على كل بند من بنودها.

الرئيس: نعم إن تقديم الموازنة للمجلس قد تأخر عن ميعاده المعين قبل ١٥ تشرين الأول ولكني متأكد من أنها وُزعت على عموم الأعضاء وأصبحت بين أيديكم في ١٤ كانون الأول. الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: سيدي الرئيس، حضرة الزملاء، أنا بعيد عن الإدعاء بأن هذه الموازنة هي المثل الأعلى للموازنات التي يمكن أن تصل إليها حكومة ما وليسمح لي الزملاء، طالما هاجمت الموازنات يوم لم أكن وزيراً، أن أتقبل جميع الانتقادات التي وُجّهت لهذه الموازنة لأنها صادرة عن حسن نية. وليسمح لي المجلس الكريم أيضاً أن أبسط بعض النقاط التي وردت في هذه الانتقادات:

فيما يختص بالتأخير أنا أعترف بأن الموازنة وردت متأخرة عن ميعادها الدستوري مدة شهر وهذا ناجم عن مسائل يعرفها المجلس والتي لها أهمية في الحالة الحاضرة ولا أعتقد وبعض الزملاء من النواب القدماء بأن هذه هي السنة الأولى التي تتأخر الموازنة عن ميعادها ويسعني أن أبسط لحضرة الزميل نصوح آغا الفاضل أن الموازنة وردت للمجلس وسُجّلت في القلم بصورة رسمية بتاريخ ٢ كانون الأول.

بقي عليّ أن أرد بإيجاز على بعض الأسئلة مجتهداً أن أتلافى منها ما لا ينطبق على الأنظمة المتبعة في الموازنات، لقد طلب بعض الزملاء أن لا يكون التوازن بالأرقام الغاية المنشودة من وضع الموازنات. وأنا أقول إن القوانين المرعية الإجراء توجب على الحكومات أن تضع نفقاتها أولاً وعلى أساسها تفرض الضرائب لتتنز الواردات مع النفقات. أما قضية تخفيض النفقات غير المنتجة فيمكنني أن أؤكد للمجلس الكريم إن رائدنا الوحيد عند وضع الموازنة كان أن نزيد من النفقات المنتجة وأن نخفض من النفقات غير المنتجة، ولكن أرجو أن لا يقع المجلس في الخطأ بين الأرقام لأنه لا يخفاكم أن هنالك مشاريع إنشائية جاءت على دفعتين ويجب أن تزداد على الموازنة بالتالي وهي مشاريع منتجة بنسبة جيدة ولا يجوز أن نأخذ على الموازنة هذه النسبة واسمحوا لي أن أضيف مبلغ ٦٠ مليون ليرة نفقات المشروعات الإنشائية فتصبح نسبة المشاريع المنتجة في أرقام الموازنة ٦٠٪.

أما قضية عدم عدل توزيع الضرائب وخصوصاً غير المباشرة منها فليعلم الزملاء أن هنالك ضرائب مباشرة موضوعة على أرقام متعددة أولها ضريبة الدخل التي يمكنني أن أؤكد أنها وُضعت على أساس الدخل ونأمل أن تركز على أساس صحيح وأن نجني من أصحاب الرساميل ما يتناسب وقيمتها.

وليسمح لي حضرة الزميل إبراهيم عازار أن أجيب على كلمته المتعلقة بفرض ضريبة عن رأس المال بأن هذه الضريبة تتنافى مع المنطق الصحيح إذ لا يجوز أن توضع على رأس المال بحد ذاته إذ أنها تستنفذه بكامله ومثل ذلك مثل من يأخذ مصروفه من رأس ماله وبعد سنين معدودة يتلاشى ذلك المال وتلاشى هذه الثروة التي يطلب الزميل الكريم أن نفرض عليها ضريبة.

وتفضل بعض الزملاء وتكلم عن الضريبة على الملح وطالب بإلغائها وتلاحظون أنه يوجد بند خاص لذكره في الموازنة وأنا أقول بأنه لا يصح أن تبقى هذه الضريبة وأنها لا تتفق مع روح هذا العصر والحكومة جادة في أن لا تبقها ولكن لا يصح أن تلغى بهذه السرعة وابتداء من هذه الموازنة سنفكر بتخفيض هذه الرسوم.

أما فيما يتعلق بالضريبة عن التركات فليعلم حضرة الزميل أن مثل هذه الضريبة يجب أن تنشأ بقانون ومن الممكن بعد مدة أن يُصار إلى تحقيق ذلك وسأخذ ملاحظة حضرة الزميل بعين الاعتبار وعساني أتمكن من تنفيذها، والحكومة جادة في إلغاء بعض الرسوم التي لا تُطبق عملياً كالرسوم على الكبريت والقذاحات وما شابهها وفكرت بإلغاء هذه الرسوم لأنها لا تنطبق على روح العصر الحديث.

وفيما يتعلق بالتحصيل أقول أنه كان في هذه السنة بمعدل ٩٥٪ وأعتقد أن هذه النسبة عالية ولا أظن أن هناك مجالاً للشكوى منها وسنعمل على زيادتها في المستقبل.

أيها السادة يعتقد البعض من الزملاء وربما كان اعتقاده مبنياً على غير الواقع، إن الضرائب غير المباشرة تنال الطبقة الفقيرة والمتوسطة أكثر من الطبقة الغنية وليسمح لي المجلس الكريم أن أقصد من هذه الوجهة الناحية التي تركز عليها الضرائب. إن القسم الأكبر منها مؤلف من أربعة بنود أهمها، المصالح المشتركة، مصلحة التبغ والمحروقات وإذا دققنا في هذه الفئات لوجدنا أنه لا يمكن أن تنال الطبقات الفقيرة والمتوسطة إذ أنه من المفروض فيه أن الغني يستهلك بضائع واردة في الجمارك أكثر من بقية الطبقات ولا يصح والحالة هذه أن نقول إن هذه الرسوم تنال الطبقة الفقيرة أكثر مما تنال الطبقة الغنية.

أما الرسوم على التبغ والتبناك فلا أظنها تزيد عما هي عليه في الخارج بل هي موجودة بصورة أشد مما لدينا.

بقي أن نقارن بين ميزانيتي سنة ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ترون أنه توجد زيادة في النفقات في موازنة سنة ١٩٤٧ مما اضطر الحكومة إلى التقدم بطلب اعتمادات إضافية فصدقها المجلس وهذا يدل على أن الأموال المخصصة للمشاريع لم تكن كافية للقيام بها. أما الحكومة الحاضرة التي تريد أن لا تأتي إلى المجلس بطلب اعتماد إضافي إلا عند الضرورة التصوى أو القضايا طارئة فإنها دقت في درس الموازنة لتتلاقى الوقوع في مثل هذا الأمر.

أما وقد وصلنا إلى قضية الإسراف في التمثيل الخارجي فإني لا أبالغ إذا قلت أن هذه الملاحظة لا تنطبق على الواقع بصورة يعتقد البعض أنها جسيمة وأؤكد أن ليس هناك في النفقات التمثيلية ما يهدد كياننا المالي بل هناك نفقات لا بد منها في التمثيل الخارجي للمحافظة على هيئة الحكومة وممثلها ولا أريد التوسع في هذا الموضوع لأن المجلس الكريم يعلم أن كل ذلك هو سبيل المصلحة العامة.

بقيت قضية الموظفين التي طالما سمعنا ترديدها في المجلس من حيث ارتفاع العدد وأن نسبة رواتبهم هي عالية. نعم أنا أسلم معكم مبدئياً بأن عدد الموظفين مرتفع وبأنه يمكن الاستغناء عن بعضهم إذا سلكنا هذه الطريقة: أن نصدق على قانون تنظيم ملاك الدولة الذي ينظم هذه الفئة ويمنع الترقيات ويمكننا أيضاً أن نقفل باب التوظيف، وأن هذا العدد قد ورثناه عن الماضي ولا يمكننا في هذه الأزمة الخانقة أن نقول للموظف، أخرج، ونطرحه في الشارع وقد خدم الدولة سنين عديدة بل يجب أن نفكر له بإيجاد باب للعمل قبل إخراجهم.

أما تعويضات أضرار الحرب فقد لاحظتم ولا شك أنها غير واردة في هذه الموازنة وليسمح لي المجلس الكريم أن أقول إنني أفهم تمام الفهم أنه قد بلغ في تقديرها بحيث يصعب على الموازنة بحالتها الحاضرة، أن تتحمل هذا العبء ولا يعني ذلك أننا سكتنا عنها بل فكرنا بها وخبرنا

بشأنها وتلقينا مراسلات عديدة بالموضوع ويوجد عندنا أموال للعدو وأملاك تقرب من المبلغ الذي قدّر للبنانيين المتضررين وهو تسعة ملايين ليرة. وإننا نأمل أن نحصل على نتيجة حسنة. وأرى أن يُعاد النظر في تقديرات هذه التعويضات إذ لا يجوز أن يعوض على شخص بأكثر ما يكون قد تضرر.

الرئيس: الكلمة للسيد أحمد الأسعد.

أحمد الأسعد: لقد أبدت رأيي وانتقاداتي على الموازنة كما تفضل الكثير من حضرات الزملاء ولا أريد أن يفهم من رد معالي وزير المالية أننا اقتنعنا بالدفاع الذي أتى به على ملاحظتنا.

إن البحث يتطلب عدة جلسات وأن القضية فيها «ضد ومع» وأريد أن أعتقد كما تفضل معاليه بأننا تقدمنا عن حُسن نية وأننا على حق فيما قلنا فالنقاط التي تفضل بها عليها ردود وليس لي أن أعلق على نقطة واحدة من حيث النسبة بين الفقير والغني.

قال معاليه إن رسوم المحروقات والتبغ والجمارك يتحمل منها الغني أكثر من الفقير. وأنا أقول أن معاليه على خطأ فإذا ذهبنا للمدينة نرى الفقراء يلبسون أحسن من الأغنياء ونراهم يركبون السيارات أكثر منهم ويدخنون أكثر منهم أيضاً لأن الفقير يحتاج إلى تدخين أكثر من الغني «ليطير همه»، هذا ما أردت أن أرد به على معاليه هذا الخصوص، أما فيما يتعلق بقضية المشروع الإنشائي، فلي سؤال عليه: هل ستقدم الحكومة بمشروع جديد في عام ١٩٤٨؟.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: نعم إذا سمحت الموازنة بذلك.

أحمد الأسعد: أرجو أن يُسجل ذلك في المحضر.

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: في كل سنة أيها الزملاء الذين كان لنا شرف رؤيتكم في المجلس الجديد نسمع أصوات لها قيمتها في هذا المجلس وأجوبة لها قيمتها كذلك ويفاخر الناس أن فلاناً كان كلامه طيباً ولكن الوزارة خرجت ظافرة إذ أحسنت التملص من الأجوبة. انظروا يا سادتي إلى المادة ٨٦ من الدستور ترون أنه يجب أن تقدّم الموازنة في عقد تشرين وإلا فيعتبر ذلك مخالفة للدستور وإني أقول للحكومة أن موعد الميزانية منصوص عنه صراحة في الدستور وإذا قلنا أن الدورة الاستثنائية التي يفتحها رئيس الجمهورية هي لدرس موازنة وعلى فرض أنها لهذه الغاية فأنتم قدمتموها ضمن الدورة الاستثنائية.

الرئيس: قدمت الموازنة ضمن الدورة العادية.

أديب الفرزلي: متابعاً - المخالفة يجب أن يتحملها النواب قبل الحكومة ولأني ما رأيت المجلس يمارس أو يستعمل حقه ولا مرة منذ سنة ١٩٤٣ هذا الحق المنصوص عنه في الدستور. أيكفي أيها السادة لخدمة الأمة أن ترسل الخطب رنانة من على هذا المنبر وأن تجيب الحكومة بتملص وحذق إن المادة الدستورية التي بموجبها تقدّمت الحكومة بالموازنة تمنعنا من درس الموازنة وتعطي حق تصديقها ونشرها كما وردت لفخامة رئيس الجمهورية. وإني أضم صوتي إلى صوت الزملاء الكرام من أن يتبعوا الطرق القانونية الواردة في الدستور بهذا الشأن وأطلب من عطوفة الرئيس الذي هو المفتي في الدستور والنظام الداخلي رأيه في القضية.

الرئيس: أيها السادة الميزانية يجب أن تقدم قبل فتح الدورة العادية بخمسة عشر يوماً فإذا لم يبت بها المجلس بكانون الأول تمدد الدورة شهراً أي كانون الثاني وإذا لم تصدق في هذا الشهر حق لرئيس الجمهورية نشرها كما وردت ولكن بما أن الميزانية وردت إلى المجلس نسخة واحدة في الثاني من شهر كانون الأول ومن ثم طبعت ووزعت على حضراتكم في الخامس منه والآن بعد مضي ما يقارب الشهرين أي المدة الدستورية يحق للمجلس إن قبل التأخير أن يبدأ بدرسها وإلا فما عليه إلا أن يطبق المادة الدستورية بمجازاة الحكومة أي طلب الثقة.

خليل أبو جودة: إن كلمة لوم - التي قالها الزميل - في مجلس العموم البريطاني وهو أعظم مجلس في العالم معناها سحب الثقة.

الرئيس: هذا في مجلس العموم البريطاني ونحن هنا في لبنان ولا تعني هذه الكلمة سحب الثقة. وزير المالية: أستمح من عطوفة الرئيس بأن أقول أن الموازنة جاءت متأخرة إلى المجلس وأنها قدّمت فعلياً في ٢ كانون الأول ولكن نحن الآن في أول آذار ولم يبدأ المجلس بدرسها.

الرئيس: إن الحكومة أرسلت مرسوماً يحدد أعمال الدورة الاستثنائية وكان يضم أكثر من خمسين قانوناً ولقد صدّق المجلس أكثر هذه القوانين أو ما يزيد عن الأربعين منها. إن المجلس قام بواجبه وما تأخر مطلقاً لا في درس المشاريع ولا في درس الموازنة.

أيها السادة، للمجالس تقاليد وقد جرى المجلس على مثل هذه الأسبقية التي تمثّلت عليها مجالس أكبر دول العالم الديمقراطية وبإمكان الأستاذ أديب الفرزلي إذا لم يقتنع أن يسحب الثقة وإني ألفت النظر إلى أن المجلس كان قد تمّنى على الحكومة تأخير درس الموازنة بينما تنتهي لجنة التنسيق من تنظيمات الملاك.

الكلمة للسيد إبراهيم عازار.

إبراهيم عازار: لو لم يسبق لأحد أعضاء الحكومة القول بأن الميزانية قدّمت وأن المجلس تأخر عن درسها بالرغم من حضوره درس اللجنة المتواصل لما تكلمت. على كل كنت أتأمل من وزير المالية بعد أن سمع

أكثر ملاحظات النواب أن لا يتقدم الآن ويعطينا درساً بالتفاضل بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ولا أريد أن أقول أن الضرائب غير مباشرة غير قانونية وأن أعدل ضريبة هي الضريبة المباشرة على كل كذا نريد بعد أن سُمع أننا هنا بالمصلحة العامة سنضطر إلى المصادقة على الموازنة أملاً بأن تقول الحكومة أنها ستبدأ بدرس قوانين جديدة يُعمل بها مكان القوانين الحالية أن لا يُقال لنا أن الضرائب المباشرة كالضرائب غير المباشرة وإني آسف أن لا يظهر لنا من جواب الحكومة حسن نية في قضية هذه القوانين الرثة فنحن أيضاً ساعون بكل قوتنا لتحل أنظمة تتطور مع العصر كما تطورت في كل العالم محل هذه الأنظمة هذا ما جعلني أعتقد أن الحكومة لم تفكر حتى الآن بمثل هذا الإصلاح.

أيها السادة وجدنا أثناء درس ميزانية المالية أن التفتيش المالي مفقود وقالت الحكومة بذلك فألغينا التفتيش استناداً لقولها بأنها ستتقدم بطرف ثمانية أيام بقانون ينظم دوائر التفتيش وها قد مضى على قولها أربعون يوماً ولم تتقدم بمشروع القانون هذا رغم أن الموازنة خالية من التفتيش. وهذا ما جعلني أعتقد أنه ليس لدى الحكومة نية تحسين قط. وهناك بعض بنود من الموازنة يمكن أن تلغى ويجب أن تلغى. فهل يجوز أن يكون في لبنان وأكثر شواطئه بحرية ضريبة على الملح. يمكنكم أن تلغوا أمر الملح هذا وتستخرجوه من بلادنا وبذلك تستغنون عن الإتيان به من مصر وثلاثة أرباع شطوطكم بحرية. على الأقل قولوا لكم على نية الإصلاح وأظهروا حسن نية إما أن يُقال أن الضرائب المباشرة كالضرائب غير المباشرة فاسمحوا لي أن أقول أنني لم المس حسن نية مطلقاً في جواب الحكومة.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية:

ما كنت يوماً من الأيام أعتقد أنني أريد أن ألقى درساً بالمال أو الاقتصاد على الزميل مع أنني على استعداد لسماع درس منه في ذلك. لقد قسّمت في بياني السابق المسائل التي يتركز عليها أساس جباية الأملاك المباشرة فقلت إن ضريبة الدخل تدر خمسة ملايين ليرة وهي مستحدثة وستزيد سنة فسنة أما فيما يتعلق بالضريبة على الأملاك المبنية فإننا سمعناك تدافع في قانون الأجور عن المسأجر فكيف يمكن أن نأخذ من يؤجر بيته بثلاثمائة ليرة وإني أستمح الرئيس عذراً بأن أقول إن قانون ضريبة الأملاك المبنية موجود في المجلس منذ ثلاث سنوات فالحكومة قامت بواجبها ولأسباب تُقدّر هي وأنتم أيضاً قيمتها كتشيط الزراعة وما شابه أخرت درس هذا المشروع.

الرئيس:

حضرات الزملاء إن القانون المعروض على حضراتكم والمتعلق بفرض الضريبة على العقارات ورد على المجلس ولكن بعد أن طلبت من اللجنة مراراً لماذا تؤخر درسه أجابت أن الحكومة أرادت أن تفرض بموجب هذا القانون ضريبة على تسع الأراضي في لبنان فقط بمعنى أن

المساحة انتهت في منطقة وما زالت بقية المناطق غير ممسوحة أراضيها وبذلك تصبح في الجمهورية ضريبة قليلة على فئة لبنانية وضريبة أقوى وأكثر على غيرها. لذلك تأخرت الحكومة حتى تتم أعمال المساحة في لبنان فيُصدّق القانون.

الرئيس: تُرفع الجلسة على أن تُعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢ آذار سنة ١٩٤٨ فيتكلم السيدان عادل عسيران وأديب الفرزلي وتُختم بكلامهما المناقشة بصورة عامة في الموازنة.

(في تمام الساعة السابعة مساءً).

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

يوسف ضو

مدير مجلس النواب

رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد إسبر

الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢ آذار سنة ١٩٤٨

فهرست

- ١ - تصديق خلاصة محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - المناقشة في الموازنة العامة لسنة ١٩٤٨.
 - أ - موازنة رئاسة الجمهورية.
 - ب - موازنة مجلس النواب.
 - ج - موازنة وزارة العدلية.

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٢ آذار سنة ١٩٤٨ برئاسة عطوفة صبري حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قزوعون ويوسف ضو. وتغيّب السادة: أديب الفرزلي، الدكتور الياس خوري، بهيج تقي الدين، حبيب أبو شهلا، خليل أبو جودة، الدكتور رثيف أبي اللمع، سليمان العلي، سليم الخوري، عادل عسيران، كمال جنبلاط، مايز المقدم، ندره عيسى الخوري، نصار غلمية، هنري فرعون، يوسف كرم. واعتذر السيد أمين نخلة.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية بالوكالة، ومحمد العبود وزير المالية، وسليمان نوفل وزير الاقتصاد الوطني والزراعة.

الرئيس: فُتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟
(سكوت).

الرئيس: صدّق المحضر. لقد كان طلب كل من النائبين عادل بك عسيران وأديب الفرزلي أن يتكلما بصورة عامة في الموازنة في هذه الجلسة. وبما أنهما متغيبان عنها فإنني أنتقل لدرس موازنة رئاسة الجمهورية. الكلمة للسيد يوسف ضو.

يوسف ضو: لي كلمة أوجهها خصيصاً لمعالي وزير المالية هناك شركة حصر الدخان هي دولة ضمن دولة وهناك مسألة تتردد يومياً في منطقة البترون الفقيرة المحرومة من عطف الحكومة. ومعالي الوزير ابن ضيعة مثلي يعرف حزازات الضيعة ويكفي أن يأتي مطلق إنسان إلى إدارة حصر الدخان ويقول أن فلاناً لديه كمية من التبغ حتى يأتي مأمور الشركة ليلاً إلى بيت الموشى به ويدخله بقصد التفتيش عن التبغ. إن هذا العمل لا يجوز لمجرد كلمة طائشة ينقلها بعض المغرضين يأتي مأمور إدارة حصر الدخان ويدخل البيوت بصورة تتنافى مع حرمان البيوت. فإني ألفت نظر معالي وزير المالية إلى هذه الحالة الشاذة التي تكررت في منطقة البترون أكثر من مرة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: يجوز أن يكون هناك شيء مما يشكو منه حضرة الزميل يوسف بك ضو. وإني أعده بأن آخذ بعين الاعتبار هذه القضية وستتخذ جميع التدابير لمنع هكذا أعمال.

الرئيس: والآن نعود لجدول الأعمال فنبداً بدرس موازنة رئاسة الجمهورية. الباب الأول، رئاسة الجمهورية. الفصل الأول، رئاسة الجمهورية البند الأول مخصصات رئيس الجمهورية واعتماده ٧٣٧٥٥ ل.ل. وقد ورد بدون تعديل. من يقبل به فليرفع يده. (أكثرية). الخ...

الرئيس: قبل البند الرابع. فيصبح مجموع الباب الثاني، مجلس النواب ٤٧٧٨١٨ ل.ل. والآن ننتقل إلى درس موازنة وزارة العدلية وقد وُزع تقرير مقرر اللجنة المالية العام على حضراتكم. ليتل التقرير. فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية بشأن موازنة وزارة العدلية.

اجتمعت اللجنة المالية في جلسة منعقدة برئاسة معالي وديع نعيم بتاريخ ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٤٨ ودرست موازنة وزارة العدلية لسنة ١٩٤٨.

ولدى المناقشة بصورة إجمالية بالموازنة تمت اللجنة بإجماع الآراء على الحكومة أن ترفع رواتب القضاة بنسبة ٢٥ بالمئة طالبة أن تقرر هذه الزيادة قبل مصادقة المجلس على هذه الموازنة لأنها ترى أن القضاء يجب أن يظل بعيداً عن كل مؤثر خارجي تعزيزاً لاستقلاله وضمانة لمصالح المتقاضين.

ولدى درس الموازنة بنداً بنداً صادقت عليها بعد إدخال التعديلات التي ستذكرها تباعاً في هذا التقرير.

الباب السابع

الفصل الأول - الإدارة المركزية.

البند الأول - موظفو الإدارة المركزية:

إجابة لطلب الحكومة قررت اللجنة رفع التعويض المعطى لمحامي الحكومة بإضافة ٤٨٠٠ ليرة لبنانية إليه فأصبح مجموع هذا البند ١٠٨٩٣٩ ليرة لبنانية بدلاً من ١٠٤١٢٩ ليرة لبنانية.

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية.

أضافت اللجنة بناء على طلب الحكومة على النفقات شتى (فقرة ٥) ١٥٠٠ ليرة لبنانية فتصبح ٣٥٠٠ ليرة لبنانية بدلاً من ألفين ٢٠٠٠.

وكذلك نفقات المجلة القضائية، الفقرة السادسة، فقد أعيدت كما كانت في السنة السابقة إلى ١٥٠٠٠ خمسة عشر ألف ليرة لبنانية بدلاً من ١٤٠٠٠ أربعة عشر ألف ليرة لبنانية الواردة في المشروع الحالي.

فيصبح مجموع هذا البند ٢٧٥٠٠ ليرة لبنانية بدلاً من ٢٥٠٠٠ ليرة لبنانية.

البند الثالث - إعانة لصندوق تقاعد المحامين ٢٢٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند الرابع - إعانة لصندوق المساعدين القضائيين ٥٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند الخامس - أعمال تشريعية ١٥٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند السادس - «جديد» مؤتمر المحامين خارج لبنان ١٠٠٠٠ ليرة لبنانية.

أضافت اللجنة هذا البند بناء لطلب الحكومة لأن مكتب المؤتمر الدائم للمحامين قرر في جلسته الأخيرة انعقاد المؤتمر في القاهرة.

فيصبح مجموع الفصل الأول ١٨٨٤٣٩ ل.ل. بدلاً من ١٧١١٣٩ ليرة لبنانية.

الفصل الثاني - المحاكم المدنية.

البند الأول - المحاكم المدنية ٢٠٦١١٥٣ ل.ل. بدون تعديل.

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية.

أضافت اللجنة إلى هذا البند في فقرة تاسعة تحت عنوان مشتري أثواب القضاة اعتماداً قدره ١٥٠٠٠ ل.ل. أنها رأت أن الضرورة تقضي بتجديد أثواب القضاة الحالية واقتنعت اللجنة بالأسباب التي أدلت بها الحكومة بهذا الصدد.

البند الثالث - مشتري كتب وطبع قوانين ١٦٠٠٠ ل.ل. دون تعديل.

البند الرابع - بدل علف خيول المباشرين ١٦٥٠٠ ل.ل. دون تعديل.

البند الخامس - نفقات شهود ونفقات قضائية ١١٠٠٠٠ ل.ل.

أضيف إلى عنوان هذا البند العبارة التالية (ونفقات انتقال المحاكم السيارة) لصدور قانون يجيز عقد جلسات محاكم الاستئناف في المحافظات عند الاقتضاء، وقد رأت اللجنة أن الاعتماد المخصص لهذا البند يكفي لجميع النفقات المذكورة، لذلك صدقته كما ورد في المشروع فيصبح مجموع الفصل الثاني ٢٣١٥١٥٣ ليرة لبنانية. الفصل الثالث - المحاكم الشرعية.

البند الأول - موظفو المحاكم الشرعية:

وافقت اللجنة على طلب الحكومة بإنشاء محكمة شرعية جعفرية في الهرمل نظراً لبُعد المسافة بين بعلبك مركز المحكمة الشرعية الجعفرية الحالية والهرمل وكثرة الدعاوى والمراجعات وأضافت اعتماداً لقاض براتب ١٤٠٠ ل.ل. ولكاتب براتب ٣٦٠ ليرة لبنانية.

وقررت إلغاء وظيفة مفتي الهرمل لعدم الحاجة إليه بعد إنشاء المحكمة المذكورة، فيصبح مجموع هذا البند ٢٨٦١١٥ ل.ل. بدلاً من ٢٨٠٨٢٣ ل.ل.

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية ١٣٠٠٠ ل.ل. دون تعديل.

فيصبح مجموع هذا الفصل ٢٩٩١١٥ ل.ل. بدلاً من ٢٩٣٨٢٣ ليرة لبنانية.

الفصل الرابع - دوائر الفتوى.

البند الأول - موظفو الإفتاء.

وافقت اللجنة بالاتفاق مع الحكومة على إلغاء مركز مفتي في الهرمل بعد إنشاء محكمة شرعية جعفرية كما ذكر آنفاً فحصل توفير في هذا البند يقدر بمبلغ ١٩٨٠ ل.ل.

فيصبح مجموع هذا البند ٩٨٨٩٣ ل.ل. بدلاً من ١٠٠٨٧٣ ليرة لبنانية.

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية ٣٠٠ ل.ل. دون تعديل.

فيصبح مجموع هذا الفصل ٩٩١٩٣ ل.ل. بدلاً من ١٠١١٧٣ ل.ل.

يكون الوفر الناتج في هذه السنة عن الماضية ٥٣٣٧٩ ل.ل. واللجنة ترجو من المجلس المصادقة على هذا الباب كما عدلته.

بيروت في ٢٦ شباط سنة ١٩٤٨.

مقرر اللجنة المالية: بهيج تقي الدين

الرئيس:

الكلمة للسيد إبراهيم عازار.

إبراهيم عازار: كانت اللجنة المالية، بإجماع الآراء، رجت من الحكومة ان ترفع مستوى رواتب القضاة، ونحن بغنى عن تفسير الحاجة التي هم فيها. فالقاضي يجب أن يقوم حوله سياج يؤمن معيشته ومعيشة عائلته ليتفرغ إلى عمله. وبالحقيقة، لو رجعنا إلى ما يتناوله القاضي في هذه البلاد وما يتناوله في مصر وفلسطين وغيرهما لرأينا أن هناك تفاوتاً عظيماً لذلك أقترح على المجلس الكريم أن يتبنى ما تمته اللجنة المالية على الحكومة. وللحكومة اليوم ملء الحق بأن تطهر القضاء كما تشاء بعد أن صُدّق قانون نهار أمس الذي يعطيها هذه الصلاحية.

إذن أرجوكم أن تنهضوا بالقاضي إلى المستوى الذي يليق بوظيفته، وان تضعوا حوله سياجاً لئلا يمتدّ من العيش بكرامة. ولكم كل الحق كما قلت بأن تطهروا القضاء وتجعلوا كل قاضٍ يطمئن لحياته العائلية.

الرئيس:

الكلمة للسيد وديع نعيم.

وديع نعيم:

إني أشاطر حضرة الزميل إبراهيم عازار بطلبه زيادة رواتب القضاة كي يطمئن قلبهم وفكرهم لجهة تأمين معيشة عائلاتهم. خصوصاً وقد تقدّمت الحكومة بمشروع قانون مددت بموجبه المدة لطالبي الاستقالة من الموظفين يمكنها بموجبه أيضاً أن تطهر القضاء وتبقي الأحسن الذي يخدم بجهد واستقامة.

إننا نطلب أن تزداد رواتب القضاة ٢٥٪ وهي نسبة ضئيلة تجاه القاضي المتعلم الذي قضى معظم حياته في خدمة البلاد ولا عمل له سوى القضاء. لهذا أطلب بإلحاح من الحكومة أن تنظر باهتمام في تمني اللجنة المالية.

الرئيس:

الكلمة للسيد يوسف ضو.

يوسف ضو:

كان تقدم أحد الزملاء في اللجنة باقتراح زيادة رواتب القضاة فتبنته اللجنة بكاملها. وكما أذكر إن رئيس اللجنة المالية أظهر عطفاً فائقاً على هذه الفئة من الموظفين ووعد بأن يسعى لدى الحكومة لتحقيق ذلك. وأنا اطلب بدوري أن تزداد رواتب القضاة ٢٠ أو ٢٥٪.

الرئيس:

الكلمة للسيد رفعت قزوعون.

رفعت قزوعون: إني أؤيد ما جاء في كلام زميلي الأستاذين إبراهيم عازار ووديع نعيم. ولكنهما نهجا نهجاً واحداً في سبيل الترفيه عن القضاة فقط. ففي السنة الماضية طلب المجلس من الحكومة أن تنصف القضاة، وأنا أشاطر الزميلين كل المشاطرة فيما قالاه ولكنني أستعطف الحكومة هذه المرة بأن تُنصف المساعدين القضائيين الذين لم تأت على ذكر إنصافهم.

وأرجو من دولة الرئيس أن ينظر بعين العطف إلى هذه الفئة.

الرئيس: الكلمة للسيد أحمد الأسعد.

أحمد الأسعد: إني أشاطر الزملاء بطلبهم إنصاف القضاة خصوصاً ونحن أثناء درس موازنة وزارة العدلية. إن هذا المشروع حيوي، ولا شك بأن الحكومة مقتنعة به. فنرجو أن نسمعنا تصريحاً عن رأيها بهذا الخصوص بعد أن صدّق قانون لتنظيم القضاة يفسح المجال للحكومة بأن تطهره كما تشاء.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: أنا لا أستغرب أن يطلب الزملاء تحسين حالة القضاة وهم لا شك سياج العدل وجديرون بالاهتمام. لكن أريد أن أذكر المجلس الكريم بأن هناك لجنة لتنسيق الموظفين ومن جهة ثانية يوجد لجنة تدرس قضية صرف الموظفين. فبعد إنجاز أعمال هاتين اللجنتين يمكن أخذ هذه الاعتبارات بعين الاهتمام.

أما بخصوص المساعدين القضائيين فإني أذكر أنه ورد في الصفحة ٧٥ - البند الأول اعتماد إجمالي قدره ٧٥ ألف ليرة لتحسين حالة المساعدين القضائيين. فليطمئن حضرة الزميل رفعت بك قزعون من هذا القبيل.

الرئيس: والآن تنتقل إلى درس موازنة وزارة العدلية. الباب السابع، وزارة العدلية، الفصل الأول، الإدارة المركزية.

البند الأول: موظفو الإدارة المركزية وقد عدّلته اللجنة برفع التعويض المعطى لمحمي الحكومة بإضافة ٤٨٠٠ ل.ل. إليه. فأصبح مجموع البند الأول ١٠٨٩٣٩ ل.ل. بدلاً من ١٠٤١٣٩ ل.ل.

من يقبل به كما ورد معدلاً من اللجنة المالية فليرفع يده.

(أكثرية). الخ...

الرئيس: قبل البند الثاني. والآن الفصل الرابع. دوائر الفتوى.

البند الأول: موظفو الإفتاء السني وقد عدّلته اللجنة بإلغاء مركز مفتي بالهرمل فيصبح مجموع هذا البند بعد التعديل ٩٨٨٩٣ ل.ل. بدلاً من ١٠٨٧٣ ل.ل.

الكلمة للسيد رفعت قزعون.

رفعت قزعون: حضرة الزملاء أنا أرى في هذا الإلغاء عدم إتفاق وتوازن في قضية القضاء والإفتاء لأنه إذا أوجدنا القضاء فلا مناص من إيجاد الإفتاء. لذا أنا أطلب إبقاء مركز المفتي في الهرمل وأرجو

طرح طلبي على المجلس الكريم فما إذا وافقت عليه الحكومة.

الرئيس: ما رأي الحكومة بطلب السيد رفعت قزعون.

رئيس الوزارة: لتعد تلاوة الاقتراح.

رفعت قزعون: أطلب إبقاء المفتي في الهرمل وأقترح إبقاء اعتماد البند الأول كما ورد من الحكومة.

رئيس الوزارة: الحكومة لا تمنع بذلك وتوافق على اقتراح النائب رفعت بك قزعون.

الرئيس: من يوافق على البند الأول من الفصل الرابع دوائر الفتوى كما عدّته اللجنة بإلغاء مركز المفتي في الهرمل وقد تُلي عليكم فليرفع يده.

(أقلية).

الرئيس: سقط البند الأول كما عدّته اللجنة والآن من يقبل بالبند الأول موظفو الإفتاء السني ١٠٨٧٣ ل.ل. كما ورد في مشروع الحكومة بدون تعديل فليرفع يده.

(أكثريّة).

الرئيس: قُبِلَ البند الأول مع بقاء الإفتاء في الهرمل. والآن بما أنه لم تبق لدينا موازنات جاهزة، أرفع الجلسة على أن تُعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٣ آذار سنة ١٩٤٨. (في تمام الساعة السادسة والنصف مساءً).

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

يوسف ضو

مدير مجلس النواب

رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد إسبر

الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع

في ٣ آذار سنة ١٩٤٨

فهرست

١ - تصديق خلاصة محضر الجلسة السابقة.

٢ - الأوراق الواردة.

٣ - المناقشة في الموازنة العامة لسنة ١٩٤٨.

أ - المناقشة في موازنة رئاسة الوزارة.

ب - المناقشة في موازنة وزارة البريد والبرق.

ج - المناقشة في موازنة وزارة الدفاع الوطني.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الأربعاء الواقع في ٣ آذار سنة ١٩٤٨ برئاسة عطوفة صبري حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قزوعون ويوسف ضو. وتغيّب السادة: أديب الفرزلي، بهيج تقي الدين، حبيب أبو شهلا، الدكتور رثيف أبي اللمع، سليمان العلي، الدكتور شهيد الخوري، كمال جنبلاط، مايز المقدم، محمد الفضل، محمد صفى الدين، ميشال مفرّج، ندره عيسى الخوري، هنري فرعون، الدكتور يوسف حتي، سليم الخوري. واعتذر السيد أمين نخلة.

الرئيس: فُتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظات على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صُدّق المحضر ليس لدينا أوراق واردة سوى عريضة أصحاب الطلبات الزراعية والصناعية والفندقية لتتل بناءً على طلب السيد أحمد البرجاوي.

فتلا الكاتب العريضة التالية:

عطوفة رئيس المجلس النيابي اللبناني الأفخم.

دولة رئيس مجلس الوزراء الأفخم .

حضرات نواب الأمة اللبنانيين المحترمين .

نحن الموقعون بذيله، أصحاب الطلبات الزراعية والصناعية والفندقية في محافظات الجمهورية اللبنانية الخمس لنا الشرف بعرض ما يلي :

أنه لما كان كل منا يملك عقارات زراعية وفندقية وكنا تقدمنا بطلب قرض من دائرة التسليف الزراعي والصناعي والفندقي في لبنان وكانت تلك الطلبات المسجلة لدى رئاسة الوزارة محولة للإدارة المذكورة لم ترل قيد الحفظ ولما كنا قد تكبدنا المصاريف الباهظة في سبيل إجراء التحديد الاختياري على العقارات التي نملكها ومن خرائط فنية وفندقية . مصدقة من كافة الدوائر ذات الاختصاص والصلاحيات .

ولما كانت حالتنا التي من أجلها طلبنا منح القروض المذكورة وأصبحنا بأمس الحاجة إليها بسبب الإصلاحات وزيادة البناء وتجهيز الفرش اللازم لفنادقنا وتحسين وإنعاش زراعتنا وذلك قبل حلول موسم الصيف المقبل .

ولما كان ليس لنا عمل ولا مورد لعيالنا إلا من تلك الأملاك وإنتاجها .

ولما كانت الغاية القصوى من منح تلك القروض هي تشجيع موسم الاصطياف والزراعة بالطرق اللازمة .
لذلك

جئنا نطلب من عدالتكم المناقشة بفتح اعتماد جديد بجلسة خاصة من جلسات المجلس النيابي وإشباعه درساً وجعل الاعتماد دوري مستديماً بحيث يتمكن الزراعون أن يحصلوا على اعتمادات بصورة دائمة . ولنا ملء الثقة بغيرتكم ومحافظتكم على صالح الأمة التي تمثلونها .
وتفضلوا بقبول فائق احتراماتنا .

في ٢٧ شباط سنة ١٩٤٨

الإمضاءات: بشير اسكندر ورفاقه

الرئيس: الكلمة للسيد أحمد البرجاوي .

أحمد البرجاوي: سيدي الرئيس - زملائي الكرام كنت في إحدى الجلسات السابقة قد تقدمت باقتراح أطلب به تعديل أو تفسير المادة ٢٠ من اتفاقية البنك الزراعي ولقد أحيل اقتراحي هذا إلى الحكومة وحتى الآن لم نأخذ جواباً عليه . لذلك أرجو من دولة رئيس الوزارة أن يفيدني إذا جد شيء بهذه القضية .

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزوعون .

رفعت قزعون: فيما يتعلق ببنك التسليف الزراعي أضمت صوتي لصوت الزميل أحمد البرجاوي لافتاً نظر الحكومة إلى أمر ربما استحسنته وهو أن الاتفاقية تنص على أن يُعطى القرض مع فائدته فما أريده هو أن يُستفاد من هذا المال المدفوع مع فائدته تدريجياً هذا ما ألفت إليه نظر الحكومة راجياً منها الاهتمام به من أجل الفلاحين الصغار.

والآن لي كلمة أقولها وهي أننا نقرأ بعض الأحيان في الصحف إن كان بخصوص المجلس أو الحكومة تصريحات ونستعين بالرد على هذه التصريحات أو الرسائل وهذا أمر لا يجب أن يطول اتساع صدرنا له. لقد قرأنا منذ أيام كتاباً مفتوحاً لمصطفى سلطاني موجهاً لمعالي وزير الاقتصاد ولربما كان صاحبه على حق أو على غير حق هذا أمر لا يهمني البتة وإنما يهمني فقط أن أتعلم فيما إذا كان هنالك حيف على المستهلك الفقير فهناك ثروة تجمع من قروش الفقير أي من المستهلك فإذا كان سلطاني على حق أنه في ٨ أيلول عرض عرضه وكذلك في تشرين وكانون وأنه تمت في ذلك الحين صفقات بقيمة زائدة عن عرضه فهذا لا يجوز ولربما كان لدى الوزارة جواب على هذا الكتاب وما أطلبه منها هو أن تأتينا بهذا الجواب منعاً لتشويش الرأي العام.

الرئيس: الكلمة للسيد خليل أبو جودة.

خليل أبو جودة: نحن عندما وافقنا على اتفاقية البنك الزراعي بإعطاء ١٥ مليوناً للتسليف الزراعي والصناعي والفندقي وافقنا أن تكون هذه القروض لعدة أجال منها طويلة المدى ومنها قصيرة بمعنى أن يأخذ القروض المستحقة ويسلفها محدداً للطالين لأنها إذا كانت لسنة لما جاءت بفائدة ويجب أن يلاحظ أن كثيرين كانوا قد قدموا معاملات ودفعوا رسومها كما أنهم دفعوا نفقات الكشف والخرائط وقررت هذه الطلبات مبدئياً ثم قيل لهم عندما أرادوا القبض أنه لم يبق مال في الصندوق فما أطلبه من الحكومة هو إيضاح هذه القضية وإذا كان من التباس في تفسير المادة فلتعد الحكومة الاتفاقية إلى المجلس لتعديلها.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزارة: عندما تُعرض القضية على الصورة التي تقدم بها الزميل يُفهم أن المجلس قصد من الاتفاقية شيئاً وأن الحكومة تنفذ شيئاً آخر. إن المسألة بسيطة جداً فالحكومة اتفقت مع شركة القروض الزراعية على أن تقرض ١٠ ملايين على أن تجري هذه القروض على أصول معلومة لدى الجميع - إنما هذه القروض لا تُعطى لسنة كما أنها لا تُستوفى بسنة بل بعشر سنوات يُدفع القسط الأول منها على سنة وهلم جرا فالقانون صريح ولا يقول بالمعاملة الدورية إذن القانون يقول يُعطى القرض مرة واحدة وعندما نريد أن نأخذ بالرأي الأخير يجب تغيير القانون على كل المسألة قيد الدرس.

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف ضو.

يوسف ضو: لقد درسنا قضايا البنك الزراعي في اللجنة المالية وتمنينا على الحكومة أن ترسل لنا لائحة بأخذي القروض وأنا أعتقد أنها لم تأت بالمقصود منها. هذه القروض وُضعت للصغار وأعتقد أن أحداً لم يستفد منها. وإني أطلب من الحكومة الإجابة على ما أقول.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزارة: إن الأستاذ يوسف ضو أخذ مع غيره - من هذا البنك هذا من جهة ومن جهة ثانية عندما وُضع القانون مع الأسف الشديد لم يحدد المبلغ الذي يجب أن يُدفع ولمن يُدفع لذلك عندما حصل لي شرف الرجوع إلى رئاسة الحكومة رأيت أن القسم المخصص للناحية الزراعية قد استنفذ وأن القسم المخصص للقروض الصناعية قد استنفذ القسم الأعظم منه لذلك تقدّمت بتبديل له وخصصنا مليوناً ونصف المليون أي القسم الباقي لصغار المزارعين وهذا أيضاً قد استنفذ الآن هذا ما أردت أن أقوله حتى ترى إن ما ترتأيه الآن قد نفذ من سنة ونيف وأنا أوافكك على أن هذه القروض ربما لم تُستعمل بمحلها.

الرئيس: الكلمة للسيد نصّار غلمية.

نصّار غلمية: هنالك حسنة تستطيع الحكومة نيلها فوق حسنة المعاملة الدورية وهي أن هذه الطريقة توفر على الحكومة مبلغ خمسة ملايين ليرة يُمكن أن يكون نواة لبنك زراعي صناعي حكومي في المستقبل.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار.

إبراهيم عازار: لم يبق لي ما أقوله سوى التمني على الحكومة الكريمة بالنظر للتوجيه الزراعي الذي تنصح به في هذه الأيام أن ننشئ قرضاً زراعياً جديداً أو أن تجعل القروض دورية مع المراقبة الشديدة خصوصاً ونحن اليوم بأشد الحاجة للتشجيع الزراعي.

الرئيس: الكلمة للسيد فيليب تقلا.

فيليب تقلا: قرأت هذا الصباح في إحدى الصحف تصريحاً لوزير المالية يتعلّق بجهاز الدولة وإصلاحه ورأيت أن ما جاء على لسانه قد يكون حوّل وليس هو ما قاله بالفعل. قال فيما قال بأن اللجنة المشتركة المؤلفة من بعض أعضاء المجلس وبعض المديرين في الدولة لم تعد تجتمع ولن تجتمع لأنها تعبت من الوساطات والشفاعات وأنها لن تأتي عملاً مجدياً. هذا ما قرأته ولكن لو فرضنا أنه غير صحيح ولكن إذا سألت الحكومة أين صارت هذه اللجنة في أعمالها؟ وماذا أثّرت وأي تدبير اتخذ بناء على تقاريرها ونحن في معرض درس موازنة وترتيب دولة فماذا تجبيني وهل لديها جواب على ذلك.

أيها السادة نحن اليوم على عتبة انقلاب اقتصادي هام مهما كانت نتائج الاتفاق المالي وهذا

الانقلاب سيُحتم علينا بعد اليوم أن ننظر إلى جهاز الدولة جدياً فنخرج عن المزاج الذي تعودناه حتى اليوم في مثل هذه القضية إلى الجد والعمل المثمر. فإن شئتم أن نعمل جدياً فيجب أن نبدأ العمل بموجب تقارير هذه اللجنة المشكلة لهذه الغاية وأن نعطيها الصلاحيات الواسعة والحياة التام. وإني أسأل الحكومة هل لها أن تجربني أين صارت هذه اللجنة في أعمالها وهل وضعت بعض التقارير وهل حقاً ما قيل عن انقطاعها عن الاجتماع؟.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزارة: يقول لي معالي وزير المالية إن هذا التصريح لا أساس له من الصحة ومن المصادفات الغريبة أنه دعا اليوم لجنة التنسيق للاجتماع ولئن كانت اللجنة لم تجتمع منذ ١٥ يوماً فلان أحد أعضائها الشيخ بهيج تقي الدين كان مريضاً والثاني الأستاذ إبراهيم عازار كان غائباً في مصر. ويذكر الزميل فيليب بك تقلاً أننا تكلمنا كثيراً عن هذه القضية بمصر وسنحقق إن شاء الله آماله.

الرئيس: انتهينا من نصف الساعة الأول. فننتقل لدرس موازنة رئاسة الوزراء ليتل تقرير اللجنة عليها.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية.

عن الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء.

اجتمعت اللجنة المالية في الساعة الحادية عشرة من يوم الجمعة الواقع في ١٢ كانون الأول سنة ١٩٤٧ برئاسة الأستاذ نعيم وحضور أكثرية الأعضاء وبحثت في ميزانية رئاسة الوزراء فوافقت عليها كما يأتي:

الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء.

الفصل الأول - رئاسة مجلس الوزراء.

البند الأول - خصصات مجلس الوزراء ٢٤١٠٥ ل.ل. بدون تعديل.

البند الثاني - موظفو رئاسة مجلس الوزراء صدّقت اللجنة بعد أن أصبح رئيس الدائرة في المديرية العامة يتقاضى راتبه من هذا البند والبالغ ٢٣٤٠ يُضاف إليه تعويض غلاء المعيشة والتعويض العائلي.

فيصبح هذا البند ٤٨٨٥٠ ل.ل. بدلاً من ٤٣٤٨٠ ل.ل.

البند الثالث - خدمة السراي ١٢٠٣٦ ل.ل. بدون تعديل.

البند الرابع - لوازم ونفقات إدارية ١٩٥٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند الخامس - إعانات ١٠٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل .

فيكون مجموع الفصل الأول ١١٤٤٩١ ل.ل. بدلاً من ١٠٩١٢١ ل.ل.

الفصل الثاني - مديرية الموظفين .

تناقشت اللجنة بالاعتمادات المرصدة لمديرية الموظفين فرأت أنه لا لزوم لها لأن المفروض من كل وزارة أن تجمع عندها جميع المعلومات المتعلقة بالموظفين التابعين لها . وبما أنه لدى معظم الوزارات ملفات عن موظفيها فقد قررت اللجنة أن تلغي مديرية الموظفين برمتها وأن يُضاف إلى قانون الموازنة مادة هذا نصها :

(يُلغى القانون الخاص بإنشاء مديرية الموظفين وتُلغى الدائرة المذكورة اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٤٨) . وعليه يكون قيمة الاعتمادات التي وفرت من جرّاء هذا الإلغاء ٢٠٨٥١ ل.ل.

الفصل الثالث - دائرة الترجمة والجريدة الرسمية .

البند الأول - موظفو دائرة الترجمة ١٤٩٥٦ ل.ل. بدون تعديل .

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية ٥٠٠ ل.ل. بدون تعديل .

فيكون مجموع الفصل الثالث الذي أصبح فصلاً ثانياً ١٥٤٥٦ ليرة لبنانية .

الفصل الرابع الذي أصبح ثالثاً - التسليف الزراعي والصناعي والفندقي .

البند الأول - موظفو مكتب التسليف الزراعي والصناعي والفندقي ١٠٧٦٩ ل.ل. بدون تعديل .

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية ١٣٣٠٠ ل.ل. بدون تعديل فيكون مجموع هذا الفصل ٢٤٠٦٩ ل.ل.

الفصل الخامس الذي أصبح رابعاً - نفقات سرية ونفقات الأعياد والاستقبالات .

البند الأول - نفقات سرية ٢٥٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل .

البند الثاني - نفقات أعياد واستقبالات رسمية ٢٥٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل .

فيكون مجموع هذا الفصل ٥٠٠٠٠ ل.ل.

وعليه يكون مجموع هذا الباب ل.ل.

الفصل الأول ١١٤٤٩١ .

الفصل الثالث، وقد أصبح ثانياً ١٥٤٥٦ .

الفصل الرابع، وقد أصبح ثالثاً ٢٤٠٦٩ .

الفصل الخامس، وقد أصبح رابعاً ٥٠٠٠٠ .

يكون ٢٠٤٠١٦ .

مقابل ٢١٩٤٩٧ الواردة في مشروع الحكومة أي بوفر ١٥٩٣١ ل.ل. ١٩٠٦٤٠ ل.ل. عن سنة ١٩٤٧.

فاللجنة ترجو من المجلس الكريم التصديق على ميزانية رئاسة مجلس الوزراء كما عدلتها.

الرئيس: الباب الثالث، رئاسة مجلس الوزراء، الفصل الأول رئاسة مجلس الوزراء. البند الأول:

مخصصات مجلس الوزراء ٢٤١٠٥ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني موظفو رئاسة مجلس الوزراء وقد عدّله اللجنة فأصبح ٤٨٨٥٠

ل.ل.

من يقبل به كما عدّل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثاني كما عدّل. البند الثالث، خدمة السراي ١٢٠٣٦ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثالث. البند الرابع لوازم ونفقات إدارية ١٩٥٠٠ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الرابع. البند الخامس إعانات ١٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الخامس - والآن الفصل الثاني، مديرية الموظفين وقد ألغته اللجنة. الكلمة للسيد فيليب

تقلا.

فيليب تقلا: أيها السادة

فيما يتعلق بهذا البند كانت اللجنة المالية وأنا أحد أعضائها قد قررت إلغائها من الميزانية لأن

الحكومة قالت بأنها ستقدم على إصلاح ما اصطلح على تسميته بالخلل في الجهاز الإداري.

وسارت على هذا المنوال فأنشأت لجنة التنسيق وكانت النتيجة أن قررت اللجنة عدم حذف أية

وظيفة ومن الحيف إذن أن يُحذف معاش موظف واحد من موازنة بأسرها وبالأحرى أن تُحذف دائرة بأكملها. لذلك أطلب من اللجنة أن تعود عن قرارها ومن المجلس رد الإلغاء.

الرئيس:

الكلمة للسيد وديع نعيم.

وديع نعيم:

لسبب أو لغير سبب لقد تأخر تنظيم دوائر الدولة وبسبب هذا التأخير رأت اللجنة أن تسير في درس الموازنة على طريقة الإلغاء. أما وقد شكّلت لجنة خاصة لهذا الأمر فإننا نريد أن نعود عن إلغاء هذا الفصل بينما تتم لجنة التنسيق عملها.

يوسف ضو:

أسأل الحكومة فيما إذا حُذف هذا الفصل إلى أين يذهب الموظفون؟ إلى بيوتهم أم ينتقلون إلى غير دائرة.

الرئيس:

القضية بين يدي الحكومة فإذا شاءت أبقتهم وإلا فإنهم يذهبون إلى بيوتهم بموجب القانون الذي صدّقتم عليه سابقاً. نصوّت على الإلغاء فإذا سقط نصوّت على الفصل الثاني كما ورد في الموازنة. من يقبل بإلغاء الفصل الثاني فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس:

سقط الإلغاء. والآن الفصل الثاني مديرية الموظفين البند الأول موظفو مديرية الموظفين ١٩٨٥١ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس:

قُبِلَ البند الأول. البند الثاني لروام ونفقات إدارية ١٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس:

قُبِلَ البند الثاني. الفصل الثالث دائرة الترجمة والجريدة الرسمية.

الكلمة للسيد خليل أبو جودة.

خليل أبو جودة: في كل سنة نوافق على اعتماد يتراوح بين الأربعة عشرة وخمسة عشر ألف ليرة للترجمة والجريدة الرسمية فيما تُرى ألم يحن الوقت لتكون للحكومة مطبعة تنفق عليها من حسابها وتُطبع فيها الجريدة الرسمية التي يكلفنا طبعها مبالغ باهظة. أليس هذا أفضل وأحسن من أن نطبع في الخارج؟ أرجو من الحكومة أن تعيد النظر بقولي وأن تشتري مطبعة.

رئيس الوزارة: تذكرون أننا وضعنا في العام الماضي اعتماداً لشراء مطبعة وقد تقدمنا بطلبات لشراء مطبعة فلم نستطع الشراء فإذا أردتم أن تخصصوا مبلغاً الآن فهذا لكم.

جورج زوين: لقد أجريت حساباً فوجدت أن الحكومة تدفع ٣٦ ألف ليرة أجرة مطبوعات مع أنها لو اشترت مطبعة لما كلفتها إدارتها أكثر من ٢٠ ألف ليرة.

خليل أبو جودة: أقترح زيادة المبلغ لشراء مطبعة وطبع الجريدة الرسمية.

رئيس الوزارة: لعلنا في العام المقبل نستطيع القيام بهذا العمل.

الرئيس: البند الأول موظفو دائرة الترجمة ١٤٩٥٦ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني لوازم ونفقات إدارية ٥٠٠ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثاني. الفصل الثاني التسليف الزراعي والصناعي والفندقي. البند الأول موظفو مكتب

التسليف الزراعي والصناعي والفندقي ١٠٧٦٩ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني لوازم ونفقات إدارية ١٣٣٠٠ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثاني. الفصل الخامس، نفقات سرية ونفقات الأعياد والاستقبالات. البند الأول

نفقات سرية ٢٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني، نفقات أعياد واستقبالات رسمية (٢٥٠٠٠) ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثاني. انتهينا من الباب الثالث رئاسة مجلس الوزراء.

والآن ننتقل إلى درس موازنة وزارة الدفاع الوطني . الباب الثالث عشر - وزارة الدفاع الوطني
الفصل الأول، أركان الدفاع الوطني .

البند الأول: الموظفون ٢٨٦٠٤ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده .

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الأول . البند الثاني: لوازم ونفقات إدارية ٦٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده .

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثاني . والآن الفصل الثاني - الجيش .

البند الأول: الرواتب وملحقاتها ٧٦٧٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده .

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الأول . البند الثاني: لوازم ونفقات إدارية ١٠٩٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده .

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثاني . البند الثالث: إعانات وإسعافات ٦٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده .

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثالث . البند الرابع: تجهيزات وأمتعة وعلف، وقد عدّته اللجنة المالية برفع اعتماد

الفقرة ٧ العلف من ٣٥٥٠٠٠ ل.ل. إلى ٤٢٥٠٠٠ ل.ل.

فيصبح مجموع البند الرابع بعد التعديل ١٤١٧٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما عدّل فليرفع يده .

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الرابع معدّلاً، البند الخامس: الهندسة . وقد عدّته اللجنة المالية بإضافة مبلغ

٢٠٠٠٠٠ ل.ل. على الفقرة الأولى يخصص لمستودع وزارة الداخلية فيصبح مجموع البند الخامس

بعد التعديل ٥٤٢٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٣٤٢٠٠٠ ل.ل.
من يقبل به كما ورد معدلاً فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الخامس معدلاً. البند السادس المدفعية والمحروقات وقد عدّله اللجنة المالية برفع اعتماد الفقرة الأولى أسلحة وذخيرة من ٢٤٥٠٠٠ ل.ل. إلى ٢٧٥٠٠٠ ل.ل. كما أنها خفّضت الاعتماد العائد للفقرة الرابعة محروقات وزيوت من ١٣٠٠٠٠ ل.ل. إلى ١١٠٠٠٠ ل.ل. فيصبح مجموع البند السادس بعد التعديل ٤١٧٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٤٠٧٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما ورد معدلاً فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند السادس معدلاً. البند السابع، السيارات وقد عدّله اللجنة المالية بزيادة اعتماد الفقرة الثانية شراء سيارات وجعله ٢٠٠٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ١٨٠٠٠٠ ل.ل. فيصبح مجموع اعتماد السابع ٤٠٠٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٣٨٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما ورد معدلاً فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند السابع معدلاً. البند الثامن، الصحة وقد عدّله اللجنة المالية بتخفيض الاعتماد للفقرة الأولى المعالجة بالمستشفيات إلى ٣٥٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٧٠٠٠٠ ل.ل. على أن يُضاف الفرق الناتج من جِراء هذا التخفيض إلى الفقرة الثانية الأدوية واللوازم الطبية التي أصبحت ١٠٥٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٧٠٠٠٠ ل.ل. فيصبح مجموع البند الثامن بعد التعديل كما ورد أي ١٥٧٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما ورد معدلاً فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثامن معدلاً. البند التاسع المخبرات السلوكية واللاسلكية ٩٦٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند التاسع. البند العاشر البيطرة ١٨٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَ البند العاشر. البند الحادي عشر مستودع الخيول ٢٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَ البند الحادي عشر. البند الثاني عشر الموظفون المدنيون ٢٣٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَ البند الثاني عشر. البند الثالث عشر ترجمة وطبع قوانين عسكرية ١٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَ البند الثالث عشر. والآن الفصل الثالث، القضاء العسكري.

البند الأول - الموظفون ٣٨٦١٨ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَ البند الأول. البند الثاني لوازم ونفقات إدارية ٦٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَ البند الثاني. والآن لقد انتهينا من درس موازنة وزارة الدفاع الوطني، وننتقل لدرس موازنة

البرق والبريد. ليتل تقرير اللجنة المالية عليها.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية عن وزارة البريد والبرق.

اجتمعت اللجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر نهار الأربعاء الواقع في ١١ شباط سنة ١٩٤٨ برئاسة الأستاذ نعيم ودرست الباب الثاني عشر وزارة البريد والبرق ووافقت عليه كما سيُبين أدناه:

الباب الثاني عشر - وزارة البريد والبرق.

البند ١ - موظفو البريد والبرق.

رأت اللجنة أنه لا بد من زيادة عدد الموظفين في مصالح الاستثمار التابعة لوزارة البريد والبرق توصلاً إلى توزيع الرسائل والبرقيات بسرعة وخصوصاً بعد أن زادت كميتها الواردة من جراء تحويل المكاتبات والبرقيات من فلسطين وغيرها من البلاد إلى بلادنا فطلبت الحكومة أن تُضاف إلى البند الأول الاعتمادات اللازمة للوظائف التالية:

١٠ كتبة متمرنين للتدريب على الأعمال البرقية.

٢٠ موزعاً وموزعاً مساعداً.

٥ عمال صيفيين مع رفع أجره الموزع الصيفي من ٨٠ إلى ٩٠ ليرة لبنانية في الشهر.

٣ ناقلين صيفيين.

فأصبح البند الأول ١٥٣٢٨٧٢ بدلاً من ١٤٨٣٧٧٢.

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية ١٧٤٤٠٠ بدون تعديل.

البند الثالث - لوازم الاستثمار ١٠٠٠٠٠ بدون تعديل.

البند الرابع - نقل البريد ٨٥٠٠٠ بدون تعديل.

البند الخامس - أجور توسط

الإرساليات البريدية للدول الأجنبية ١٠٠٠٠٠ بدون تعديل.

البند السادس - بدل علف بناء على طلب الحكومة ونظراً لارتفاع ثمن العلف زيد على المبلغ المخصص لهذا

البند ١٠٠٠٠ ل. فأصبح ٥٠٠٠٠ ل. بدلاً من ٤٠٠٠٠ ل.

وعليه فيصبح مجموع هذا الباب ١٩٥٢٢٧٢ ل. بدلاً من ١٨٩٣١٧٢ ل. فتكون الزيادة في هذه

السنة ٣٦٨٣٨ ليرة لبنانية عن السنة الماضية.

الرئيس: الباب الثاني عشر وزارة البريد والبرق. فصل وحيد البريد والبرق. البند الأول موظفو البريد

والبرق. وقد عدلت اللجنة المالية هذا البند بزيادة:

١٠ كتبة متمرنين .

٢٠ موزعاً وموزعاً مساعداً .

٥ عمال صيفيين .

٣ موزعين صيفيين .

٣ ناقلين صيفيين .

فيصبح اعتماد البند الأول بعد هذا التعديل ١٥٣٢٨٧٢ ل.ل. بدلاً من ١٤٨٣٧٧٢ ل.ل. من يقبل به كما ورد معدلاً فليرفع يده .

(أكثرية) .

الرئيس :

قُبِلَ البند الأول معدلاً . البند الثاني لوازم ونفقات إدارية ١٧٤٤٠٠ ل.ل. من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده .

(أكثرية) .

الرئيس :

قُبِلَ البند الثاني . البند الثالث لوازم الاستثمار ١٠٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده .

(أكثرية) .

الرئيس :

قُبِلَ البند الثالث . البند الرابع نقل البريد ٨٥٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده .

(أكثرية) .

الرئيس :

قُبِلَ البند الرابع . البند الخامس أجور توسط الإرساليات البريدية للدول الأجنبية ١٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده .

(أكثرية) .

الرئيس :

قُبِلَ البند الخامس . البند السادس بدل علف . وقد عدّلت اللجنة بإضافة مبلغ ١٠٠٠٠ ل.ل. فيصبح مجموعه بعد التعديل ٥٠٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٤٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما ورد معدلاً فليرفع يده .

(أكثرية) .

الرئيس: قُبل البند السادس معدلاً. والآن لقد انتهينا من درس موازنة البريد والبرق وننتقل إلى درس موازنة وزارة الاقتصاد الوطني. الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح: إن ما ورد في مشروع الموازنة يخالف ما ورد في تقرير لجنة السياحة والاصطياف لذا أرجو من الرئاسة تأجيل البحث بموازنة وزارة الاقتصاد لينما نطلع على تقرير اللجنة.

الرئيس: الكلمة للسيد خليل أبو جودة.

خليل أبو جودة: أنا أرى ما يراه حضرة الزميل سامي بك الصلح، إذ أن لجنة السياحة والاصطياف قد عقدت جلسات عديدة وخرجت منها بنتيجة كبرى ستطرحها على مجلسكم الكريم غداً أو بعد غد. من هذه المشاريع مشروع إنشاء مفوضية للاصطياف وللسياحة، واقتراحات من شأنها أن تزيد النفقات المقررة لوزارة السياحة والاصطياف لأنها بنظر اللجنة والمجلس من أهم الموارد التي تعتمد عليها البلاد.

لذلك أوافق على ما جاء في كلام حضرة الزميل سامي بك الصلح وأطلب تأجيل درس موازنة الاقتصاد الوطني ريثما تتقدم لجنة السياحة والاصطياف بتقريرها إلى المجلس الكريم.

رئيس الوزارة: لا أرى مانعاً إذا ارتأى المجلس التأجيل.

الرئيس: لم يبق أمامنا من هذه الدورة الاستثنائية سوى أسبوع واحد، ولا يزال لدينا أكثر من ثماني وزارات والواردات. وبما أنه لم يعد لدينا من موازنات جاهزة للدرس سوى موازنة وزارة الاقتصاد الوطني، فإني أرجو من حضرة رئيس اللجنة المالية أن ينجز تقارير جميع موازنات الوزارات الباقية. ورُفعت الجلسة على أن تُعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم الإثنين الواقع في ٨ آذار سنة ١٩٤٨.

(في تمام الساعة السادسة والنصف).

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

يوسف ضو

مدير مجلس النواب

رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد إسبر

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الإثنين الواقع

في ٨ آذار سنة ١٩٤٨

فهرست

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الأوراق الواردة.
- ٣ - مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ١١٢٨٢ المتعلق بإنشاء صندوق مستقل خاص بتمويل نفقات مؤتمر الأونيسكو.
- ٤ - درس الموازنة العامة لسنة ١٩٤٨.
- ١ - موازنة وزارة التربية الوطنية.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الإثنين الواقع في ٨ آذار سنة ١٩٤٨ برئاسة عطوفة صيري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قزوعون ويوسف ضو. وتغيّب السادة: أحمد البرجاوي، أديب الفرزلي، بهيج تقي الدين، حبيب أبو شهلا، الدكتور رثيف أبي اللمع، سليمان العلي، سليم الخوري، عدنان الجسر، كمال جنبلاط، مايز المقدم، هنري فرعون، يوسف الزين، يوسف كرم. واعتذر السادة: أمين نخلة، أحمد الأسعد، محمد صفى الدين، محمد الفضل، محمد علي غطيمي، الدكتور يوسف فضول.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية بالوكالة، أحمد الحسيني وزير العدلية، ومحمد العبود وزير المالية، وحيد فرنجية وزير الخارجية والمغتربين والتربية الوطنية، والأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد والصحة والإسعاف العام بالوكالة، وسليمان نوفل وزير الاقتصاد الوطني والزراعة.

الرئيس: فُتحت الجلسة. لتتل خلاصة الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟.

(سكوت).

الرئيس: صدّق المحضر. لتتل الأوراق الواردة.

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - برقية من أهالي قرية الرفيد يبدون فيها أن إلغاء قرار الحماية رقم ٣٦٨ يسبب مشاكل كثيرة بسبب الأضرار الحاصلة على الغرس من الطروش.
- ٢ - برقية من أهالي شحيم يطلبون بها إتمام طريق البرجين شحيم.
- ٣ - برقية من أهالي جزين يطلبون بها دفع تعويضات متضرري الحرب.
- ٤ - برقية من أهالي القاع يطلبون بها مد قناة من مياه اللبوة لتروي أراضيهم.
- ٥ - عريضة من أهالي بلدة كفرحيم من قضاء الشوف يطلبون بها الماء والكهرباء لبلدتهم.
- ٦ - عريضة من أهالي طبرجا البوار القصبة وهم صيادو سمك يطلبون بها منع القارب البخاري الذي يجرف السمك بشبাকে مما يمنعهم من تحصيل قوت عيالهم.

الرئيس: الكلمة للسيد وديع نعيم.

وديع نعيم: أطلب من الرئاسة أن تُتلى العريضة المقدمة من صيادي الأسماك على السواحل اللبنانية.

الرئيس: لتتل العريضة التي طلب تلاوتها السيد وديع نعيم. ألخ...

الرئيس: لتحل الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة. الكلمة للسيد عبد الله اليافي.

عبد الله اليافي: أريد أن أتكلم بأمر في نظري هو أهم من صيد السمك يتعلق بحصانة القضاة. تعلمون أن مجلسكم الكريم كان في الجلسة السابقة صدّق على مشروع قانون يجيز للحكومة أن تصرف من الخدمة أو أن تلغي أية وظيفة دون أن تستثني موظفاً ما ولم يسعدني الحظ أن أكون حاضراً لألفت نظر المجلس إلى خطورة هذا النص فيما لو طُبق على القضاة. إن القضاة يتمتعون بنظام خاص ألا وهو الحصانة القضائية وليس للحكومة الحق بأن تلغي وظيفة القاضي أو أن تنقله إلا بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى ولكن هذا القانون الذي صدر مؤخراً يُعطي الحق للحكومة بأن تلغي وظائف القضاة وبأن تصرفهم من الخدمة ولها الحق أيضاً أن تجردهم من الحصانة القضائية التي كانوا وما زالوا يتمتعون بها من نيف وعشرين سنة. أنا لا أنكر أن في الجسم القضائي عناصر غير طيبة وأن للحكومة ملء الحق بأن تخرج هذه العناصر من الجسم القضائي ليبقى سليماً ولكني لست من الذين يقولون برفع الحصانة القضائية دون استثناء بقية العناصر الطيبة لتتصرف الحكومة بهذه الفئة وتجردها منها وتعمل فيهم إلغاء وحذفاً بدون أدنى مبرر.

أريد أن أسال الحكومة والقانون قد صدر، عما إذا كانت لا ترى مانعاً، حتى يطمئن القضاة من الفئة الصالحة إلى مصيرهم، من أن تشكل لجنة برئاسة معالي وزير العدلية وعضوية نائبين من المجلس ومن رئيس استئناف ويكون تنفيذ مفعول هذا القانون على ضوء مقررات هذه اللجنة لأنه لا يجوز أن ندخل على هذا القانون تعديلات ما لأنه مصدق مؤخراً.

فسألي إلى الحكومة: عما إذا كانت توافقني والقانون قد صدر على تشكيل هذه اللجنة من الأعضاء المذكورين حتى يطمئن القضاة على مصيرهم.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: إن القانون الذي نؤه به حضرة الزميل عبدالله بك اليافي قد طرح على المجلس وصادقه منذ عدة جلسات وليس في الجلسة السابقة وأنا أيضاً كنت غائباً عن تلك الجلسة كما كان حضرة الزميل لأنني كنت في مصر وليس لي أن أعود للنص وأن أدرس مواده وهذه الأثناء أرجو منه أن يتفضل بكتابة ما نؤه به وتقديمه للرئاسة لتحويله إلى الحكومة للجواب عليه.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران.

عادل عسيران: أطلب من الرئاسة أن تُتلى البرقية الواردة من متضرري الأعمال الحربية في جزين.

الرئيس: لتُتلى البرقية التي طلب تلاوتها السيد عادل عسيران.

فتلا الكاتب البرقية التالية:

رئيس مجلس النواب بيروت

الزحف العاجل المنتظر لمتضرري الحرب في الحرب في جزين لحضور الاجتماع العام يتوقف على تصريح الحكومة والمجلس سئماً الإقامة وتُقنا إلى الرحيل.

من المتضررين: مرعي الحاج، الياس السويدي، حنا بشارة المعوشي.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران.

عادل عسيران: حضرة الرئيس - سبق لحضرات أعضاء المجلس السابق أن طالبوا مرات عديدة الحكومات المتعاقبة بالاهتمام بصرف التعويضات التي فرضت لمتضرري الحرب في جزين وغيرها وكانت هذه الحكومات قد وعدت بدراسة القضية وأظنها خطت بها خطوات كبيرة واليوم قد بدأت الأزمة تستحكم بين صفوف الناس، شعر أهالي جزين بالحاجة الماسة إلى هذه التعويضات ليتمكنوا من ترميم بيوتهم التي تهدمت ولم يتمكنوا من ترميمها في الماضي بالنسبة لارتفاع أثمان المواد. وجزين كما تعلمون مصيف لبنان والواجب يقضي على الحكومة أن تهتم بها لكي تحافظ على مستواها الاجتماعي كبلة للاصطياف.

إني أرجو من الحكومة أن تعلمنا أين وصلت بتعويضات جزيين وسواها وأرجو بعد الجواب أن تُعطى الأهمية اللازمة لتنفيذ دفع هذه التعويضات.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزعون.

رفعت قزعون: عندما صدّق مجلسكم الكريم على القانون القاضي بإلغاء الميرة، لفت نظر الحكومة إلى الأحكام التي صدرت وإلى الدعاوى التي ما زالت قيد النظر في المحاكم. وأقول اليوم أن هذه الدعاوى هي من جرّاء أعمال موظفي الميرة المعلومة لدينا ولديكم ولو راجعنا المحاكم نرى ألوف الناس يأتون إليها وتتأجل جلساتهم. فهل لمعالي وزير العدلية وللحكومة أن يدلّيا لنا فيما كانا عازمين على إلغاء هذه الدعاوى والأحكام لكي يطمئن الشعب ونحن إلى هذه القضية؟.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار.

إبراهيم عازار: أشكر للزميل عادل بك عسيران ما تفضّل به من إثارة قضية تعويضات أضرار الحرب، وأغتتم هذه الفرصة لأذكّر دولة رئيس الوزارة بأنه كان فيما مضى في عداد النواب الذين طالبوا بدفع هذه التعويضات التي أصبحت قانوناً ديناً متوجباً على الحكومة لا يمكنها أن تتحرر منه. ولا يسعني بهذه المناسبة إلى أن أرد على ما تفضّل به سابقاً معالي وزير المالية من أن التخمينات التي أجريت على المتضررين كان مبالغاً بها. هذا أمر حقيقي ولا يمكن أن أجادل بهذه النقطة، ولكن هذا الادعاء ليس حجة ليمنع الدفع عن المتضررين إذ أن التخمينات جرت بواسطة مأمورين اختارهم الحكومة وكان من الواجب أن يذكر ما تفضّل به معاليه في المحاضر. وهذه الحجة لا تمنع أيضاً من أن يدفع إلى الذين لم تجر أية زيادة في تخمين أضرارهم لا سيما وأن هذه التخمينات قد جرت تحت إشراف الأمير جميل شهاب وتدقيقاته، فلا يمكنكم اليوم أن تقولوا لنا بإعادة التخمين بعد أن صدّقها. لتدفع الحكومة لمن يستحق وللذين يرتاح الوجدان إلى حقهم لا أن تؤجل دفعها وهذا ظلم لأن هناك أناساً لم يرموا بعد بيوتهم ومنهم من استدان بفوائد فاحشة لترميمها ولا يزال هذا الدين وفائدته عليهم بانتظار الدفع.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: تفضّل حضرة الزميل إبراهيم عازار وذكر المجلس بجواب كنت تقدمت به في الماضي على تقديرات أضرار الحرب حيث قلت أنها كانت متفاوتة بين الأشخاص المتضررين ومبالغاً بها، وليس هنا بيت القصيد، إذ سها عن باله أن الأضرار التي لحقت باللبنانيين بلغ مجموعها تسعة ملايين وهذا هو الرقم الذي جودل به. ثم وردت بواسطة وزارة الخارجية لائحة بالأضرار اللاحقة باللبنانيين المقيمين خارج لبنان وهي تقدر بخمسة ملايين. فإذا أضيفت هذه المبالغ إلى أضرار اللبنانيين المقيمين يُصبح مجموع الأضرار ١٤ مليوناً. والحكومة في مخبرات مستمرة مع

الدول المختصة بشأن المطالبة بقيمة هذه التعويضات من أملاك العدو هنا. لذلك لا يمكن الدخول في البحث الآن. وأؤكد لحضرات الزملاء أن سعي الحكومة المتواصل بهذا الشأن قد يقرن بنتيجة طيبة إن شاء الله. وعندئذ يمكن البحث في مجمل هذه الأمور.

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح: تمت الحكومة في المدة الأخيرة على بدعة جديدة فأدخلت بعض أعضاء المجلس في لجان منها لجنة تنسيق ملاك موظفي الدولة. والآن يقترح السيد عبد الله بك اليافي تشكيل لجنة قضائية لتنظيم القضاء وشكوى الناس من أعضاء البرلمان لأنه لا يجوز أن يتدخلوا بالأمور التي تتعلق بالسلطة الإجرائية. بل يجب أن ينحصر عملهم بالأمور التشريعية فقط.

الرئيس: إن قضية تعويضات أضرار الحرب ليست موضوع نقاش إنما يجوز للنائب أن يسأل الحكومة عنها وهي تجيب. أما إذا كنتم تريدون أن تخصص جلسة لهذا الموضوع فأنا مستعد لذلك. وأعتذر الآن عن عدم متابعة البحث بالموضوع إذ أنه مضى ثلاثة أرباع الساعة على دخولنا القاعة، وهناك مشروع قانون يتعلق بمؤتمر «الأونيسكو» كان معالي وزير الخارجية طلب من الرئاسة أن تقدمه للبحث فهل توافقون على ذلك؟

(أكثرية).

الرئيس: إذن نبتدئ به. ليتل تقرير اللجنة والأسباب الموجبة على مشروع القانون المتعلق بمؤتمر الأونيسكو.

فتلا الكاتب التقرير والأسباب الموجبة التالية:

تقرير لجنة المالية على مشروع القانون المتعلق بإنشاء صندوق مستقل خاص بتمويل نفقات المؤتمر الذي ستعقده في لبنان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة.

اجتمعت اللجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الجمعة المصادف في ٥ آذار سنة ١٩٤٨، برئاسة الأستاذ نعيم وحضور أكثرية الأعضاء ومعالي وزير الخارجية والمالية ودرست مشروع القانون المتعلق بإنشاء صندوق مستقل خاص بتمويل نفقات المؤتمر الذي ستعقده في لبنان منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة. وبعد أن استمعت اللجنة إلى بيان معالي وزير الخارجية تبين لها ما يمكن أن يجنيه لبنان من فوائد معنوية ومادية نظراً لما يؤدي إليه ذلك من تعرّف رجال الفكر من كافة أنحاء العالم بمظاهر النهضة الثقافية في لبنان ولما يقيمه من تعاون فكري بين لبنان ومختلف الدول. وسيعقد هذا المؤتمر في تشرين الأول القادم وسيحضره ما يقرب

من الخمسمائة مندوب رسمي يرافقهم حوالي المائتين وخمسين أميناً للسر وذلك عدا عن مندوبي الدول التي هي ليست من أعضاء هذه المنظمة والهيئات التي تهتم بالنواحي الفكرية والثقافية فضلاً عن وجود جيش من الصحفيين الأجانب ينقلون أخبار المؤتمر وأخبار لبنان بجميع اللغات إلى جميع أنحاء العالم وفي هذا ما فيه من الدعاية للبنان يعادل لو كنا نأخذ أمرها على عاتقنا جهود سنين عديدة وإنفاق مبالغ طائلة على أن وجود هذا العدد من المندوبين ومرافقيهم ومكوئهم شهر في بلادنا ينفقون من أموالهم الخاصة على معيشتهم يجعل في البلد إنعاشاً للسوق سيكون له تأثير اقتصادي لا بأس به.

والمبلغ المطلوب وقدره مليوناً ليرة لبنانية سينفق قسم كبير منه يقدر بثمانمائة ألف ليرة لبنانية على إنشاء أبنية لعقد اجتماعات هذا المؤتمر لخلو العاصمة من قاعة كبيرة تتسع لحركات الثقافة وستستعمل هذه الأبنية بعد انفضاض هذا المؤتمر لعقد اجتماعات المؤتمرات التي يجوز أن تُعقد في لبنان وللحفلات والاستقبالات الرسمية ولكل غاية ما عدا السينما. على أنه اشترط علينا أن نسلم هذه الأبنية جاهزة للاستعمال مع ما يلزمها من المفروشات والمعدات التي سنستأجر القسم المتعلق بالإذاعات وغيرها من أميركا في ١٥ أيلول القادم مما يضطرنا على العمل بسرعة إتمام هذا الأمر وهذا ما حدا بوزارة الخارجية بالاتفاق مع وزارة المالية أن تأخذ هذا الأمر على عاتقها وتعتد صفقات رضائية حتى لا تكون الإجراءات الحكومية سبباً في التأخير. واللجنة ترى أن انعقاد هذا المؤتمر في بلادنا يُعد كسباً ونصراً سياسياً سيسجله التاريخ وهي تغتنم هذه المناسبة لتشكر وزارة الخارجية بفوزها هذا.

لذلك وافقت اللجنة على جميع المواد الواردة في هذا القانون بدون تعديل وهي ترحو من المجلس الكريم التصديق عليه.

بيروت في ٧ آذار سنة ١٩٤٨

المقرر الخاص

رئيس اللجنة المالية

وديع نعيم

الأسباب الموجبة

لما كان الحكومة اللبنانية قد رحبت بانعقاد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة في لبنان، نظراً لما يؤدي إليه ذلك من تعرّف رجال الفكر المشتركين فيها من كافة أنحاء العالم بمظاهر النهضة الثقافية في لبنان، ولما يقيمه من تعاون فكري بين لبنان ومختلف الدول. ولما يمكن أن تجنيه البلاد من مثل هذا الاجتماع التاريخي العالمي من فوائد معنوية ومادية، فإن مجلس الوزراء قد قرر في جلسته المنعقدة في ٣ آذار سنة ١٩٤٨ أن

يودع المجلس النيابي مشروع قانون بإنشاء صندوق مستقل لمؤتمر الأونيسكو وبتأليف لجنة إدارية عامة للإشراف على صرف اعتمادات هذا الصندوق.

الرئيس: الكلمة للسيد وديع نعيم رئيس اللجنة المالية.

وديع نعيم: سادتي، تتبين من تقرير اللجنة ومن الأسباب الموجبة أهمية هذا الحدث التاريخي في لبنان. إن منظمة الثقافة الدولية قررت في مدينة «مكسيكو» من أعمال المكسيك أن يكون اجتماع مؤتمر الأونيسكو في هذه البلاد. ومن المعلوم أن هذا الشرف الذي ناله لبنان يدل على مركز ثقافي يُحسد عليه. لهذا السبب رأت اللجنة المالية أن تجتمع بسرعة وأن تقرر الاعتماد اللازم لهذا المؤتمر التاريخي كما أننا رأينا أن جميع الدول الكبرى تتزاحم على جعل انعقاد هذا المؤتمر في بلادها نظراً لما له من الفوائد المعنوية والأدبية والمادية الجمة. وليس لي ما أزيد لأن معالي وزير الخارجية سيتكلم مطولاً بهذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: إني أشارك حضرة الزميل رئيس اللجنة المالية فيما ذكره عن المؤتمر الثقافي الدولي. لقد هنأتنا جامعة الدول العربية في اجتماعنا الأخير في مصر بهذا النجاح الباهر وقررت أن تشترك بمجموعها في هذا المؤتمر وستتقدم باقتراحات سيكون لها بدون شك الوقع الحسن بين أعضاء المؤتمر. وعملت وزارة الخارجية على أن تكون اللغة العربية اللغة الرسمية لهذا المؤتمر.

ولقد رأيت بنفسني كتاباً وارداً من فارس بك الخوري إلى الحكومة السورية يقول فيه: إن لبنان نال نجاحاً باهراً بوصوله إلى هذه النتيجة وكان السباق بينه وبين دولة كبرى نال عليها السباق. وهو يرجو أن يتمكن لبنان من القيام بهذا العمل الخطير خير قيام نحو المؤتمرين وأن يجد كل الوسائل الممكنة للظهور بالمظهر اللائق به وبشقيقاته الدول العربية. لذلك أرجو من المجلس الكريم أن يتفضل ويسرع بالتصديق على هذا المشروع لأن الوقت أصبح لدينا ضيقاً.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير التربية الوطنية.

وزير التربية الوطنية: أرجع إلى الفوائد المادية والمعنوية التي يجنيها لبنان من انعقاد مؤتمر الثقافة الدولي فيه، وأود أن أعطي المجلس الكريم الإيضاحات الممكنة عن المبلغ الذي طلبناه في هذا المشروع وعن طريقة استعماله.

رأينا أن كل الأسباب متوفرة في لبنان لاستقبال هذا العدد الوافر من المندوبين ومن يرافقهم من أمناء سر وصحفيين ومترجمين. وإني عملت، عندما كنت في باريس، على جعل مؤتمر الأونيسكو يقدم موعد انعقاده في لبنان عمّا كان عليه في «مكسيكو» فتمكنت من تقديم مواعده أسبوعين إذ أنه عُقد سابقاً في السادس من شهر تشرين الثاني. ورأينا أنه يمكننا أن نستقبل هذا

العدد من المندوبين ومن يرافقهم في فنادق الجبل وهي مُعدة لاستقبال وإيواء كبار الزائرين، ولكن مهما كان الأمر علينا أن نوجد محلاً للأعمال إذ انه تنقصنا قاعة كُبرى لعقد اجتماعات المؤتمر ولجانه. ففتشنا في العاصمة لنوفر هذا المبلغ الذي نطلبه فلم نجد قاعة كُبرى تتسع لألفي شخص متفرج. والمتفرج يلزمه كرسي فقط، أما المندوب في المؤتمر يلزمه كرسي وطاولة. ولقد أجرى المهندسون حساباً للمساحة اللازمة لكل مندوب فوجدوا أنه يتطلب أربعة أضعاف ما يتطلبه المتفرج من المساحة.

والقاعة التي نعينها يجب أن تتسع لخمسمائة مندوب و٥٠٠ متفرج و١٥٠ من رجال الصحافة و١٥٠ من أمناء السر ولعدد كبير من المترجمين وقد شاهد ذلك من ذهب مثلاً إلى المؤتمرات الدولية. إن هذه القاعة ستبنى بالقرب من ثكنة اشترتها الحكومة اللبنانية مؤخراً من الفرنسيين قرب الرمل. ويجب أن يكون بقرب هذه القاعة وبنفس البناء، كما حددت لنا سكرتيرية المؤتمر، قاعتان تتسعان للجنة كبيرتين من لجان المؤتمر، أي إن المؤتمر عندما يعقد اجتماعاً كجمعية عمومية أو كجنة كُبرى يجب أن تتسع كل منهما إلى ٢٠٠ شخص على الأقل، وبالقرى منها يجب أن تكون محلات لتوزيع المستندات أو لتوزيع البريد والقيام بالأعمال اليومية، فأعدنا التصاميم لهذه الأعمال كلها وبعد أن استشرنا اللجنة التي عينناها، وهي غير رسمية، من كبار الأخصائيين في هذا البلد رأينا أن هذا البناء يكلفنا ما يقارب من ٨٠٠ ألف ليرة وحرصنا على أن نتمكن من استعماله في المستقبل للمحاضرات والموسيقى ولكل الاجتماعات العامة ما عدا السينما إذ أن هذا النوع لا ينقصنا في هذا البلد. وإني أطلب من الله أن يبقى هذا البلد بلد المؤتمرات خصوصاً العلمية منها، ولا يجب أن يظن أن هذا المبلغ سيُصرف بلا فائدة بل بالعكس إن الحكومة ستقتني بناية جديدة.

ومن جهة ثانية يلزم لهذه القاعة فرش وعدا الفرش يلزم لكل من المندوبين طاولة وكرسي وأدوات للكتابة ويلزم لأمناء السر من الطاولات ما يتجاوز عددها ٢٠٠ طاولة و٢٠٠ كرسي و٢٠٠ خزانة وهذا تنظيم كبير للغاية ويجب أن نعد الثكنة لتتسع غرفها لأكثر من شخص لأن هذه الغرف كبيرة وتجب تجزئتها. وقد عيّنت اللجنة لتعلم ما هو المبلغ الواجب طلبه من مجلسكم الكريم لأدوات المندوبين فقدرته بـ ١٥٠ ألف ليرة ويلزمنا أيضاً شراء أدوات حديثة منها ماكينات للاختزال لكي يتمكن أمناء السر من أخذ كل كلمة يقولها المندوبون في المؤتمر ويلزمنا أن نؤمن طبع جريدة المؤتمر، كل هذه المبالغ يجب أن تؤمن بالفعل من المليون و٢٠٠ ألف ليرة الباقية من بعد نفقات البناء.

فأرجو من المجلس الكريم أن يصوّت على إعطائنا هذا المبلغ لتتمكن من العمل بسرعة وأصر على القول بسرعة لأننا لسوء الحظ لم نبلغ القرار النهائي باختيار لبنان لهذا المؤتمر إلا بين ١٥ و٢٠

شباط ونحن منذ ذلك التاريخ لم نزل دائبين على الدرس والعمل حتى انتهينا منه الآن ويطلب منا تسليم البناء جاهزاً في ١٥ أيلول، لذلك لجأنا إلى طريقة اعلم جيداً أن المجلس لا يقبلها بسرور وهذه الطريقة قد ألبأتنا إليها الحاجة الماسة وهي تخالف أحكام قانون المحاسبة العامة إذ طلبنا في المشروع أن يرخص لوزير الخارجية والمغتربين أو لمن يفوضه بذلك أن يعقد كلما دعت الحاجة اتفاقات رضائية لا تسبقها مناقصات علنية أو استدراج أسعار للقيام بالأشغال والخدمات ومشتري اللوازم التي تُدفع نفقاتها من الصندوق المستقل لمؤتمر الأونيسكو وأن هذا التحرر من قيود نظام المحاسبة العامة ليس إلا تحرر مؤقت إذ انه في صلب القانون المعروض عليكم ما يوجب على وزير الخارجية أو من يفوضه أن يصفى نفقات هذا الصندوق المستقل عندما ينتهي من العمل.

إنكم ولا شك تقدرون الأسباب والحاجة الماسة إلى اللجوء لهذا التدبير الاستثنائي والمخالف لقانون المحاسبة العامة.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار.

إبراهيم عازار: حضرة الرئيس لقد كفاني دولة رئيس الوزارة ومعالي وزير المالية بما قالاه وإنا نسر جداً أن نرى لبنان قد قدّر دولياً وإني لا أريد شرح فائدة هذا المشروع وأطلب التصديق عليه من المجلس الكريم. ولقد طلبت أثناء درسه في اللجنة من الحكومة أن ينشأ البناء بطريقة تمكننا من استخدامه في المستقبل كما نرى في الخارج.

الرئيس: الكلمة للسيد عبد الله اليافي.

عبد الله اليافي: حضرة الرئيس إني أهنئ الحكومة على هذا النجاح الذي أحرزته وعلى هذا التوفيق ولا شك كما تفضلوا في الفوائد التي لجئنا إليها من هذا المشروع وهي فوائد معنوية لا تُعد ولا تُحصى. انما لا بد لي أن أبدي ملاحظتين الأولى هي أنني آمل أن تهيأ لأعضاء مؤتمر الأونيسكو ليس فقط الإقامة الطبية والكراسي والطاولات والخزائن بل برامج إقامة في لبنان تظهر لهم أن لبنان الذي حصل هذا المركز قد حصله بفضل ثقافته ورقية وتاريخه ويجب أن يشمل هذا البرنامج جميع النواحي الثقافية والتاريخية والرياضية والسياحية. هذه هي الملاحظة الأولى ويقرني دولة رئيس الوزارة أنها حسنة وليس فيها ما يُخيف.

أما الملاحظة الثانية فلقد تفضل حضرة وزير الخارجية وقال أنه خلافاً للمألوف خرجت الحكومة من قاعدة المحاسبة العامة واحتفظت لنفسها بحق صرف هذا الاعتماد وإنفاقه وأنا أوافق على ذلك إذ أن الوقت لا يستدعي إلا مثل هذه السرعة.

ولكنني أجب نظر الحكومة دفعاً للأقاويل التي ألقناها في البلاد كلما وجد أصحاب الأغراض

منفذاً للطعن في الإدارة إلى أن هذه الطريقة الشاذة في الالتزامات تستدعي إنشاء لجنة دائمة أرجو أن يشترك فيها بعض وجهاء وأعيان البلاد من المشهود لهم بالتجرد والنزاهة لرد هذه الأقاويل. هذا ما أردت قوله راجياً من الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار.

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح: أنا أشارك الزميل عبد الله بك اليافي في تهنة الحكومة ولكن أرجو معالي الوزير أن يشرح لنا المادة الخامسة إذ اني اعتقد انها مبهمه.

الرئيس: عندما نصل إليها يفسرها معالي الوزير.

إبراهيم حيدر: هل أن القطعة التي اختارتها الحكومة للبنان خالية من أي بناء؟ وهل هي مُحاطة ببيوت؟ فإذا كان الأمر كذلك أطلب استملاك هذه البيوت أو بعضها لأنها ستصرف أموالاً طائلة قد تُحسن مركز هذه الأملاك وقيمتها وبطريقة الاستملاك هذه تستطيع أن تعرض بعض ما ستنتفقه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الخارجية.

وزير الخارجية: إذا سمحت لي الرئاسة أن أجيب على بعض ملاحظات الزملاء. أولاً لجهة استقبال لجنة الأونيسكو فأني أطمئن الزميل عبد الله بك اليافي أننا سنعين لجنة خاصة لا لتهيئة أسباب الراحة فقط للأعضاء بل للترفيه عنهم وسوف لا ننسى الحفلات التي يجب أن تُقام إنما دائماً في البلد الذي يعقد الأونيسكو اجتماعاته به يقام شهر يسمى بشهر الأونيسكو تتخلله حفلات ثقافية وموسيقية وأدبية ومسرحية هذا عن الزيارات وأنا سنهتم بشهر الأونيسكو كما يهتم به الغير وغني اعلم أن للبلاد تقاليد في الضيافة لن تقل هذه المرة عن سابقتها.

ولقد تفضل عبد الله بك اليافي وقال أنه يجب تعيين لجنة مشتركة تضم بعض الأعيان تشرف على إنفاق الاعتماد. إن هذه اللجنة معينة ولقد استشرنا وزارة المالية في الأمر فقالت أنها ستعين مندوباً من قبلها كما أن وزارة الأشغال العامة عندما سألناها القيام بهذا العمل قالت انه لا يمكنها ذلك ولقد عيننا لجنة وهي مؤلفة كما قلت من الأهالي والأعيان ويوجد غيرها ١٢ لجنة وتوجد أيضاً لجنة إدارة عامة دائمة هي التي تشرف على الصرف. أما ما تفضل به إبراهيم بك حيدر فإن الأراضي التي سيقام عليها البناء كانت لفرنسا وإذا كان عليها بعض البناء فسيكون لسكرتيرية الأونيسكو ومن جهة ثانية توجد ثكنة بالقرب من هذه الأراضي اشترتها الحكومة أيضاً من فرنسا.

الرئيس: انتهينا من بحث مشروع القانون بصورة عامة. لتتل المادة الأولى.

فتلا الكاتب المادة الأولى التالية:

المادة الأولى - أنشئ صندوق مستقل لتمويل جميع ما يترتب على الحكومة اللبنانية من نفقات المؤتمر الذي ستعقده في لبنان خلال سنة ١٩٤٨ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ويدعى (الصندوق المستقل لمؤتمر الأونيسكو).

يُفتح لهذا الصندوق في قيود الخزينة حساب خاص.

الرئيس: من يقبل بالمادة الأولى كما تليت فليرفع يده.

(أكثرية). ألخ...

الرئيس: قُبلت المادة التاسعة. والآن مشروع القانون معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

(فنادى الكاتب النواب بأسمائهم فصُدّق القانون بالإجماع).

الرئيس: قُبل القانون بالإجماع. لقد تلي عليكم في جلسة سابقة تقرير المقرر العام على موازنة الاقتصاد الوطني ولما كان السبب الذي أجّل البحث في وزارة الاقتصاد من أجله لا يزال موجوداً أي إن التقرير على مشروع قانون إنشاء مفوضية للسياحة والاصطياف لم يرد إلى المجلس بعد لذلك نتقل إلى درس موازنة وزارة التربية والفنون الجميلة.

خليل أبو جودة: ليس السبب في تأجيل درس موازنة الاقتصاد هو تأخير إرسال التقرير إنما السبب هو التأخير في تصديق المفوضية التي أنشئت خصوصاً للسياحة والاصطياف فالتأخير إذن من لجنتي العدالة والمالية لأن لجنة السياحة قدمت تقريرها على هذا القانون لذلك أطلب من الرئاسة أن تصحح السبب.

الرئيس: لقد تأجل البحث بسبب التقرير الذي نوّه عنه الزميل وهذا على كل حال يعني أن التأخير مسبب من عدم ورود التقرير المتعلق بالسياحة والاصطياف ولا فرق إذا كان التقرير من أية لجنة. ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة وزارة التربية الوطنية.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية

عن الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة

اجتمعت اللجنة المالية في الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الخميس المصادف في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٨ برئاسة الأستاذ وديع نعيم ودرست الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة واطعته نصب أعينها ما يملئها عليها واجبها الوطني من ضرورة العمل على نشر العلم ومحاربة الأمية المتفشية في بعض المناطق اللبنانية وذلك

بالتصديق على ما تطلبه الحكومة من اعتمادات لهذه الغاية النبيلة رغبة منها وضع منهاج رسمي وطني للتعليم تعمل على احترامه في جميع المعاهد العلمية على اختلاف مذاهبها الوطنية منها والأجنبية:

وقد وافقت اللجنة على هذا الباب بعد أن أدخلت بعض التعديلات كما سيبين أدناه:

الفصل الأول - الإدارة المركزية.

- البند ١ - موظفو الإدارة المركزية طلبت الحكومة زيادة اعتماد الثلاثة مستشارين سقط اعتمادهم سهواً بمبلغ ١٦٥٠٠ ليرة فوافقت اللجنة على هذا الطلب.
- وبذلك يصبح مجموع البند الأول ١١٢٥٧٠ ل.ل.
- البند ٢ - لوازم ونفقات إدارية ٣٦٤٠٠ ل.ل. بدون تعديل.
- البند ٣ - نفقات الامتحانات الرسمية ٣٠٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.
- وبذلك يصبح مجموع الفصل الأول ١٧٨٩٧٠ ل.ل. بدلاً من ١٦٢٤٧٠ ل.ل.

الفصل الثاني - التعليم الثانوي.

هذا فصل جديد ستبدأ الحكومة بالمباشرة به اعتباراً من أول سنة ١٩٤٨ وهي بذلك تطلب التصديق كما تلاحظون ذلك في الميزانية عن ثلاثة أشهر فقط.

- البند ١ - موظفو معهد التعليم الثانوي عن ثلاثة أشهر ٣٢٩٥٠ ل.ل. بدون تعديل.
- البند ٢ - نفقات ولوازم مدرسية خفضت اللجنة بالاتفاق مع الحكومة المبلغ العائد لفقرة (٣) إيجارات من ٣٥٠٠٠ - ١٥٠٠٠ ل.ل.
- فيصبح مجموع هذا البند ٣٣٥٠٠ ل.ل. بدلاً من ٥٣٥٠٠ ليرة لبنانية.
- البند ٣ - نفقات تجهيز مكتبة - خفضت اللجنة الاعتماد العائد لهذا البند بالاتفاق مع الحكومة إلى ٥٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
- البند ٤ - تجهيز المختبر - وافقت اللجنة على طلب الحكومة بتخفيض المبلغ العائد للفقرة الأولى - أدوات لمختبر كيميائي وفيزيائي - من ٣٠٠٠٠ ل.ل. إلى ١٥٠٠٠ ل.ل. والمبلغ العائد للفقرة الثانية أدوات لمختبر العلوم الطبيعية من ١٥٠٠٠ ل.ل. - ٥٠٠٠ ل.ل.
- فيصبح مجموع هذا البند ٢٠٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٤٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
- البند ٥ - فرش - وافقت اللجنة والحكومة على تخفيض المبلغ العائد لهذا البند من ٧٥٠٠٠ ل.ل. إلى ٥٠٠٠٠ ل.ل.
- وبذلك يصبح مجموع هذا الفصل ١٤١٤٥٠ ل.ل.

الفصل الثالث - التعليم الابتدائي .

البند ١ - موظفو المدارس الابتدائية، وافقت اللجنة على زيادة عدد المعلمين والمعلمات الوارد ذكرهم في الفقرة السادسة من هذا البند من ٢٠٠ معلم ومعلمة إلى ٣٠٠. وبذلك زاد الاعتماد إلى ٤٧٣٤٠٠ ل.ل. بدلاً من ٣١٥٦٠٠ ل.ل. وكذلك عدد الخدم إلى ٢٠ بدلاً من ١٥ وبذلك زاد اعتمادهم إلى ١٩٤٤٠ ل.ل. بدلاً من ١٤٥٨٠ ل.ل. وعليه يصبح مجموع البند ٣٩٩١١٢٥ بدلاً من ٣٨٢٨٤٦٥

البند ٢ - الدائرة الصحية ١٨٤٣٠ صُدّق بدون تعديل .

البند ٣ - لوازم ونفقات إدارية
١٩١٥٠٠ صُدّق بدون تعديل .

البند ٤ - تجهيز المختبرات، وافقت اللجنة والحكومة على زيادة الاعتماد المخصص للفقرة الثانية - أدوات لمختبرات مدارس التعليم العالي إلى ٢٠٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ١٥٠٠٠ ل.ل. فيصبح مجموع البند الرابع ٣٠٠٠٠ بدلاً من ٢٥٠٠٠ ل.ل.

البند ٥ - إنشاءات، وافقت اللجنة على زيادة فقرة خامسة بعنوان إتمام إنشاءات المدارس في قضاء طرابلس ٣٥٠٠٠ ل.ل.

فيصبح مجموع هذا البند ٢٦٠٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٢٢٥٠٠٠ ل.ل.

وعليه يُصبح مجموع الفصل الثالث ٤٤٩١٠٥٥ ل.ل. بدلاً من ٤٢٨٨٣٩٥ ليرة لبنانية.

الفصل الرابع - مديرية التعليم الفني .

البند ١ - موظفو الإدارة المركزية ١٧١٥٠ ل.ل. بدون تعديل .

البند ٢ - نفقات المراقبة الفنية ٣٤٥٠٠ ل.ل. بدون تعديل .

البند ٣ - مدرسة الصنائع ١٧٠٧٥٠ ل.ل. بدون تعديل .

البند ٤ - لوازم ونفقات إدارة مدرسة الصنائع، وافقت اللجنة على زيادة الاعتماد المخصص للفقرة الأولى - ماء وإنارة وتدفئة - إلى ٥٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٣٠٠٠ ل.ل.

فيصبح مجموع هذا البند ١٢٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ١٠٠٠٠ ل.ل.

البند ٥ - إعاشة وأدوات مطبخ لمدرسة الصنائع والفنون ١٦٥٠٠ ل.ل. بدون تعديل .

البند ٦ - لوازم المصانع لمدرسة الصنائع والفنون، وافقت اللجنة على تخفيض المبلغ العائد للفقرة الأولى - لوازم وأدوات عمل إلى ١٥٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٢٠٠٠٠ ل.ل. والمبلغ العائد للفقرة الثانية -

شراء ماكينات - إلى ١٥٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٢٠٠٠٠ ل.ل. فيصبح مجموع هذا البند ٣٠٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٤٠٠٠٠ ليرة لبنانية.

- البند ٧ - التعليم المهني ٦٧١٩٥ ل.ل. بدون تعديل.
- البند ٨ - لوازم ونفقات إدارية للمدارس المهنية ٢٣٥٠٠ ل.ل. بدون تعديل.
- البند ٩ - إعاشة وأدوات عم للمدارس المهنية ١٦٨٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.
- البند ١٠ - المدرسة الزراعية ٣٨٨٦٤ ل.ل. بدون تعديل.
- البند ١١ - لوازم ونفقات إدارية للمدارس الزراعية ١٦٥٠٠ ل.ل. بدون تعديل بعد أن صحح عنوان الفقرة الأولى هكذا - بدل إيجارات
- البند ١٢ - تجهيز مصانع المدرسة الزراعية بدون تعديل ١٦٠٠٠
- البند ١٣ - التعليم الزراعي التوجيهي (عن ٣ أشهر) بدون تعديل ٢١٩٧٢
- البند ١٤ - لوازم ونفقات إدارية للتعليم الزراعي التوجيهي بدون تعديل ٢٣٠٠٠
- البند ١٥ - نفقات مصانع التعليم الزراعي التوجيهي ٤٠٠٠٠
- وعليه يصبح مجموع الفصل الرابع ٨٣٤٤٣١ ليرة لبنانية بدلاً من ٨٤٢٤٣١.

الفصل الخامس - تعليم الفنون الجميلة.

- البند ١ - موظفو المعهد الموسيقي ٢٤٥٨٥ بدون تعديل.
- البند ٢ - لوازم ونفقات إدارية ١١٨٠٠ بدون تعديل.

فيصبح مجموع هذا الفصل ٣٦٣٨٥ ليرة لبنانية

الفصل السادس - معهد إصلاح الأحداث.

هذا فصل جديد تُرّخّب اللجنة بإنشائه والتصديق على اعتماده وترى في هذا الأمر عملاً إنسانياً بإصلاح الأحداث الذين قضى الشرّد على نزعة الخير في نفوسهم.

- البند ١ - موظفو المعهد ٢٩٨٤٨ بدون تعديل.
- البند ٢ - لوازم ونفقات إدارية ١٩٠٠٠ بدون تعديل.
- البند ٣ - شراء كتب مدرسية وتجهيز مكتبة ٥٠٠٠ بدون تعديل.
- البند ٤ - إعاشة ٣٢١٢٠ بدون تعديل.
- البند ٥ - إعانة لجمعية حماية الطفل ١٠٠٠٠ بدون تعديل.

فيكون مجموع الفصل السادس ٩٥٩٦٨ ليرة لبنانية.

الفصل السابع - مديرية الآثار.

- البند ١ - الموظفون ٨٦٤٣٨ بدون تعديل.
 - البند ٢ - لوازم ونفقات إدارية ١٧١٠٠ بدون تعديل.
 - البند ٣ - تجهيز المتاحف - خفضت اللجنة الاعتمادات للعائدة للفقرة الأولى - شراء آثار لمتحف بيروت من ٢٥٠٠٠ إلى ٢٠٠٠٠ ل.ل. وللفقرة الثالثة - شراء آثار لمتحف بيت الدين - من ٢٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ ل.ل. وللفقرة الرابعة - فرش متحف بيت الدين - من ٥٠٠٠٠ إلى ٣٠٠٠٠ ل.ل. وبذلك يصبح مجموع هذا البند ٧٩٥٠٠ بدلاً من ١١٤٥٠٠ ل.ل.
 - البند ٤ - أعمال الحفر ٨٠٠٠٠ بدون تعديل.
 - البند ٥ - إصلاح الأملاك الأثرية. خفضت اللجنة اعتماد هذا البند إلى ٧٥٠٠٠ بدلاً من ٩٧٠٠٠ ل.ل.
 - البند ٦ - ترميم سراي دير القمر ١٥٠٠٠ بدون تعديل.
- فيصبح مجموع الفصل السابع ٣٥٣٠٣٨ بدلاً من ٤١٠٠٣٨ ل.ل.

الفصل الثامن - دار الكتب.

- البند ١ - موظفو المكتبة الوطنية ٣٥٢٤٤ بدون تعديل.
 - البند ٢ - لوازم ونفقات إدارية ٣١٠٠ بدون تعديل.
 - البند ٣ - تجهيز المكتبة ٢٦٠٠٠ بدون تعديل.
- فيكون مجموع الفصل الثامن ٦٤٣٤٤.

الفصل التاسع - إعانات ومنشورات

- البند ١ - إعانات ل.ل. ٢٤٠٠٠ بدون تعديل.
- البند ٢ - مساعدات ومنح مدرسية - وافقت اللجنة بالاتفاق مع الحكومة - على زيادة المبلغ العائد للفقرة الأولى - منح مدرسية من ٦٥٠٠٠ ل.ل. إلى ٨٥٠٠٠ ل.ل. وعلى زيادة المبلغ العائد للعائد لمنح ومساعدات مدرسية من ٥٠٠٠٠ إلى ٦٠٠٠٠ ل.ل. ، وعلى زيادة المبلغ العائد للفقرة ٥ - مساعدات لتشجيع الأهلين على بناء مدارس رسمية - من ٧٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠٠ ل.ل. ، غير أن اللجنة ترى وجوب زيادة هذا الاعتماد الأخير وتتمنى على المجلس الكريم رفعه إلى ٣٠٠٠٠٠ ل.ل.
- فيصبح مجموع هذا البند ٤٨٥٠٠٠ بدلاً من ٣٨٠٠٠٠ ل.ل.
- البند ٣ - تشجيع الرياضة البدنية ٢٧٨٠٠٠ بدون تعديل.

- البند ٤ - التدريب الرياضي - وافقت اللجنة على تخفيض الاعتماد العائد لمعهد التربية الوطنية (فقرة ١) من ٢٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
- وتخفيض الاعتماد العائد لنفقات المدربين (فقرة ٢) من ١٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ ل.ل.
- وألغت الفقرة ٣ - نفقات الدورة الرياضية الصيفية.
- كذلك ألغت الفقرة ٥ - أقلام رياضية.
- فيصبح مجموع هذا البند ٣٠٠٠٠ بدلاً من ٥٥٠٠٠.
- البند ٥ - الألعاب الأولمبية - خفضت اللجنة كلاً من الاعتمادين للعائدين للفقرتين ٢ و ٣ إلى ١٥٠٠٠ بدلاً من ٢٠٠٠٠ ل.ل. للفقرة ٢ - و ٢٤٠٠٠ ل.ل. للفقرة ٣ -
- فيصبح مجموع هذا البند ٣١٠٠٠ بدلاً من ٤٥٠٠٠ ل.ل.
- البند ٦ - منشورات - خفضت اللجنة المبلغ العائد للفقرة ١ طبع منشورات عربية من ٢٥٠٠٠ ل.ل. إلى ٢٠٠٠٠ ل.ل. وخفضت المبلغ العائد للفقرة ٥ - تجهيز المكاتب المدرسية من ١٥٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ ل.ل.
- فيصبح مجموع هذا البند ٩٣٠٠٠ بدلاً من ١٠٨٠٠٠ ل.ل.
- البند ٧ - تشجيع الفنون الجميلة - خفضت اللجنة كل من الاعتمادين للعائدين للفقرتين ٢ و ١ من ١٥٠٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠.
- فيصبح مجموع هذا البند ٢٠٠٠٠ بدلاً من ٣٠٠٠٠ ل.ل.
- وعليه يكون مجموع هذا الفصل ١١٧٧٠٠٠ بدلاً من ١١٣٦٠٠٠ ل.ل.
- وبذلك يصبح مجموع الباب التاسع ٧٣٧٢٦٤١ ل.ل. بدلاً من ٧٢٥٧٤٨١ ل.ل. أي بزيادة ١١٥١٦٠ ل.ل. عن مشروع الحكومة في هذه السنة مقابل ٤٨٠٣٤١٠ ل.ل. عن سنة ١٩٤٧ فتكون الزيادة في هذه السنة بالنسبة للسنة الماضية وقدرها ٢٥٦٩٢٣١ ل.ل. نتجت عن فتح مدارس جديدة وما يقتضي لها من نفقات طائلة، وعن إنشاء فروع للتعليم الثانوي والتعليم الزراعي التوجيهي وإنشاء معهد لإصلاح الأحداث ورفع الاعتمادات المخصصة للإعانات والمساعدات.
- فاللجنة ترحو من مجلسكم الكريم الموافقة على هذه الميزانية كما عدلتها.

بيروت في ٧ آذار سنة ١٩٤٨

المقرر الخاص - رئيس اللجنة المالية

وديع نعيم

الرئيس:

موازنة التربية الوطنية معروضة للبحث بصورة عامة الكلمة للسيد عبد الله اليافي .

عبد الله اليافي : حضرة الرئيس أيها السادة أريد أن أقول كلمة وإن كنت لست من رجال الاختصاص في هذه الناحية تتعلق بسياسة التعليم من جهة عامة في لبنان وأظن أن زملائي يعلمون كما أنهم يوافقوني على أن الغرب لم يفتح الشرق إلا بالمدارس والتعليم . فيجب أن ننتبه انتبهاً كلياً للتعليم حتى نتمكن كما قال دولة الرئيس سابقاً أن ننشئ وطناً لبنانياً بعد أن أنشأنا دولة .

أيها السادة إن التعليم ينقسم إلى ثلاث درجات التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم العالي . وإني أنتهز هذه الفرصة لأثني على الحكومة ثناء صادقاً فيما يتعلق بالجهود التي بذلها في حقل التعليم الابتدائي فلقد أتاح لي الحظ زيارة مدرسة ابتدائية للبنات فوجدت أنها من حيث النظافة والنظام والتعليم تضاهي مدارس أوروبا وهذا لا شك بفضل القائمين على هذه الوزارة ولكن هذه المدارس الابتدائية ينقصها ما يسمى بالمعلم الابتدائي وأن وزارة المعارف تأخذ هذا المعلم البدائي الذي هو الركن الأساسي للتربية كيفما اتفقت الظروف وهي مجبرة بذلك لأنه لا يوجد لديها من المعلمين من يصح أن يقال أنهم أصحاب اختصاص في هذه الناحية . إذن لا يوجد معلم بدائي والحكومة لم نر فيما نعلم أنها خصصت اعتماداً لتخريج مثل هؤلاء المعلمين للمدارس الابتدائية . أنا أعلم أنه توجد هناك دار معلمين ولكن المدرسة التي تخرج ثلاثين أو أربعين معلماً في السنة غير كافية يوجد في البلاد ما يقارب المائة والعشرة آلاف من الطلاب لا تشرف المعارف إلا على عشرين ألف طالب منهم تقريباً وسبب ذلك عدم الاختصاص فما أطلبه هو إنشاء مدرسة إخراج معلمين بدائيين وثانويين أيضاً للاستغناء عن الذين نأخذهم ارتجالاً . ثم أن هناك محاولة قامت بها وزارة المعارف لإيجاد مدرسة أو مدرستين ثانويتين وإننا نشني على عملها ونطلب من الحكومة ونريد منها أن تنشئ بكثرة مدارس ثانوية كما نطلب منها أن تهيب للمدارس الابتدائية معلمين كذلك يجب أن تهيب للمدارس الثانوية أساتذة اختصاصيين . ان التعليم الثانوي اليوم موجود القسم الأكبر منه بين يدي الإرساليات الأجنبية والمدارس الأهلية . وأنا أطلب من الحكومة مراقبة البرامج في هذه المدارس مراقبة شديدة فعلية وإن تشرف على مناهج التعليم فيها حتى يتمكن من الاطمئنان إلى أن الأولاد الذين يتخرجون من هذه المدارس الأجنبية يكونون مشبعين بروح الوطنية . أما التعليم العالي فمفقود ولهذا التعليم طريقتين إذ أنه ليس بإمكان الحكومة انتزاعه من هذه المدارس التي تمارسه كما أنه ليس باستطاعتها إنشاء مثل هذه المدارس ولكن بإمكان الحكومة أن (تلبن) هذا التعليم بإرسالها معلمين مشبعين بالروح اللبنانية للإشراف على هذه المدارس حتى تخرج لنا شباباً مشبعاً بالروح الوطنية أيضاً . كذلك فيما يتعلق بالتعليم العالي عليها أن توقف إعطاء الرخص للأجانب لممارسته وأنا أفكر في مدرسة أعطيت لها مؤخراً رخصة لتدريس العلوم السياسية .

رئيس الوزارة: مقاطعاً، هذه من بقايا الانتداب ولم تعط الرخصة في أيامنا.

عبد الله اليافي: متابعاً، وبرأيي أن نوقف منح التعليم العالي للأجانب وان نشئ تعليمًا عاليًا لأنفسنا فإذا احتجنا لمدرسة للعلوم السياسية أمكننا أن ننشئها دون تدخل الأجانب حسب إمكانياتنا بقيت لي ملاحظة تشمل جميع الملاحظات التي أدليت بها جميعها. نحن في لبنان نتميز عن غيرنا بثقافتنا وعلومنا الواسعة ورقينا ولكني اشعر أن لبنان يتنازل رويداً رويداً عن مركزه هذا بالنسبة لما كان عليه في الماضي وسبب ذلك أن لبنان لم يأخذ هذا المركز الممتاز إلا عندما كانت جميع الدول العربية المحيطة به أقل منه ثقافة، عندما كانت لدينا جامعة للطب ومدرسة للحقوق ومعهد للهندسة ولكن بعد أن أخذت هذه الأقطار بهذه العلوم النظرية مضيئة إليها غيرها من العلوم الوضعية وبقي لبنان يجمد نظره بهذه العلوم رأيناه يخسر بعض مركزه إذ أن العلوم النظرية لا تكفي ولا يوجد لدينا اختصاص مطلقاً لا في الكهرباء ولا في الكيمياء حتى ولا في المال والاقتصاد ولقد عرضت علينا مؤخراً اتفاقية مالية مهمة لم نجد اختصاصياً لبنانياً واحداً يعطينا رأيه فيها. ليس فقط يجب علينا أن نشجع العلوم النظرية وبل يجب أن نغير اهتمامنا إلى العلوم الوضعية وهذا لا يتيسر لنا إلا بإرسال بعثات يتجاوز أفرادها الخمسمائة ولا أبالغ بذلك لأنني أرى ما يجري في مصر وأميركا وغيرهما من بلاد أوروبا بينما نحن في لبنان نعيش على أمجادنا ولا نجدد كما يجدد غيرنا فإذا كانت الحكومة اعتمدت ميزانية للبعثات فأنا أطلب منها المزيد يعني إذا كانت تريد إرسال عشرين فإني أطلب منها أن يتسع الاعتماد لخمسمائة إذ بغير هذه الوسطة لا يمكننا أيها السادة أن نحفظ مركزنا الثقافي والأدبي الذي كنا نفخر به على بقية البلدان.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزارة: أقول كلمة تعليقاً على ما تفضل به حضرة الزميل عبد الله بك اليافي: عندما أتيح لي أن أشارك في إدارة الحكم كان من جملة الأهداف التي قصدت أن أستهدها وأصل إليها هو ليس فقط «لبنة» العلوم والمعارف والثقافة في لبنان بل أكثر من ذلك هو تعريبها تعريباً تاماً ناجزاً، لذلك بدأت منذ أول سنة استلمت فيها الحكم أن أضيف إلى كل مدرسة من المدارس الابتدائية صفّاً تكملياً. ولم يكن في لبنان سوى مدارس ابتدائية تمنح شهادة «السيرتيфика» فأصبحنا الآن وقد جاوزنا الشهادة التكميلية أو البريفية، نسير شيئاً فشيئاً نحو الصفوف الثانوية وفي صيدا وببيروت وزحلة وطرابلس مدارس تمنح هذه الشهادات. وذهبنا إلى أكثر من ذلك فغيرنا البرنامج، نعم إننا لم نصل إلى الشيء الذي نريده في المدارس إذ لا يمكن إضافة سنوات فجأة، بل يجب التدرج وهذا ما قمنا به وتوصلنا إليه، وليسمح لي معالي وزير التربية الوطنية أن آخذ من الإيضاحات التي أشعر بأنه سيدلي بها شيئاً منها فأقول: عندما تسلمنا وزارة التربية الوطنية سنة ١٩٤٣ كان عدد التلاميذ في مدارسها لا يتجاوز ٢٥ ألفاً أما الآن فهو أكثر من ٧٠ ألفاً وكان

عدد المدارس الرسمية ٢٤٢ مدرسة فأصبح الآن ٦٢٣ وكان عدد المعلمين ٤٢١ فأصبح اليوم يناهز الـ ٢٠٠٠. نعم إنه لا يمكن الحصول على معلمين متخرجين من دار المعلمين بهذه السرعة وسيكلم معالي وزير التربية الوطنية عن البعثات التي أرسلتها الوزارة في العامين الماضيين والتي سترسلها في هذا العام، نعم إنها غير كافية ولكن سنعمل على زيادتها في المستقبل وهذه البعثات لا تتناول العلوم النظرية كالحقوق والأدب بل تتناول العلوم الوضعية كالهندسة والطب والطيران بكافة اختصاصاتها، نعم ان في مصر بعثات مختلفة وإن شئت أذكر لكم الأسماء واحداً فواحداً، ثم ذهبنا إلى أكثر من ذلك فدعونا في العام الماضي مؤتمراً ثقافياً عربياً ومن سروري أن أعلن أنه اتخذ قرارات بالإجماع وأقر برنامجاً لبنانياً عربياً وقد أرسلت الجامعة العربية تهنئة إلى لبنان بذلك.

وأقول أن لبنان سيكون في مقدمة من سينفذ هذه القرارات لأنها اتخذت هنا وسيكلمكم معالي وزير التربية بصورة إجمالية عن المراقبة والتفتيش وعن نواياه للعام القادم وعن أن الحكومة قدمت اعتماداً لإنشاء مدرسة ثانوية للبنات وإن شاء الله ستكون هذه المدرسة مفخرة للبلاد إذ أننا بصورة خاصة نفتقر إلى كلية وطنية للبنات.

من كل هذا ترون أن ما استهدفناه في مقدمة عملنا سنسير إليه بسرعة وسيسمع حضرة الزميل عبد الله بك اليافي أشياء جديدة تدله على أنه لم يطالع الموازنة كما يجب وسترون تقدماً جديداً. واكتفي الآن بهذه الإيضاحات.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير التربية الوطنية.

وزير التربية الوطنية: سيدي الرئيس، أيها السادة،

ذكر حضرة دولة رئيس الوزارة أن المؤتمر الثقافي العربي الأول قد عقد في لبنان واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أذكر حادثة بسيطة جرت وهي أننا فكرنا عند انعقاد هذا المؤتمر بطبع كتاب أظنه قد وصل إلى حضرات الزملاء النواب، رأينا أن نختصر به أعمال الحكم الوطني في البلاد منذ ٤ سنوات أي منذ أن أصبح الحكم وطنياً في لبنان وإني أصارحكم القول بأنني لم اكن انتظر كل هذه النتائج من الحكم الوطني بهذه السرعة. وها إني الآن آخذ دليلاً جديداً على تنمية معارف البلاد في مدة الأربع سنوات وأقول ما قاله حضرة دولة رئيس الوزارة أنه كان لنا سنة ١٩٤٣ ٢٤٢ مدرسة يأوي إليها ٢٢ ألف طالب وأصبح لنا سنة ١٩٤٦ و١٩٤٧ ٦٢٣ مدرسة يأوي إليها ٥٢٤٢٣ طالباً وبهذا الحقل ألفت نظركم قبل كل شيء إلى أهمية الوقت. لقد تفضل حضرة الزميل عبد الله بك اليافي وقال أنه ليس لنا معلمون ابتدائيون. فكيف يمكن أن يكون العدد الكافي من المعلمين الابتدائيين؟ لنا دار للمعلمين والمعلمات جهزت بقدر الإمكان وهي تخرج لنا عدداً قياسيماً من ٥٥ معلماً ومعلمة فكيف يمكننا أن يكون لنا معلمون ابتدائيون ونحن بحاجة إلى

٣٠٠ معلم ابتدائي في هذه السنة. تقولون كبروا دار المعلمين وهذا لا يكون إلا نظرياً لأنه لا يمكن إيجاد معلمين لدار المعلمين لأن المعلمين الحاليين قد تخصصوا منذ زمن بعيد ونحن ننتقي من رجال الاختصاص أينما كانوا. وألفت نظركم إلى أن قسماً كبيراً من الاعتمادات المخصصة لدار المعلمين لا تُصرف على أساس معلمين فنيين بل على أساتذة يلحقون دروساً، ومع هذا لم نتمكن من أن نخرج أكثر من العدد الذي ذكرت فنحن نأخذ من الطلبة لدار المعلمين ما يمكن أخذه ولم نتمكن حتى الآن من تنمية هذه الدار إلى أن تنتج أكثر من ٥٥ معلم ومعلمة ولم نقف عند هذا الحد بل أعطانا المجلس الكريم مبلغاً من المال العام الماضي أرسلنا به بعثة إلى أوروبا ولا أقول بعثات لأنها تتألف من ١٦ تلميذاً، رأينا أن نقسمهم بقدر الإمكان إلى عدة فروع ولم يكن للفن فيها حصة كبيرة فالتعليم كان له حصة تعادل ٥ من أصل ١٦ أي ما يقارب الثلث ولم نرسل تلاميذ للتخصص إلا بمعدل واحد أو اثنين لكل فن. اللهم إلا إذا استثنينا الطب فقد أرسلنا أخصائيين للتخصص في بعض الأمراض المجهولة في هذه البلاد.

ففي هذه السنة طلبنا إلى مجلسكم الكريم أن يخصص ١٥٠ ألف ليرة لهذه البعثات فسبقنا في الكرم وتمنى أن يُزاد هذا المبلغ إلى ٣٠٠ ألف ليرة ونحن إن شاء الله سنتقدم إليكم بمشروع بهذا الخصوص وإني أعدكم بأنني سوف لا أتصرف بقروش واحد منه قبل أن أكون قد درست بمعرفة أخصائيين ليس تعيين التلامذة فقط بل الفروع التي سيدرسونها. وإذا قيل لي أنه ينقصنا فرع من الفروع، ويجب أن يكون منه اختصاصيون في لبنان، فإني أدارك الأمر وأرسل من يتعلم الفرع الناقص، أما إذا كان هناك في لبنان أو بالقرب منه من يعلم هذا الفرع فسوف لا أرسل طالب التخصص للخارج إلا إذا استثنينا الفروع التي لا يمكن أن يتعلمها هنا فعندئذ يرسل لخارج لبنان بعد إجراء الامتحان.

لقد تفضل حضرة الزميل عبد الله بك اليافي وقال انه يود أن «يلبّن» التعليم في لبنان. وأنا أقول له إن رغبتى ورغبة الحكومة لا تنقص عن رغبته فلقد بدأنا بذلك منذ أن كان حضرة الزميل فيليب بك تقلاً وزيراً للتربية الوطنية ووضعنا البرامج وهي تطبق حرفياً إن في المدارس الخاصة وإن في المدارس الرسمية. والآن لقد خطونا بمشروع الموازنة خطوة جديدة فأوجدنا مركزاً لتفتيش التعليم الثانوي سيقوم به مفتش من قبل الحكومة في المدارس الخاصة والمدارس الرسمية وأقول أكثر من ذلك يسوف لا يكون إلا لتفتيش المدارس الخاصة إذ أننا لسوء الحظ لا توجد لدينا مدارس ثانوية. لقد أوجدنا فعلاً هذه البرامج ويمكنني أن أقول للمجلس أنها كانت نتيجة أعمال لجنة تمثل جميع الفئات والنزعات والطوائف، إن هذه البرامج قد وضعت بالإجماع ولغاية واحدة هي أن يتكون الوطن اللبناني كما أشرت إليه يا زميلي العزيز، وأزيد على ذلك بأننا أعطينا اللغة العربية كل الأهمية التي تستحقها وأوجبنا في هذه البرامج على المدارس أن تدرس

أقساماً باللغة العربية لم يسبق لها أن درست لا في سوريا ولا في لبنان قبل الآن لكي يتمرن التلميذ على استعمال اللغة العربية، ولقد أشرت أيها الزميل إلى أن مركزنا الثقافي أخذ يتنازل رويداً رويداً، فبينت كل الجهود التي تبذل ليس لنحافظ على مركز لبنان الثقافي الحالي فقط بل لنرفعه إلى أعلى مما هو عليه. وبالمناسبة أقول لك بعد أن سمعت منك أنه يجب أن تكون الثقافة لبنانية انه يجب أن نحافظ على المركز الثقافي الأول وبنفس الوقت أن يكون لبنان بلد الثقافة وهذا رأس مال بيده وقوة له وهو مصمم وحكومته وكل الحكومات التي تتعاقب على أن لا يتراجع مطلقاً عن هذا المركز - كما رأيت - إن في الخارج وإن في الداخل ولم نأل جهداً للمحافظة على هذا المبدأ وإننا موفقون بإذن الله.

الرئيس: الكلمة للسيد نصار غلمية.

نصار غلمية: هناك عبارة تقول: «افتحوا المدارس وأقفلوا السجون» هذه الجملة المأثورة منتشرة نتائجها في البلدان الراقية حيث تؤسس المدارس بكثرة وحيث نرى أن التعليم إجباري، ويا حبذا لو أن حكومتنا جاءت ببرنامج أوسع لنشر العلم في القرى النائية والبعيدة عن بيروت وجعلت التعليم إجبارياً وأرجو أن تتقدم ببرنامج أوسع من هذا لتمكين جميع الشبان من نيل العلم بحرية وسهولة إذ لا يجوز أن تبقى المدارس الطائفية منتشرة في البلاد على ما هي عليه لا سيما وقد قضينا على هذه الروح، لذلك أرجو من الحكومة أن تتقدم من المجلس الكريم ببرنامج تعليمي إجباري يلغي الطائفية في المدارس.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران.

عادل عسيران: وأنا بدوري لا بد لي من أن أثني على جهود الحكومات المتعاقبة التي بذلتها وزارات التربية برصد المبالغ الكبيرة لتعميم المدارس الحكومية ورفع مستوى التعليم في لبنان. لقد تفضل حضرة الزميل عبد الله بك اليافي وأحاط بالموضوع إحاطة كاملة وأود أن أضع تأكيداً على بعض النقاط أظن أنها من الأهمية بعد أن اظهر دولة رئيس الوزارة ومعالي وزير المعارف أهميتها. ولكنني أود أن اشرحها بعض الشرح:

إن المراقبة في الحكومة لا تزال ضعيفة ويجب أن تشدد بها أكثر فأكثر. قد يبدو لكم أن المراقبة في بيروت متوفرة ولكنها في الملحقات ليست بالشكل الذي هي عليه في بيروت. نرى في الملحقات أساتذة يتركون مراكزهم مدد طويلة ولا ترسل الحكومة من يقوم بالعمل مكانهم ونرى أيضاً أن بعضهم يترك مركزه لأنه لا يعجبه وربما الإدارة لا تنتبه كل الانتباه لهذا ونسمع أهالي القرى يطلبون عوضاً عنه فلا يرسل معلمون ولا يُصغى إليهم الإصغاء الكامل.

ثم أن التعليم الثانوي يجب أن نهتم به في الوقت الحاضر ويجب أن لا يُحصر في بيروت بل أن

يُعمم في الملحقات. تعلمون أن بيروت على كثرة سكانها تحوي مدارس كثيرة يمكن لأبنائها أن يأموها وأن أبناء الملحقات على قلة مواردهم لا يمكنهم أن يأموها بيروت ليردوا التعليم الثانوي فإذا وفّرنا لهم المدارس الثانوية في الملحقات نكون حملنا ابن القرية على البقاء في قريته وللقرية ميزات كما للمدينة ميزات، وهذا التعلّق بالقرية يمكن أبناءها من أن يتطلّعون إلى العمل فيها ويتمسكوا بها محاولين أن ينمووا المزروعات وأن يشتغلوا بالأرض وهكذا تكثر ثروة لبنان الاقتصادية والفكرية. فلو عمدت الحكومة إلى إنشاء مدارس ثانوية في الملحقات وخصصت لكل منطقة تتألف من ١٠ أو ١٥ ألف نسمة مدرسة ثانوية لأصبح لدينا منها عدد كبير يسهل على كل راغب في التحصيل أن يرد إليها ويتعلم.

ثم قضية دار المعلمين لها أهمية كبيرة. نرى بين المعلمين الذين يعينون في مختلف أنحاء الجمهورية عدداً كبيراً غير حاصل على الشهادات التي تؤهلهم للتعليم وتضطر الحكومة تجاه العدد القليل من الذين تخرجوا من دار المعلمين أن تعين أشخاصاً لا يكادون يُحسنون القراءة والكتابة. فلكي تتمكن الحكومة من أن تخرّج عدداً أكبر مما تخرّجه في الوقت الحاضر ويمكن للبلاد أن تستفيد من دار المعلمين وأن يرتفع مستواها الاجتماعي والفكري يتوجب على الحكومة أن ترصد مبالغ كبيرة لذلك.

أما قضية البعثات فهي أهم القضايا التي يجب أن نهتم بها وأن نلفت إليها نظر الحكومة. تعلمون أن الأخصائيين في مختلف أنحاء العالم هم على درجات متفاوتة من التخصص وليس كل من يحمل شهادة اختصاص هو اختصاصي بالفرع الذي يدّعيه لقد سبق لهذا البلد أن دعا أخصائيين من هذا النوع ورأينا أننا لم نستفد منهم الفائدة المرجوة. لقد علمت أن الحكومة طلبت من مفوضية واشنطن أن تبعث لها اختصاصياً في فرع من فروع الزراعة ففتشت هذه المفوضية طويلاً للحصول على هذا الاختصاصي. إن هؤلاء الذين يأتون من الغرب لهم أساليب وطرق خاصة قد لا تتفق مع الطرق التي نتمشى عليها هنا بالإضافة إلى أنهم يطلبون منا مبالغ كبيرة فلو عمدت الحكومة مرة واحدة إلى رصد مبلغ كبير لترسل به عدداً كبيراً للتخصص في مختلف فروع الفنون، وأهملت الناحية الفنية لمدة ثلاث سنوات دون أن تحضر أخصائيين، وأرسلت هذا العدد الضخم إلى مختلف أنحاء العالم، فيعود إلينا هؤلاء بعلم صحيح وافر وفكر جديد فني، على أحدث الطرق فيمكنهم أن يساهموا في بعث لبنان وبهذه الطريقة نتمكن من الوصول إلى الغاية التي نرجوها جميعاً.

لذلك أرجو من الحكومة كما رجاها حضرة الزميل عبد الله بك اليافي، مع علمي أن دولة رئيس الوزارة يهتم الاهتمام الكلي في هذه الناحية، أن تنعتق من هذه القيود التي يقيدنا بها الأخصائيون في حال دعوتنا لهم. يجب أن نهتم بإرسال هذه البعثات للتخصص في كافة الفروع حتى نصبح بغنى عن هؤلاء.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزارة: يقولون اثنان لا يكتفيان طالب علم وطالب مال، نحن يا سيدي قررنا بالرغم من كل ضيق مالي وأزمة اقتصادية أن نضيف إلى وزارة المعارف مليوناً وأربعمائة ألف ليرة وزعناها على مختلف الفروع فالبعثات المتنوعة التي أشار إليها عادل بك عسيران وعبد الله بك اليافي في كل نواحي العلوم الاجتماعية والنظرية والزراعية وخصوصاً الوضعية قد اشتركت في إرسالها كل الوزارات. ان بعثاتنا بالنسبة لنا وللدول الأخيرة وبالنسبة لموازنتنا وموازناتها زائدة فلا تُقاس ميزانية مليون جنيه ونيف بميزانية مليون ليرة لبنانية. أنت تتكلم عن الجنوب ونحن زملاء في النيابة عنه فمدارس النبطية وجزين والحيام وغيرها أصبحت جاهزة وكذلك مدارس باقي المناطق إذ وضعنا في موازنة هذا العام اعتمادات كافية. أما المدارس التي أشرت إليها من حيث اقتصاديات القرية فمثلي عليها مدرسة النبطية التي أضفنا عليها بعض الصفوف احتفاظاً بهذه الفكرة التي تفضلت بها من أن لا يترك الطالب القرية ويهملها بمجيئه إلى بيروت، أما المدارس الثانوية فلم ننشئها بعد حتى نقول كيف نقسمها فأنا من رأيي أنه يجب أن تكون في كل محافظة مدرسة ثانوية للذكور وأخرى للإناث ولقد بدأنا بذلك شيئاً فشيئاً. وأزيد شيئاً لم يرد في كلام معالي وزير التربية وهو أننا أضفنا ست ساعات للغة العربية في الأسبوع بالمدارس الرسمية والعلوم التي أشار إليها معاليه إنها أصبحت تدرس باللغة العربية هي الرياضيات والكيمياء والفيزياء والتاريخ والجغرافيا والاجتماع كما أنه يوجد لكل محافظة مفتش وأضفنا مفتشاً عاماً للتفتيش على جميع المدارس فكل شيء يعمل به إذن وآراؤكم تنفذ تدريجياً.

الرئيس: والآن ننتقل إلى تصديق بنود موازنة التربية الوطنية.

الفصل الأول - الإدارة المركزية. البند الأول موظفو الإدارة المركزية وقد زادت اللجنة عليه اعتماداً لثلاثة مستشارين فأصبح قدره (١١٢٥٧٠) ل.ل. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني لوازم ونفقات إدارية ٣٦٤٠٠ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثاني. البند الثالث نفقات الامتحانات الرسمية ٣٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الثالث - والآن الفصل الثاني التعليم الثانوي، البند الأول موظفو معهد التعليم الثانوي عن ثلاثة أشهر ٣٢٩٥٠ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الأول - البند الثاني نفقات ولوازم مدرسية خفضته اللجنة فأصبح ٣٣٥٠٠ ل.ل. من يقبل به كما عدّل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الثاني - البند الثالث نفقات تجهيز مكتبة خفضته اللجنة فأصبح ٥٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما عدّل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الثالث - البند الرابع تجهيز المختبر خفضته اللجنة فأصبح ٢٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما عدّل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الرابع - البند الخامس فرش خفضته اللجنة فأصبح ٥٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما عدّل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الخامس. والآن الفصل الثالث التعليم الابتدائي، البند الأول موظفو المدارس الابتدائية زادته اللجنة فأصبح ٣٩٩١١٢٥ ل.ل.

من يقبل به كما عدّل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الأول - البند الثاني الدائرة الصحية ١٨٤٣٠ ل.ل. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الثاني - البند الثالث لوازم ونفقات إدارية ١٩١٥٠٠ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده .

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثالث - البند الرابع تجهيز المختبرات زادته اللجنة فأصبح ٣٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما عدّل فليرفع يده .

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الرابع - البند الخامس إنشاءات زادته اللجنة فأصبح ٢٦٠٠٠٠ ل.ل. الكلمة للسيد

عادل عسيران .

عادل عسيران: كانت الحكومة قد أرصدت اعتماداً لإنشاء مدرستين في تبنين و بنت جبيل . أما مدرسة بنت جبيل فاعتمادها غير كاف بمعنى أن المبلغ لا يكفي لإنشاء مدرسة كافية لإيواء الطلبة كما أن مدرسة تبنين قد تبرع لها أبناؤها في المهجر بعشرة آلاف ليرة وهذا المبلغ مع الاعتماد المرصد لها لا يكفيان . وكذلك بلدة جوبا التي تعج بالسكان والأطفال هي بحاجة إلى مدرسة لذلك أطلب أن يُزاد هذا الاعتماد بمبلغ مائة ألف ليرة يوزع على مدارس تبنين و بنت جبيل وجوبا كل حسب حاجتها .

وزير التربية الوطنية: يوجد مبلغ لإتمام الإنشاءات وإني على استعداد لدرس هذه القضية وإتمام كل ما يلزم هذه الإنشاءات .

عادل عسيران: أنا أعرف أن معاليه يجب أن يتم كل الأعمال انما أريد أن يخصص مائة ألف ليرة لهذه المدارس بصورة خاصة .

وزير التربية الوطنية: يا سيدي لقد تكلمت مع صديقي عادل بك خارج الجلسة بهذا الموضوع ولم اكن منتبهاً لوجود هذا المبلغ الذي أشرت إليه . فكل ما أستطيع أن أعده به الآن هو أن أسهر بصورة خاصة على إنشاء هذه المدارس وإتمامها . لقد أنشأت الحكومة مدارس جديدة كما أنها أسست مدرسة النبطية ولقد طلب المجلس رفع المبلغ المخصص لهذه الغاية فرفعناه كما أننا لحظنا مركزين مهمين هما معلقة وزحلة التي خصص لمدرستها ثلاثون ألف ليرة وكذلك خصص لمدرسة أميون ٤٥ ألف ليرة وعسى أن نضع لغيرهما في المستقبل .

عادل عسيران: يعلم حضرة وزير التربية أن الوزارات قابلة دوماً للتعديل وأن الوعد الذي أعطاه لا يربط الوزارات في المستقبل وأنا أعلم أنه في تبنين و بنت جبيل قد تبرع الأهالي وإني أؤكد أن أهالي جوبا على استعداد للتبرع أيضاً فما أطلبه هو أن ترصد الحكومة اعتماداً لبناء هذه المدارس يكفيها مع تبرعات أهاليها .

الرئيس: البند الخامس وقد زادته اللجنة فأصبح (٢٦٠٠٠٠) ليرة لبنانية.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الخامس. والآن الفصل الرابع مديرية التعليم الفني البند الأول موظفو الإدارة المركزية

(١٧١٥٠) ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الأول - البند الثاني نفقات المراقبة الفنية (٣٤٥٠٠) ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية). ألخ...

الرئيس: قُبل البند السابع - لقد انتهينا من وزارة التربية الوطنية. تُرفع الجلسة على أن تُعقد في الساعة

الرابعة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٩ آذار سنة ١٩٤٨.

(في تمام الساعة السابعة مساء).

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

يوسف ضو

مدير مجلس النواب

رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد إسبر

الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٩ آذار سنة ١٩٤٨

فهرست

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الأوراق الواردة.
- ٣ - درس الموازنة العامة لسنة ١٩٤٨.
- ١ - موازنة وزارة المالية.
- ٢ - موازنة وزارة الاقتصاد الوطني.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ٩ آذار سنة ١٩٤٨ برئاسة عطوفة صبري حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قزوعون ويوسف ضو. وتغيّب السادة: حبيب أبي شهلا، الدكتور رثيف أبي اللمع، رشيد بيضون، سليم الخوري، فريد الخازن، كمال جنبلاط، موسى فريخ، نصار غلمية، هنري فرعون، يوسف الزين، الدكتور يوسف فضول، يوسف كرم. واعتذر السيد أمين نخلة.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية بالوكالة، غبريال المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، أحمد الحسيني وزير العدلية، محمد العبود وزير المالية، حميد فرنجية وزير الخارجية والمغتربين والتربية الوطنية، الأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد والصحة والإسعاف العام بالوكالة، وسليمان نوفل وزير الاقتصاد الوطني والزراعة.

الرئيس: فُتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت).

الرئيس: صدّق المحضر. لتتل العريضة الواردة من لجنة الدفاع عن منكوبي الحوادث الحربية في لبنان بناء على طلب السيد إبراهيم عازار.

فتلا الكاتب العريضة التالية:

عطوفة الرئيس صبري حمادة المحترم.

بعد التحية والاحترام نعرض

ان لجنة الدفاع عن منكوبي الحوادث الحربية في لبنان نالت وعوداً قاطعة من جميع الحكومات السابقة ومن الحكومة الحاضرة وأعضاء مجلسي النواب السابق والحالي بالسعي الجدي للتعويض على المنكوبين. وقد قامت وفود وتظاهرات كثيرة تعرب عن تألمها للأضرار. فباسم عشرات ألوف المنكوبين والمتضررين نرجو بمناسبة درس الموازنة أن يتقدم عشرة نواب بوضع اقتراح يتمنى على الحكومة فرض رسم بسيط على الكماليات ليساهم الشعب في تخفيف مصائب المنكوبين التي تحملوها منذ ست سنوات. وقد ثبت للجنة من درس الوثائق المتعلقة بالمنكوبين عن مجموع الأضرار كان خمسة ملايين ليرة دفع منها نصف مليون فيبقى هناك ٤ ملايين ونصف مليون فقط. فنرجو من الحكومة والمجلس أن يتفقا على دفعها ثم تجري المفاوضة مع السلطات الخليفة فيما بعد ليعاد المال إلى خزينة الدولة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

بيروت في ٩ آذار سنة ١٩٤٨

عن لجنة الدفاع عن منكوبي الحرب

نسيب المتني

جورج فارس المحامي

الرئيس:

الكلمة للسيد خليل أبو جودة.

خليل أبو جودة: أيها السادة الذي نعرفه أنه كانت للعدو أموال محجوزة في البلاد وإن هذه الأضرار التي أصابت منكوبي الحرب قد أصابتهم من هؤلاء الأعداء. فأرجو من الحكومة أن تأخذ من أموالهم وتدفع لهؤلاء المتضررين. وإلا فأين ذهبت أموال العدو هذه. وإذا لم يكن للأعداء شيء عندنا فهل نترك المتضررين من دون تعويض؟ أقول يجب أن نعوض عليهم، إذ لا يجوز أن يبقوا بلا تعويض خصوصاً وأن الحالة الاقتصادية في هذه الأيام سيئة جداً. وإذا لم يكن العمل بموجب الاقتراح الأول ممكناً فلتعقد الحكومة قرضاً ولتدفع لهؤلاء.

الرئيس:

الكلمة للسيد إبراهيم عازار.

إبراهيم عازار: أردت ما قلته مراراً وإني أريد أن أبحث القضية من الناحية القانونية. هناك موجب قانوني يترتب من أجله على الحكومة أن تعوض على الناس في مثل هذه الأحوال. فالحكومات المتعاقبة اعترفت لهؤلاء بهذا الحق. والمجلس ما فتى في كل مناسبة يظهر رغبته وتمنيه للدفع. إن الحكومة مديونة

وهي الحريضة على تطبيق القانون وهي تعلم أن المديون تجب ملاحقته ويسخر لذلك كل شيء حتى يدفع ما عليه فعليها أن تجد المال اللازم وكم كنا نتمنى لو أنها دفعت من الضرائب التي فرضتها على المثرين في هذه الحرب.

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: إن القول بأن أحد الناس قد تضرر ولا يجب أن يدفع له ظلم، أما الاسترسال بالدفع على الشكل الذي جرى عليه ففيه إجحاف. عن السبب في ذلك كيفية تقدير الأضرار التي عملت فيها الوساطات والشفاعات فأنت مجحفة بحق الحكومة أولاً وبحق بعض المتضررين ثانياً. وإني أعرف وعلى استعداد للتصريح إذا لزم الأمر أن كثيراً من الأشخاص لا تقدّر الأضرار التي لحقتهم بواحد أو اثنين بالمئة مما خمنت. أقول أعرف هؤلاء الأشخاص ومساكنهم مفصلاً. فاللجان سجلت هذه التعويضات وتضاربت الأقوال بهذا المعنى فمن قائل بالدفع ومن معارض فيه.

على كل كما قدمت الدفع واجب والاسترسال في الدفع لا يجوز وإني أتمنى على الحكومة أن تدفع معدلاً مئوياً حتى يُصار فيما بعد إلى تقدير الباقي من الأضرار على ضوء الفن والخبرة. ولنفترض أن الزيادة سبعون بالمئة فلتدفع الحكومة ١٥ أو ٢٠٪ من القيمة المقدّرة سابقاً، والباقي يبقى تحت الدرس وبهذا يكون العدل ولا تفسح الفرصة للدفع مضاعفة.

الرئيس: الكلمة للسيد أحمد الأسعد.

أحمد الأسعد: أيها السادة إني أؤيد زملائي الذين يطالبون بلزوم دفع أضرار المنكوبين. القضية هامة جداً هنالك متضررون وهناك جماعة منكوبة قد خربت بيوتها فإذا كانت قد حصلت أخطاء بالتخمين والتقدير فالدين على الحكومة كشخص معنوي شيء والتقديرات شيء آخر. إن منكوبي الحرب جزء من الشعب والمفروض في الحكومة أن تكون قد بحثت القضية بحثاً كافياً وأن تكون قد فكرت بهؤلاء البؤساء الذين ينتظرون التعويض ولا بد أن تكون أي الحكومة قد اتخذت قراراً يتفق مع العدل الاجتماعي والواجب نحن نقول ونطالب وإذا لم تفعل الحكومة تكون مقصرة وإني أرجو من الحكومة أن تعلمنا ما هو القرار الذي اتخذته بهذا السبيل فنحن ندرس الموازنة ولا نرى ذكر شيء من هذه التعويضات فإذا كان الدفع من مال العدو أو بنسبة مئوية فلا فرق عندنا ولا بأس من ذلك فالمهم الدفع.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزارة: إن الحكومة قد أجابت مراراً عديدة وبمناسبات شتى وبالأمر الأول أيضاً أن هذه القضية قد درست وأن الحكومة قد دفعت هذا المقدار النسبي الذي تطلبون أن يدفع إذ أنها دفعت ما يقرب

المليون ليرة أي نسبة ١٥٪ وقد اعتبرت الحكومة أن هذه القضية نوعاً ما قد انتهت وإذا بكم تثيرونها الآن وهذا معقول جداً. على كل حال لا شك أن هناك أخطاء في التقدير وإن عُرف منها شيئاً الأستاذ أديب الفرزلي فإني أقول له إني أعرف منها أشياء وفوق ذلك اعرف أشخاصاً لم تمر بهم أضرار حرب ولكن قبضوا. وكلنا في الهوى سواء. مع ذلك في الوزارات الأخيرة بحثنا هذا الموضوع كثيراً وقلنا انه لا يمكن للحكومة أن تدفع كل شيء ووصلنا إلى قرار مبدئي لتصفية القضية مرة واحدة - وقد تعود ما دامت هنالك آمال - رأينا أن نكلف وزارة المالية بدرستها مرة ثانية فتبقي وتصفي اللازم وتلغي ما لا لزوم له. وبذلك تدفع الضروري من هذه التعويضات، ولعل المبلغ يكون معقولاً. وسيُعرض على مجلسكم هذا الاعتماد إذا وجد. أما أن يُقال أن أموال العدو موجودة فخذوا منها واغرفوا ما شئتم فهذه مسألة بسيطة تخطر على كل بال ولكن هذه القضية قد بحثت دولياً واعتبر أن لبنان لا يحق له أن يأخذ منها. فالقرار كما قلت سابقاً قيد الدرس ولا أعدكم حتى الآن أننا سنجد اعتماداً أو أننا سندفع ولكن عندما نصل إلى قرار يقلّص هذه القضية أعرضه عليكم.

الرئيس: ننتقل إلى درس الموازنة. ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة الباب الرابع - وزارة المالية. فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على الباب الرابع - وزارة المالية

عقدت اللجنة المالية جلسات متعددة برئاسة الأستاذ نعيم لدرس الباب الرابع - وزارة المالية وبعد أن استمعت إلى بيانات وزير المالية والمناقشات التي جرت بين الأعضاء وافقت اللجنة على هذا الباب كما هو مبين فيما يأتي:

الفصل الأول - إدارة المالية.

البند ١ - موظفو الإدارة المركزية - كانت اللجنة قد رأت تأجيل البحث بدائرة الدروس والإحصاء المالي ودائرة مراقبة الشركات ذات الامتياز من الوجهة المالية والدروس المالية غير أن الظروف الاقتصادية التي تجتازها البلاد الآن وتشكيل لجنة التنسيق الحكومية البرلمانية أوجبتا على اللجنة التصديق عليهما مع لفت نظر الحكومة إلى وجوب التشدد في مراقبة الشركات ذات الامتياز بجعلها مراقبة فعالة جديّة على ضوء التقارير التي يجب أن تتقدم بها هذه الدائرة. أما دائرة التفتيش المالي فقد ألغتها اللجنة لانعدام وجود التفتيش الفعلي ثم عادت ووافقت عليها

بعد أن صرحت الحكومة بأنها ستتقدم من المجلس بقانون للتفتيش يكون بموجبه المفتش مطلق الصلاحية لا يحتاج إلى تكليف من الوزير إجراء التفتيش بل يفعل ذلك وقت يريد ويرفع تقريره إلى رئيسه ولذلك طلب معالي وزير المالية زيادة عدد هيئة التفتيش المالي سبعة مفتشين جدد على لأن يكونوا من حملة الشهادات العليا والشهادات الجامعية وان يخضع تعيينهم لامتحان. وطلب معالي وزير المالية لذلك اعتماداً لستة أشهر قدره ١٥٩٦٠ ليرة، ووافقت اللجنة على هذا الطلب. وبذلك يصبح مجموع البند الأول ١٣٣٤٥٧٦ ل.ل. بدلاً من ١٣١٨٦١٦ ل.ل.

البند الثاني - لوازم ونفقات إدارية - تصحيح كلمة أجور الواردة في الفقرة الأولى بكلمة إيجارات وتخفيض الفقرة السادسة مطبوعات ولوازم مكتبية من ٤٠٠٠٠ ل.ل. إلى ٣٥٠٠٠ ل.ل. نظراً لتدني الأسعار وأصبح مجموع البند الثاني ١١٩٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ١٢٤٠٠٠ ل.ل.

البند الثالث - عائدات جباية ٢٠٠٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند الرابع - شراء ودبغ طوابع ٤٠٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند ٥ - حصر الملح ٣٧٥٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند ٦ - طبع الجريدة الرسمية ٤٠٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

وقد أوصت اللجنة الحكومة لشراء مطبعة خاصة لها.

البند ٧ - نفقات تحت الضرائب ٣٠٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند ٨ - تعويض مسؤوليات الصندوق ١٥٢٨٠ بدون تعديل.

البند ٩ - تصفية ضريبة أرباح الحرب - ألغت اللجنة هذا البند لأن الحكومة لم تعمل في المدة الأخيرة على تحصيل هذه الضريبة وملاحقة كفلائها.

البند ١٠ - إنشاء مصنع لإصلاح السيارات : ألغت اللجنة هذا البند لأنها لا ترى وجوب إنشاء مصنع جديد يكلف الخزينة مبلغاً نحن في غنى عنه وما يمكن أن ينتج عن ذلك من سوء الاستعمال لا سيما وهناك مرآب لوزارة النافعة وآخر للإصلاح سيارات الجيش يمكن للحكومة أن تفيد منهما.

البند التاسع جديد - نفقات أعمال تشريعية للنصوص المالية ١٠٠٠٠ ل.ل.

وافقت اللجنة على هذا البند الجديد نظراً لما يحتاجه إنشاء هيئة تفتيش مالي لأنظمة وقوانين يمكن الاستفادة منها.

وعليه يصبح مجموع الفصل الأول ٢١٥٣٧٥٦ ل.ل.

الفصل الثاني - الدوائر العقارية .

- البند ١ - موظفو الإدارة المركزية ٢٧٤٧٥١ ل.ل. بدون تعديل .
- البند ٢ - لوازم ونفقات إدارية - وافقت اللجنة على زيادة الفقرة ٢ مطبوعات ولوازم مكتبية مبلغ ٨٠٠٠٠ ل.ل. وذلك لطبع سندات تمليك جديدة وقد لزمنا بالفعل بهذا المبلغ ويصبح مجموع هذا البند ١٥٠٥٠٠ .
- البند ٣ - صيانة أملاك الدولة ونفقات درسها وتصفيتهما ٣٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل .
- البند ٤ - إكمال بناء أمانة للسجل العقاري في زحلة ٥٠٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل .
- البند ٥ - موظفو مصلحة المساحة الفنية والتحسين العقاري ٧٦٦٤٠٦ ل.ل. .
- وقد وافقت اللجنة على هذا البند بدون تعديل بعد أن تمت على الحكومة أن تسرع بإنجاز أعمال المساحة وبذلك يصبح بالإمكان معرفة ثروة لبنان الحقيقية وقد لفت نظر الدولة وجود ١٠٣ موظفين زيادة عن العام الماضي وذلك لسرعة إتمام هذه الأعمال . إنما رغبت اللجنة من الحكومة أن يكون تعيين هؤلاء الموظفين بامتحان . وأن تكون الأفضلية للمسرحين من موظفي الدولة الذين قد ينجحون في هذا الامتحان .
- البند ٦ - لوازم ونفقات إدارية ٤٨٥٠٠ ل.ل. بدون تعديل .
- البند ٧ - الأعمال الفنية ١٠٠٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل .
- وبذلك يكون مجموع الفصل الثاني ١٣٩٣١٥٧ ل.ل. .
- وعليه يصبح مجموع الباب الرابع ٣٥٤٦٩١٣ ل.ل. بدلاً من ٣٥٥٠٩٠٥ ل.ل. أي يوفر ٤٠٤٠ ل.ل. عن مشروع الحكومة . يقابل ذلك ٣٢٧٨٠٩١ ل.ل. في العام الماضي . أي بزيادة ٢٦٨٨٢٢ ل.ل. في هذه السنة وهذا الفرق ناتج عن زيادة أعمال المساحة وتلزم سندات التملك الجديدة إلخ . . .

واللجنة ترحب من المجلس الكريم التصديق على ميزانية الباب الرابع كما عدلتها .

بيروت في ٧ آذار سنة ١٩٤٨

مقرر اللجنة الخاص

رئيس اللجنة المالية

وديع نعيم

الرئيس: موازنة وزارة المالية معروضة للمناقشة بصورة عامة الكلمة للسيد بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: لقد ورد في التقرير أن اللجنة بعد أن ألغت دائرة التفتيش المالي عادت فقررت إعادتها ولا أدري ما هي الأسباب الوجيهة التي حملت اللجنة على هذه العودة. إن المباحثات التي جرت في اللجنة كان من شأنها أن يستمد المرء منها قناعة نهائية وهي ليس إبقاء المبلغ على ما هو عليه بل الإلغاء ولكن مع الأسف الشديد رأينا أن المبلغ زيد لذلك أطلب إلغاء هذه الاعتمادات.

الرئيس: الكلمة للسيد فيليب تقلا.

فيليب تقلا: كلمتي على هذا الموضوع نفسه. كانت اللجنة قررت أن توقف النظر بهذه الاعتمادات ولم تقصد الإلغاء فدائرة مراقبة الشركات ذات الامتياز لا يمكن أن تلغى فهي تقوم بمراقبة مالية وفنية وهذا العمل ضروري وواجب ولكن الذي حدا باللجنة إلى هذا العمل هو اعتبارها عن خطأ أو صواب إن هذه الدائرة لا تقوم بأي عمل مفيد بل إن عملها قد انقلب في مصلحة تلك الشركات التي رأيناها تغالي باستهتارها منذ وجود هذه الدوائر أكثر من أيام الانتداب ولقد طلبنا من الحكومة يومئذ أن تثبت لنا أن هذه الدائرة تقوم بعملها فقال وزير المالية أنها قدمت كثيراً من التقارير ووعدنا بإرسالها إلى اللجنة وحتى الآن لم تأت الحكومة بشيء من هذا. قلنا للحكومة ليأت على الأقل رئيسا هاتين الدائرتين المالية والفنية إلى اللجنة فيشرحان لنا كيفية مراقبتهما للشركات. مثلاً شركة سكة الحديد من يراقبها؟ وكيف تراقب؟ ولماذا تقع دائماً بعجز؟ ولماذا لا تلغي الضمانة الكيلو مترية؟ إن عمال هذه الشركة لا يقبضون أجورهم لأنها لا تدفع لهم ويشكون أمرهم للحكومة فما على الحكومة إلا أن تطلب من الشركة للرحيل أو البقاء مع العمل. وهكذا نقول لهذه الدائرة أما أن تذهب أو تعمل. لهذا غيرنا رأينا بهذا الموضوع وعادت اللجنة عن قرارها إذ أن وجود هذه الدائرة ضروري ولكن أرجو قبل أن تثبت هذا الاعتماد أن تأتي الحكومة ببيانات عن هذه الدائرة وخاصة فيما يتعلق بسكة الحديد - التي لا نفهم لماذا لا تدفع للعمال منذ شهرين وهل أنها ستدفع؟ وفيما إذا لم تدفع هل تدفع الحكومة؟.

الرئيس: الكلمة للسيد وديع نعيم.

وديح نعيم: من المسلّم به أنه لا بد من وجود هذه الدائرة فقد تكلم الزميلان عن ضرورة وجودها ولكن الطعن والاحتجاج يتعلّق بعدم قيام موظفي هذه الدائرة بعملهم لذلك أوقفنا التصديق على اعتمادها. وكانت الحكومة وعدتنا أنها ستقوم بالتنظيم وذلك استناداً للجنة التنسيق التي بدأت عملها في الدوائر التي لا نعلّق عليها أهمية وعلى هذا الأساس لم تلغ اللجنة المالية هذه الدوائر وأرجأت النظر بها لذلك رأت اللجنة أن وجود هذه الدوائر واجب فالتعرض لم يكن إلا بصورة عملية لا تسمح لنا بالإلغاء. إذاً لا يمكن أن يحذف الاعتماد ولا يجوز إلغاء الدائرة لهذا ورغبة

منا بإتمام الموازنة رأينا أن نبقى هذه الدائرة على أن يبقى لكل منا حق التعرض لأعمالها هذا ما جرى في اللجنة المالية. لذلك أكرر طلبي وهو أن يصدق اعتماد هذه الدائرة على أن يبقى لنا حق الطعن بأعمالها.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم عازار.

إبراهيم عازار: لم يخطر على بال أحد من أعضاء اللجنة عندما طرح للتصويت اعتماد هذه الدائرة أن يقول أن لا لزوم لها. ولكن طرح على المناقشة العمل الذي تقوم به كافة الدوائر المنوطة بها مراقبة الشركات ذات الامتياز. نحن نعلم أن هناك إرثاً من المفوضية ورثناه في الماضي ونعلم أن هناك شركات استلمنا المراقبة عليها بزوال الانتداب، وكان المأمورون في هذه الدوائر لا يقومون بواجباتهم وهم تابعون للمفوضية في ذلك الحين ولقد ورثنا هؤلاء مع الشركات والمصالح التي استلمناها. لقد طرح هذا الأمر على بساط البحث فوجدنا أن المراقبة موزعة بين عدة دوائر فطلبنا من الحكومة أن توحد هذه الدوائر على أن يقوم على رأسها رجل مسؤول لم يرثه عن الماضي على أن يكون ضماناً لمراقبة الشركات، ومن جهة ثانية قلنا للحكومة منذ ثلاث سنوات حتى الآن هل وقعت الشركات تحت مراقبة فعالة وهل قامت بتعهداتها. قيل لنا نعم فطلبنا كما تفضل الزميل فيليب بك تقلاً التقارير المتعلقة بهذا الصدد وحتى الآن لم تأت ولم نأخذ بصورة ولو شخصية جواباً على هذا الأمر. فنحن نقول أن وجود هذه الدائرة واجب ولكن لا نعلم ما الذي تقوم به ونتمنى أن تكون هناك دائرة واحدة للمراقبة وتختصر جميع المأمورون لسلطة واحدة وقد يحصل من جراء ذلك التوحيد اختصار بالنفقات.

الرئيس: الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح: سيدي الرئيس كما قال الزملاء أن المراقبة الفعلية إن كانت فنية أو مالية غير موجودة ومن الواجب توحيد هذه الدائرة وكذلك أن يعين لمراقبة الشركات ذات الامتياز أفراد من كبار موظفي الدولة وهذا سهل جداً لوفرة الموظفين في دوائرها. ويجب أن يعين في كل شركة مندوب دائم مفوض من قبل الحكومة يراقب أعمالها من الناحيتين الفنية والمالية. أما فيما يتعلق بالاعتمادات فإني أرجو أن يصوت عليها.

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف ضو.

يوسف ضو: أنا أوافق الزملاء على بعض ما قالوه إنما لا يجب أن أقول أن الحق على الدائرة والموظفين فمثلاً فيما يختص بشركة سكة الحديد إن المراقبة عليها عائدة للمصالح المشتركة ولقد سبق وصوتنا على إبقاء مديرية الموظفين فلنصوت الآن على إبقاء هذه الدائرة.

الرئيس: لقد طلب حضرة الشيخ بهيج تقي الدين من المجلس العودة إلى قرار اللجنة الأول أي حذف هذا الاعتماد.

بهيح تقي الدين: أنا الذي فتح باب المناقشة بهذا الموضوع وآسف أن أكون قد أسأت التعبير. فأنا تكلمت عن التفتيش المالي وليس عن دائرة مراقبة الشركات ذات الامتياز، لم أتعرض لهذه قط لأنني أعلم أنه لا يمكن قانوناً إلغاؤها كما قال الزميل فيليب بك تقلاً. أما دائرة التفتيش المالي فمن رأيي وهذا جائز دستورياً أن يرد اعتمادها، إن اللجنة لم تلغ مراقبة الشركات ولكنها كانت قد ألغت دائرة التفتيش.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: سيدي الرئيس، لقد حصل هناك سوء تفاهم في قضية الإنشاء والإلغاء والتفتيش المالي والمراقبة على الشركات. فقد بين الزملاء النقاط التي تم عليها الاتفاق في اللجنة المالية. أثناء غياب حضرة الزميل بهيح تقي الدين في مصر عادت اللجنة فوافقت عليها بعد أن أخذت الحكومة بعين الاعتبار ملاحظات أعضائها، أما فيما يتعلق بتقرير مراقبي الشركات فقد رفع تحت رقم وعدد في حينه واعتقد أنه وصل إلى مرجعه الإيجابي. ولعذرني الزميل إذا كان لم يطلع عليه. أما من جهة ثانية فاللجنة طلبت من الحكومة تعزيز التفتيش المالي بتقديم مشروع قانون التفتيش يكون بموجبه المفتش مطلق الصلاحية لا يحتاج إلى تكليف من الوزير لإجراء التفتيش، فوعدت الحكومة بإجابة طلبها.

أما قضية مراقبة الشركات ذات الامتياز فقد تفضل الزملاء وبينوا أن هذه الدائرة قد أنشئت بمرسوم بتاريخ ١٨ كانون الأول سنة ١٩٤٣ وقد ورثناها من العهد الماضي ولم نزل كما أخذناها بموظفيها وهؤلاء يقومون بعملهم على قدر المستطاع. إذ أن الصلاحيات المعطاة لهم من جهة وتشعب الشركات من جهة ثانية، يتعذر عليهم عملياً في هذه الحال بالنسبة لقلة عددهم، القيام بهذا التفتيش. ووعدت الحكومة بأن تتقدم إلى المجلس بمشروع قانون ينظم هذه الدوائر.

أما فيما يتعلق بقضية التفتيش المالي فأقول انه يجب أن يكون بصورة فعلية أكثر مما هو عليه اليوم ان في المحافظات وان في جميع وزارات الدولة ويجب أن يكون هناك تفتيش مستمر. وإني أرجو من مجلسكم الكريم التصديق على موازنة وزارة المالية كما هي عليه.

الرئيس: الكلمة للسيد وديع نعيم.

وديع نعيم: فيما يتعلق بالتفتيش المالي، أظن أن معالي وزير المالية قد أفاض بهذا الخصوص. وأثناء درس موازنة وزارة المالية اعترضت اللجنة على عدم وجود تفتيش حقيقي وطلبت من الحكومة أن تتقدم إلى المجلس بمشروع قانون بإنشاء دائرة تفتيش يكون بموجبه المفتش مطلق الصلاحية لا يحتاج إلى تكليف من الوزير ليقوم بعمله وان يكون من أصحاب الشهادات. لهذا السبب رأت اللجنة، ريثما تتقدم الحكومة بهذا القانون ويصادق المجلس عليه، أن تصدق على زيادة عدد المفتشين

الذين تحتاج إليهم دوائر المالية. هذا هو الواقع واعتقد أن ما طلبه حضرة الزميل بهيج تقي الدين سابق لأوانه وأطلب من مجلسكم الكريم التصديق على موازنة وزارة المالية كما وردت معدلة من اللجنة.

الرئيس: الكلمة للسيد خليل أبو جودة.

خليل أبو جودة: عندما وصلنا في اللجنة، أثناء درس موازنة وزارة المالية، إلى الاعتماد المختص بالمراقبة سألت عما إذا كانت هذه المراقبة موجودة فعلاً كما هي موجودة إسمياً. ورجوت، إذا كانت تقوم بواجبها، أن تطلعنا الحكومة على التقارير التي رتبها موظفو المراقبة الموجودون في هذه الشركات. ورأت اللجنة يومئذ أن تؤجل الجلسة لهذا السبب ريثما تجيب الحكومة اللجنة إلى طلبها، ثم عادت اللجنة فاجتمعت ولم تجب الحكومة على سؤال واحد من هذه التساؤلات. فشركة الترامواي أي شركة الكهرباء التي تبيع الكيلوات الواحد في بيروت بسعر ٢٣ غرشاً وفي الجبل بسعر ٣٣ غرشاً ليس لديها قوة كافية للتنويع. إذا كانت المراقبة اللبنانية تدلنا على أن هذه الشركة تربح أرباحاً باهظة، فأقل ما هنالك. علينا أن نخفض التسعيرة حتى يستفيد المستهلكون.

وشركة المرفأ تفرض على البضائع ضرائب ومكوساً فاحشة، فالتاجر المستورد عليه أن يدفع ثمناً نصفياً لشركة المرفأ، والتجارة بحاجة قصوى إلى تخفيض الرسوم في هذه الأزمة لتصل البضائع إلى المستهلكين بأسعار معقولة، لماذا لا نأخذ من أرباح هذه الشركة ونخفض الرسوم عن التجارة ونساعدنا على الأزمة؟.

وشركة المونوبول أو الريجي، ما هي مراقبة الحكومة عليها؟. إنها تتصرف على كيفها وتعمل أعمالاً كيفية: هي تسعر أثمان التبغ وتأخذه من المزارعين على كيفها، تدفع لهذا ثمن الكيلو أربع ليرات وهي من الجنس السيئ وتدفع لذلك ليرتين ثم الكيلو الواحد من التبغ وهو من الجنس الطيب. فما هي سيطرة الحكومة على هذه الشركة ومن هو المراقب عليها، إنها تعطي شخصاً رخصة لبيع التبغ بقرب مترين من شخص آخر رخص له، وتحرم شخصاً آخر يبعد عنه كيلومترات. اسمحوا لي أن أقول أن مراقب الحكومة على هذه الشركة «خيال سحرة» لا يستطيع أن يفعل شيئاً.

عندما أنشئت هذه الشركة فهمنا أنها ستحسن زراعة التبغ وأنها ستصدر كميات كبرى إلى الخارج وأن المزارعين إذا استمروا على ما كانوا عليه قبل البندول فإن زراعة التبغ ستموت لأنهم يزرعون على هواهم وبدون خبرة. ماذا كانت النتيجة بعد إيجاد المونوبول وشركة حصر التبغ؟. لقد قيل لنا أن لهذه الشركة خبراء يسهرون على زيادة إنتاج التبغ ولكن كانت النتيجة أن زراعة

التبغ أخذت تنقص عاماً بعد عام حتى وصلت إلى رقم لم تصل إليه منذ زمن بعيد ولم نستطع أن نصدر كيلو واحداً بل بالعكس أصبح التبغ الوطني من النوع الرديء والشركة تشتري التبغ الأجنبي والسكاير الأجنبية وتبيعهما من المدخنين حتى أن الناس أفلعوا عن هذا التبغ الرديء وأقبلوا على التبغ الأجنبي. لا يكفي أن تقول الحكومة أننا نغذي صندوق المال من هذه الشركة ونأخذ ٩٥٪ من الأرباح وأشك أيضاً بحساباتها ولو فرضنا أن الحكومة تأخذ ملايين فوق ملايين منها فلا يجب أن تفرض ضرائب بل يجب أن تساعد المنتجين والمزارعين لأن صندوق الحكومة لا يغذي من الضرائب فقط وإن حالة المزارعين قاربت من الإفلاس ويجب أن يتمتعوا بالعيشة الهنيئة كسواهم، وما يقال عن شركة التبغ يصح أن يقال عن شركة سكة الحديد التي تأخذ من صندوق الحكومة كل سنة أربعة ملايين ويقال أيضاً عن شركة الترامواي وعن جميع الشركات التي تستثمر هذه البلاد وأظن أن دولة الرئيس يوافق معي على أن الاستقلال لا يكون من الوجهة السياسية فقط على أن نبقي مستعمرين من الوجهة الاقتصادية فإن استقلالنا على هذا الوجه لا معنى له على الإطلاق.

الرئيس:

لقد قيل بان لجنة المالية طلبت بتاريخ ٩/١/١٩٤٥ إيضاحات بشأن مراقبة الشركات وقد أجاب وزير المالية بأنه أرسل بتاريخ ١٩ كانون الثاني أجوبة على ذلك. نعم الأجوبة وردت ولكن عن الليانصيب وعن غرش الفقير ومخلفات الجيش الأميركي وأسماء الذين استدانوا من البنك الزراعي. أما فيما يختص بتقارير عن مفتشي المال وعن الشركات فلم يرد شيء من ذلك. وقد أرسلت هذه التقارير في حينها إلى رئيس اللجنة المالية. الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة:

لا شك بان وجود شركة أجنبية في بلد ما أمر غير مرغوب فيه وأنا أذكر أن حضرة الزميل حبيب أبو شهلا وإنّا قد جاهدنا معاً كما جاهد غيرنا في هذا السبيل ولكن هناك اتفاقات لا مفر منها. أنا لا أريد أن أجيب على ما تفضل به حضرة الزميل خليل أبو جودة إنما أجيب عن قضية أسعار التبغ. إن شركة حصر التبغ لا تسعره بمفردها بل هناك لجنة دائمة أعضاؤها من لبنان وسوريا وهي مسألة تتعلق بالمصالح المشتركة وتجتمع دائماً.

إن زراعة الدخان في هذا العام هي أكثر منها في العام الماضي وهي في العام الماضي أكثر منها في العام الذي قبله ولقد أضفنا مساحات جديدة على المساحات التي كانت تُزرع سابقاً ولو كان بإمكاننا لأضفنا أكثر منها، أما قضية جودة التبغ وعدمه أنها لا تعود إلى كثرة زراعة هذا الصنف بل تعود إلى التوضيب وهذا كان غير ميسور في أيام الحرب. أنا لا أريد أن أقول أن إيراد هذه المصلحة قد زاد بل ما أقوله هو الواقع وعلى كل فإن الشركة قد تعهدت هذا العام بالتصدير لأنه ميسور بالنسبة لغلاء الأسعار في الخارج.

أنا لا يسرني أن أدافع عن شركة من الشركات ولكن الواقع هو أن الإيراد قد زاد هذا العام أكثر من العام الماضي وكذلك الزراعة. وأما الأسعار فتقوم بها لجنة مؤلفة من حكومتي لبنان وسوريا. هذا ما أريد أن يؤخذ بعين الاعتبار وأن نحقق في هذه الأمور الظاهرة لنا.

وأما مراقبة الشركات فأنا من المعترفين بأنها ليست كما نرجو. هناك مراقبون يقومون بشيء من المطلوب منهم أما الحسابات فيجب أن تحسن مراقبتها وأنا معكم.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزعون.

رفعت قزعون: أيها السادة: تكلم الكثيرون منا بهذا الموضوع وقد أبدى دولة رئيس الوزارة هذا الشرح الجيد وانتهى بكل اختصار إلى الاعتراف بأن هذه الشركات لا تراقب المراقبة الجدية الفعلية وتعودنا أن نطرق المواضيع وأن نبحثها ثم يأتي دولته ويجب كما أجاب الآن.

كان المجلس وأعضاء اللجنة المالية طلبوا تقارير عن إهمال هؤلاء المراقبين وهذه التقارير كما قال عطوفة رئيس المجلس لم ترد لا إلى المجلس ولا إلى اللجنة المالية.

رئيس الوزارة: مقاطعاً، أنا سأحقق في هذا الموضوع واسمحوا لي بوقت كاف لذلك.

رفعت قزعون: متابعاً، كلمتي أصبحت مختصرة فأنا أريد أن أقول أننا ممتنون جداً من تصريح دولة رئيس الوزارة ونطلب أن يدون لهذا المجلس هذا الانتقاد على المراقبين لكي نترك لبحثنا أثراً.

الرئيس: كل ما يُحكى أو يُقال في الجلسة إن كان من قبل الحكومة أو من قبل النواب يسجل في المحضر المطول. الكلمة للسيد إبراهيم عازار.

إبراهيم عازار: إنما أثرت هذه النقطة كان كل القصد منها أن نرجو من الحكومة مراقبة هذه الشركات التي لم تكن تراقب فعلياً حتى لا تتكرر الأمور التي كانت تقع في الماضي.

نحن نرى أن شركة الترامواي لا تزال كما هي والحافلات لا تزال كما هي أيضاً والمفاوضات والمخابرات بشأنها دائرة منذ سنوات وأذكر أن إحدى الشركات يوم كان حضرة الزميل حميد بك فرنجية وزيراً شاءت أن ترفع أسعارها فعارض معالي الوزير بذلك ثم جاءت المفوضية فصادرت الشركة وبعد عشرة أيام اتخذت قراراً برفع الأسعار هذه أمور تظهر للملأ كيفية تنظيم هذه الشركات.

إننا نطلب أمرين الأمر الأول توحيد الدوائر التي تعود إليها المراقبة وأن يوجد دائرة مستقلة، والأمر الثاني أن يبادر فوراً إلى تطبيق دفاتر الشروط إذ لا يجوز أن تبقى حالة الترامواي على ما هي عليه: ففي كل يوم حادث.

نحن لا نريد أن نطلب إلغاء اعتماد أو زيادة آخر خذوا اعتماداً أكبر انما راقبوا فعلاً.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: أنا أفهم أن لا يكون هناك شركات وهذا معقول ولكن اسمحو لي أن نضع النقاط على الحروف إن شركة الترامواي هي شركة قديمة بالية وكلنا يعرف أن أسلاكها وحافلاتها لم تعد صالحة كما يجب. إنما من جهة أخرى راجعت الحكومة مراراً لاستبدال هذه الأسلاك وهذه العربات ولدينا مكاتبات ومراسلات عديدة بهذا الشأن فأجبنا من رئيس إدارة هذه الشركة أننا خابروا المعامل لشراء معدات وأدوات فلم نوفق إلى ذلك. هذا ما قاله رئيس مجلس إدارة الشركة، وأنا أقول بصراحة: انه لا توجد في الدنيا حافلات تجري كما يجب وأقول أكثر من ذلك. الدنيا أصبحت بلا ترامواي حتى في باريس فقد رفعوه ولدينا مشروع استبدال الترامواي بشيء آخر. ومن يسمعكم تتكلمون بهذا الموضوع يظن أن الإهمال ضارب أطنابه في كل شيء وإن الدوائر تهمل المراقبة كل الإهمال. لقد وردني تقرير اليوم لاستبدال الحافلات بـ«تروللي» وهذه الطريقة لا يلزمها أسلاك ولعلنا نطلب هذه الشركات التي تقوم بهذا العمل. أما فيما يتعلق بالمراقبة فقد قلنا لكم ونعيد القول بأنها ليست على ما نرغب جميعنا ولكنها موجودة على كل حال.

الرئيس:

الكلمة للسيد فيليب تقلاً.

فيليب تقلاً: إن دولة رئيس الوزارة يجب وضع النقاط على الحروف فيما يتعلق بهذا البحث وأنا أقول أنه من الواجب أن توضع النقاط على الحروف حتى نصل إلى نتيجة.

يسرني أن يكون هذا البحث قد أدى إلى اعتراف دولته بأن هذه الشركات ليست عليها المراقبة على ما يرام وإني أشكر دولته على هذا التصريح ولكن سروري يتضاءل عندما أذكركم بأنه وردت عدة اعترافات من هذا النوع على لسان الحكام ولم تؤد إلى نتيجة ما. إن ما هدفت إليه اللجنة وما هدف إليه البحث الآن لم يكن إلغاء دائرة المراقبة بل كان البحث يدور حول تطبيقات هذه الدائرة وتقاريرها ومعرفة العمل الذي تقوم به هذه الشركات التي لم يصلنا أي تقرير عن أعمالها، من أجل هذا أرجو طالما أن أحداً من الزملاء لم يتلق تقريراً عن ذلك، أن يؤتى إلى المجلس بتقرير عن أعمال المراقبة وأن يوزع علينا.

سألت سؤالاً ولم أتلّق جواباً عليه قلت: لماذا لم يقبض موظفو شركة السكة الحديد رواتبهم عن شهرين؟ وهل سيقبضون؟ وهل إن الشركة في حالة تمكّنها من البقاء؟ وهل أن الحكومة ستدفع لهؤلاء العمال والموظفين رواتبهم المتأخرة؟.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس الوزارة.

رئيس الوزارة: من المعلوم أن هذه المصلحة تتعلق بالمصالح المشتركة، فلبنان وسوريا أساساً إن بعض الخطوط لا يجب أن تسير. إنما بين أن نرى وبين أن ننفذ مسافة، والمباحثات جارية حول هذه النقطة. لقد

رئيس: كنا نسلّف الشركة بعض السلفات لسد العجز ودفع أجور العمال وقد تأخرت الحكومة عن متابعة إمداد هذه الشركة بالسلفات كالسابق إلى أن تنتهي المباحثات الجارية بيننا وبين سوريا ولعلنا نصل أثناء هذه المباحثات بالمصالح المشتركة في هذه الأسابيع المقبلة إلى حل لهذه القضية. والآن نعود إلى تصديق الباب الرابع عشر وزارة المالية، الفصل الأول إدارة المالية، البند الأول موظفو الإدارة المركزية وقد زادت اللجنة فأصبح ١٣٣٤٥٧٦ ل.ل. من يقبل به كما عدّل فليرفع يده.

(أكثرية).

رئيس: قبل البند الأول. البند الثاني لوازم ونفقات إدارية وقد خفضته اللجنة فأصبح ١١٩٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما عدّل فليرفع يده.

(أكثرية).

رئيس: قبل البند الثاني. البند الثالث عائدات جباية ٢٠٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

رئيس: قبل البند الثالث. البند الرابع شراء ودمغ طوابع ٤٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

رئيس: قبل البند الرابع. البند الخامس حصر الملح ٣٧٥٠٠٠ ل.ل. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

رئيس: قبل البند الخامس. البند السادس طبع الجريدة الرسمية ٤٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

رئيس: قبل البند السادس. البند السابع نفقات تحقق الضرائب ٢٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند السابع. البند الثامن تعويض مسؤولية الصندوق ١٥١٨٠ ل.ل. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الثامن. البند التاسع تصفية ضريبة أرباح الحرب ٣٠٠٠٠ ل.ل. وقد ألغته اللجنة. الكلمة للسيد خليل أبي جودة.

خليل أبي جودة: لقد ورد في التقرير أن اللجنة ألغت هذا البند لأن الحكومة لم تعمل في المدة الأخيرة على تحصيل هذه الضريبة وملاحقة كفلائها. الذي يعرفه هذا المجلس الكريم هو أن الحكومة بالاتفاق مع المجلس السابق قد عقدت تسوية مع التجار وكفل فريق منهم هذه المبالغ وحصلت الحكومة قسماً كبيراً من هذه الضرائب وكنت يومئذ من الذين اقترحوا أن تكون حصة الحكومة من هذه الأرباح ٢٥ مليون ليرة. الخلاصة صدق المجلس على تصفية هذه القضية تحت ستة ملايين ليرة ويتضح من هذا الإلغاء الآن أن الحكومة عادت عن تحصيل ما تبقى لها بموجب هذا الاتفاق ومفهوم تماماً أن اللجنة ألغت الاعتمادات للمأمورين المكلفين بحماية هذه الأموال أما أنا فأحب أن أسأل بهذه المناسبة هل أن الحكومة عدلت على التحصيل؟

الرئيس: الكلمة للسيد بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: بصفتي مقرر اللجنة المالية ولم أضع بسبب غيابي هذا التقرير أوضح للزميل أن الحكومة طلبت مبلغ ٣٠ ألف ليرة للتعويض على الموظفين المكلفين بتصفية تحصيل هذه الضريبة ولقد جرت مناقشة بيننا وبين الحكومة استخلص منها انه بوسع موظفي المالية أن يقوموا بهذا التحصيل دون أخذ ٣٠ ألف ليرة إذن لا علاقة بين الوضعية هذه وبين التحصيل.

رئيس الوزارة: لم تتخل الحكومة عن الباقي.

خليل أبو جودة: أنا أحسب أن أغتنم هذه المناسبة لأعرف إذا كانت الحكومة ستحصل.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: في القضية التباس أفسره وهو أنه حصلت تسوية لضريبة أرباح الحرب عن سنة ١٩٤٤ وما سبق، هذه هي التصفية ولكن نص هذا القانون أن تجري هذه الضريبة حتى آخر سنة في الحرب وهذا التحصيل هو للباقي عن سنتي ٤٥ و ٤٦ ولا علاقة لهذه الضريبة والتحصيل بما سيفرض عن أرباح سنة ١٩٤٥ و ٤٦. ولقد حصل أكثر المبلغ أي خمسة ملايين ليرة ونصف المليون هذا علاوة على ما دفعته الشركات في حينه هذا ما أردت أن أبينه حتى يعرف الزملاء أن هذا المبلغ هو لتحصيل ما تبقى.

الرئيس: الكلمة للسيد خليل أبو جودة.

خليل أبو جودة: بهذه المناسبة كان المجلس قد قرر مبدأ التسوية على تجار بيروت وجبل لبنان وترك للحكومة باقي المناطق وذكرنا وزير المالية أن المجلس استثنى الشركات أيضاً أي أن الاستثناء شمل يومئذ بقية المحافظات والشركات الكبرى على أن تعرض هذه التسويات التي تقوم بها الحكومة على المجلس فلم يعرض شيء من هذا ولا أذكر أنه عُرض.

الرئيس: من يقبل بإلغاء البند التاسع تصفية ضريبة أرباح الحرب فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: ألغي البند التاسع . البند العاشر إنشاء مصنع لإصلاح السيارات ٧٥٠٠٠ ل.ل. وقد ألغته اللجنة.

من يقبل بإلغائه فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: ألغي البند العاشر. البند التاسع جديد نفقات أعمال تشريعية للنصوص المالية ١٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند التاسع. والآن الفصل الثاني الدوائر العقارية الكلمة للسيد إبراهيم عازار.

إبراهيم عازار: الصحيح أنه قد زيد ١٠٤ موظفين جديداً في هذه الدوائر.

وزير المالية: بناء على توصية المجلس رأيت الحكومة أن أعمال المساحة التي يترتب عليها وضع قانون الضرائب على الأراضي يجب الإسراع بإتمامها ومن أجل السرعة بهذه الأعمال قررنا هذه الزيادة ويسرني أن أبين للمجلس الكريم انه تمشياً مع رغبته ورغبة اللجنة أوجدت الحكومة اعتماداً لهذه القضية وخصصت عدداً من الفنيين لا أذكره لإنهاء أعمال المساحة في لبنان.

الرئيس: البند الأول موظفو الإدارة المركزية ٢٧٤٧٥١ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الأول. البند الثاني لوازم ونفقات إدارية وقد زادت اللجنة فأصبح ١٥٠٥٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما عدّل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الثاني. البند الثالث صيانة أملاك الدولة ونفقات درسها وتصنيفها ٣٠٠٠ ل.ل. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الثالث. البند الرابع إكمال بناء أمانة المسجل العقاري في رحلة ٥٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الرابع. البند الخامس موظفو مصلحة المساحة الفنية والتحسين العقاري ٧٦٦٤٠٦ ل.ل.

فيليب تقلا: سادتي عندما كنا في اللجنة ندرس الدوائر العقارية طلب المفتش العام لهذه الدوائر زيادة ١٠٣ موظفين ولقد وافقنا على ذلك إذ يجب أن تتم أعمال المساحة في البلاد ولكن رجونا ونرجو الآن الحكومة أن لا تأخذ هؤلاء الموظفين كما يؤخذ غيرهم أو كما جرت العادة أي يجب أن يجري امتحان لهم لا أن يحشوا حشواً وما نطلبه الآن هو أن لا تعين الحكومة أحداً إلى عن طريق الامتحان. ولكن أرى أننا في واد والحكومة في واد.

الرئيس: أنا أعلم ذلك وكنت صدفة باللجنة يوم درس هذه الموازنة، ولقد أجابت الحكومة في حينه رداً على طلب رئيس اللجنة إذا كان لا يمكن أخذهم من المسرحين ومن وزارة التموين أن هؤلاء الموظفين من الفنيين أي من «طوبوغرافيين» ولا يمكن أن يؤخذ لهذه الوظيفة أيّاً كان.

رئيس الوزارة: أنا أفهم هذه العناية الفائقة التي يظهرها الزميل في هذه الناحية وأنا انتظره لينهي كلامه حتى أجبّه أما أن يكون نحن في واد والحكومة في واد فهذا ما لا أقبله. أعود فأقول ما قاله زميلي في اللجنة أن هؤلاء الموظفين فنيون وكيف يمكن أن يؤتى بهم من الصحة أو التموين؟ على كل أقبل الملاحظة وأطلب من وزير المالية أن يعمل برأيكم.

الرئيس: من يقبل بالبند الخامس كما ورد فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الخامس. البند السادس لوازم ونفقات إدارية ٤٨٥٠٠ ل.ل. من يقبل به فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند السادس. البند السابع الأعمال الفنية ١٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به فليرفع يده .

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند السابع . انتهينا من وزارة المالية ننتقل إلى وزارة الاقتصاد . لقد فُتحت هذه الدورة خصوصاً لدرس الموازنة وأنها تنتهي نهار الاثنين لذلك يجب إنهاء الموازنة قبل انتهائها وإنها لسابقة غير مستحسنة أن تمضي دورتان ولا يبت المجلس بالموازنة .

بهيح تقي الدين: المجلس غير مسؤول عن التأخير .

الرئيس: لقد أرسلت الحكومة الموازنة في ٢٠ كانون الأول وكان يجب أن ترسلها في تشرين الأول أما وقد مددت الدورة فيجب أن تصدق الموازنة فيها . ليتل تقرير اللجنة المالية على مشروع القانون القاضي بإنشاء مفوضية عامة للسياسة والاصطيف .

فتلا الكاتب التقرير التالي :

تقرير اللجنة المالية

على مشروع القانون القاضي بإنشاء مفوضية عامة للسياسة والاصطيف .

اجتمعت اللجنة المالية في الساعة الحادية عشرة من يوم الثلاثاء الواقع في ٩ آذار سنة ١٩٤٨ برئاسة الأستاذ وديع نعيم ودرست مشروع القانون القاضي بإنشاء مفوضية عامة للسياسة والاصطيف وبعد أن طرح القانون الأنف الذكر أجمعت الآراء على أن السياسة والاصطيف أمر حيوي للبلاد ويستحق اهتمام الحكومة ولكن رأى بعض الأعضاء أن القانون لا يكفي للغاية المنشودة ورأى البعض الآخر أنه مجرد خلق وإنشاء وظائف جديدة كما أن البعض رأى في القانون خطوة أولى لتنظيم السياسة والاصطيف في البلاد وبالتالي اقترح الأستاذ تقلا رد مشروع القانون المقدم من الحكومة والتمني عليها أن تتقدم بمشروع قانون أوسع مدى لتنظيم السياسة والاصطيف وطرح اقتراح الأستاذ تقلا للتصويت فصدقته اللجنة بالأكثرية .

واللجنة تطلب المصادقة على القرار المتخذ منها والتمني على الحكومة أن تتقدم بمشروع أوسع لتنظيم السياسة والاصطيف .

بيروت في ٩ آذار سنة ١٩٤٨

مقرر اللجنة المالية العام

الإمضاء: بهيح تقي الدين

خليل أبي جودة: إن تقرير لجنة السياحة والاصطياف عن موضوع السياحة والاصطياف قد وُزِعَ علينا فيما اعتقد قبل اليوم ولكن تقرير اللجنة المالية لم يوزع إلا قبل دخولنا إلى القاعة بدقائق وهذا معقول لأنها اجتمعت اليوم وبالرغم من ذلك فقد قررت بمساواة الأصوات رد هذا المشروع الذي بدأت لجنة السياحة درسه منذ أشهر إذن اعتبر أن هذا المشروع لم ينجح بعد أن قررت اللجنة المالية إرجاعه إلى الحكومة. زد على ذلك أن مشروع الحكومة لم يوزع علينا فكيف يمكننا إذن أن نبت بقضية يتعلق عليها مستقبل البلاد دون الإطلاع على كل المشاريع والتقارير المتعلقة بها. عن موسم السياحة والاصطياف على كل المشاريع والتقارير المتعلقة بها. عن موسم السياحة والاصطياف هام جداً ولا يجوز أن يدرس بهذه السرعة والواجب يقضي بإعطاء النواب على الأقل فرصة ٢٤ ساعة لدرسه. وإني ألفت نظر الزملاء الكرام إلى أن الميزانية المخصصة للسياحة والاصطياف هي ٩٢ ألف ليرة للموظفين فقط ولا تحتوي على أي مشروع من المشاريع التي اقترحتها لجنة السياحة فلا تخفيض في أجور النقل ولا اعتماد للإعلان والدعاية في البلاد العربية والخارج، عن الميزانية التي بين أيديكم الآن هي ميزانية موظفين ونحن نقبل أن لا ندفع ٩٢ ألف ليرة لموظفين لا ينتجون، وندفع ٢٠٠ ألف ليرة لدائرة منتجة وأنه لمن العار أن تدرس موازنة على هذا الشكل.

الرئيس:

لقد تلي على حضراتكم تقرير المقرر على موازنة وزارة الاقتصاد نهار الخميس الماضي وقد أجلتم بحثها إلى الاثنين وكذلك أجل درسها يوم الاثنين رغم ورودها في جدول العمال إلى يوم الثلاثاء وذلك بسبب مشروع قانون إنشاء مفوضية عامة للسياحة والاصطياف. ان الرئاسة ليست مقصرة ولقد استعملت حقها وقامت بواجبها فعندما يتلى تقرير ما أو يبدأ ببحث مشروع ما لا يجوز للمجلس أن يتركه ويبت بغيره. لذلك استعملت الرئاسة حقها الشرعي بهذا الشأن ولقد قدم لها تقريران من لجنتي العدلية والمالية على السياحة ولا مانع أن يكون المجلس بأسره لجنة تدرس هذا المشروع الآن إذا كان بحاجة لذلك.

أيها الزملاء لقد تأخرنا في درس الموازنة والدورة على وشك الانتهاء ولدينا عدة وزارات لم تدرس بعد وإني أرجوكم إذا أردتم تأجيل الجلسة أن نجتمع في صباح الغد.

وديع نعيم: رئيس اللجنة المالية، يوجد لدينا اجتماع للجنة المالية في هذا الوقت.

الرئيس: إذن ندرس موازنة الاقتصاد على أن ندرس فيما بعد مشروع قانون السياحة والاصطياف.

وديع نعيم: هذا ما أريد قوله فباستطاعتنا درس موازنة الاقتصاد الآن وصرف النظر عن مشروع السياحة والاصطياف فيدرس فيما بعد.

حسين العويني: لا يمكن ذلك لأن موازنة السياحة والاصطياف داخلة في صلب وزارة الاقتصاد.

الرئيس: أيها الزملاء عندما تصفحت الآن مشروع قانون السياحة والاصطيف الوارد من الحكومة وجدت فيه مخالفة دستورية تمنعنا من درسه في هذه الدورة الاستثنائية. يقول المرسوم في مادته الأولى: يحال للمجلس النيابي للمناقشة، أثناء دورته العادية مشروع قانون يقضي بإنشاء مفوضية عامة للسياحة والاصطيف.

رئيس الوزارة: بالأمس وقعت مرسوماً بإحالة إليكم ليدرس في الدورة الاستثنائية وقد يكون في القلم. الكلمة للسيد خليل أبو جودة.

خليل أبو جودة: عن أهم ما في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني السياحة والاصطيف ولما كان هناك مشروع قانون بإنشاء مفوضية للسياحة والاصطيف فأطلب من المجلس الكريم أن يؤجل درس هذه الموازنة بينما ندرس الاثنين معاً.

الرئيس: إذاً نحن درسنا الآن موازنة وزارة الاقتصاد فلا مانع من إضافة هذا المشروع إليها فيما بعد وعلى كل فإني أستشير المجلس بذلك. من يوافق على درس موازنة الاقتصاد الآن فليرفع يده. (أكثرية).

الرئيس: إذن موازنة وزارة الاقتصاد معروضة للبحث. الكلمة للسيد خليل أبو جودة. خليل أبو جودة: لما كانت كلمتي متعلقة بالسياحة والاصطيف فقط فأنا لم أتعرض لموازنة وزارة الاقتصاد بمجموعها وبما أن المجلس يود أن يدرس موازنة هذه الوزارة على حدى فلا بأس من أن أرجئ تلاوة تقرير ريثما يدرس مشروع السياحة والاصطيف.

الرئيس: الباب العاشر. وزارة الاقتصاد الوطني، الفصل الأول، التجارة والصناعة البند الأول الموظفون ٣٥١٩١٢ ل.ل. وقد عدلته اللجنة بعد أن حذفت مركز أمين السر العام وقد كان للذكر. من يقبل به كما ورد معدلاً فليرفع يده. (أكثرية).

الرئيس: قبل البند الأول معدلاً. البند الثاني لوازم ونفقات إدارية ٤٧٥٠٠ ل.ل. من يقبل به بدون تعديل فليرفع يده. (أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثاني. البند الثالث السياحة والاصطيف ٩٢٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَ البند الثالث. البند الرابع خبيراً للدروس والأبحاث ٣٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَ البند الرابع. الكلمة لمعالي وزير الاقتصاد الوطني.

وزير الاقتصاد الوطني: ورد البند الخامس «نفقات مجالس العمل التحكيمية» ١٥ ألف ليرة وعندما أدرجت هذه القيمة في مشروع الموازنة لم تكن قد تنظمت مجالس العمل في الملحقات فأرجو من مجلسكم الكريم إضافة مبلغ ٢٠ ألف ليرة لأجل القيام بمصارفات محاكم العمل في الملحقات.

الرئيس: البند الخامس. نفقات مجالس العمل التحكيمية وقد طلبت وزارة الاقتصاد الوطني زيادة اعتماده من ١٥ ألف إلى ٣٥ ألف ليرة.

من يقبل به كما طلبت تعديله وزارة الاقتصاد فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَ البند الخامس معدلاً. البند السادس نفقات دائرة الموازين والمكايل وقمع الغش ٣١٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَ البند السادس. البند السابع شراء آلات للإحصاء ٥٠٠٠٠ ل.ل. وقد عدلته اللجنة بإضافة فقرة ٢ «طبع نشرات إحصائية» ١٠٠٠٠ ل.ل. فيصبح مجموع البند السابع بعد التعديل ٦٠٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٢٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد معدلاً فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَ البند السابع. البند الثامن إعانات ١٦٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبل البند الثامن. والآن لقد انتهينا من درس موازنة وزارة الاقتصاد الوطني ورفعت الجلسة على أن تعقد في الساعة الرابعة من بعد ظهر نهار الخميس الواقع في ١١ آذار سنة ١٩٤٨.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

يوسف ضو

مدير مجلس النواب

رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد إسبر

الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١١ آذار سنة ١٩٤٨

فهرست

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تلاوة الأوراق الواردة.
- ٣ - المناقشة في الموازنة العامة لسنة ١٩٤٨.
- ١ - وزارة الصحة والإسعاف العام.

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ١١ آذار سنة ١٩٤٨ برئاسة عطوفة صبري بك حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قرعون ويوسف ضو. وتغيب السادة: الدكتور يوسف فضول، هنري فرعون، يوسف الزين، ندره عيسى الخوري، مايز المقدم، كمال جنبلاط، عدنان الحسري، شبلي العريان، سليم الخوري، سليمان العلي، واعتذر السادة: إبراهيم عازار، أمين نخلة، رشيد ييغون، الدكتور شهيد الخوري، موسيس در كالوسيان.

وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية بالوكالة، غبريال المر نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، احمد الحسيني وزير العدلية، محمد العبود وزير المالية، الأمير مجيد ارسلان وزير الدفاع الوطني والبرق والبريد ووزير الصحة والإسعاف العام بالوكالة، وسليمان نوفل وزير الاقتصاد الوطني والزراعة.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: فيما يختص بمشروع القانون المتعلق بالسياحة والاصطياف قلت انه يتبع موازنة الاقتصاد الوطني ولم اقل انه يدرس على حدة هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الأوراق الواردة

فتلا الكاتب الأوراق الواردة التالية:

- ١ - برقية من الفاكية يطلبون بها الإسراع بكشف أمر اللصوص الذين هاجموا بيت السيد وهبي عروق.
 - ٢ - برقية من عمال البساتين في صيدا يطلبون بها تحقيق الوعد بوضع قانون للعمال ينظم عملهم وصرفهم من الخدمة وتعويضهم العادل ويفوضون السيد جورج عقل بالدفاع عن قضاياهم.
 - ١ - عريضة من نقابة موظفي وعمال السكك الحديدية في لبنان يأملون بها تدخل المجلس لدفع جميع رواتبهم المستحقة عن شهرين والتي لها صفة الدين الممتاز والأفضلية على سائر ديون الشركة.
 - ٢ - بيان من حزب النداء القومي بخصوص الاتفاقية النقدية اللبنانية الفرنسية.
- كتاب من النائب أديب الفرزلي يطلب به المأذونية المعمول بها قانونا بمناسبة سفره إلى الولايات المتحدة والمكسيك.

الرئيس: لتحل الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة. الكلمة للسيد أديب الفرزلي.

أديب الفرزلي: أرجو من عطوفة الرئيس أن تتلى عريضة عمال سكك الحديد وليسمح لي بعد ذلك التعليق عليها.

الرئيس: لتتل عريضة عمال وموظفي شركة سكك الحديد. الخ. . .

الرئيس: لقد أطلنا البحث في النصف الساعة الأولى وألان نحن على أهبة درس موازنة وزارة الصحة فلا مانع أن نعطي الكلام إلى الدكتور الياس الخوري ليتكلم عن إضراب الصيادلة وبعد ذلك ننتقل إلى درس الموازنة.

الياس الخوري: أن أول ما أتمناه هو أن يصل معالي الوزير في اجتماعه مع الصيادلة هذا المساء إلى إزالة سوء التفاهم إذ كلنا أباها السادة نكن للصيادلة الاحترام والتقدير وبيننا وبينهم صداقات.

ولكن لا بد أن أتعرض إلى أمرين أمر الإضراب وأمر تسعير الأدوية. أما الإضراب فإنني اتركه للحكومة تعالجه. أما في تسعير الأدوية أني أقول انه منذ الحرب حدد سعر الأدوية ولم يكن قبل الحرب محددًا ولقد كان عدد المستوردين أثناء الحرب ٤٠ وهو محدد كما حدد عدد الصيادلة ولقد بقي التحديد حتى السنة الفائتة إذا أن المجلس السابق قرر إلغائه وترك الاستيراد أيضا حرا فأصبح عدد المستوردين يتراوح بين الثمانين والمائة وهكذا غصت العنابر والمستودعات بالأدوية أذن وزارة الصحة حددت الأسعار في الحرب تحديدا لا ندخل في تفاصيله إنما نقول إنها عملت كل ما يمكن أن يعمل للتحديد أي إنها حاولت جهدها كبج جهاج الأسعار الزائدة ولكنها لم تتوصل إلى إعطائها الحد القانوني وبعد ثلاث تجارب.

ولقد كان لي في اجتماع عقد لهذا الشأن رأي استشاري وقلت آنذاك أن التحديد لا يمكن أن يرخص الأسعار ولا يمكن أن نصل إلى هذه الغاية ألا إذا بقي الاستيراد حراً. أما من يلحقه الضرر من جراء هذا الإضراب فهذا ما سأقوله بعد دقيقة. أما أسعار الأدوية أو المستحضرات الطبية فلوزير الصحة أن يحددها كيفما يشاء لأن المستورد لا يستطيع تجاه الشركة التي هو عميلها أن يزيد الأسعار لأنها تطالبه بمصالحها فهي تدفع له حتى يروج أدويتها وهذه لا تروج ألا إذا رخصها. أما لمصلحة من وضع هذا القرار فهذا ما أسأل عنه، المستوردون ناقدون والصيدليون ناقدون أيضاً أذن لمن وضع هذا القرار؟ هناك أضرار مادية تلحق بالصيادلة وليس للمستوردين لكن إذا ضرب الصيادلة فبالإمكان أن نتفاهم معهم ولكن لماذا يضرب المستوردون؟ لقد أعطاهم القرار ٦٦٪ ربحاً فقلنا لهم ليس من العدل أن يقول الوزير يجب على المستورد أن يربح ٦٦٪ فقط فليعمل كما يعمل وزير الاقتصاد ولنترك المستورد كالتاجر يربح ما شاء في أسعار الأدوية وأنا كفيل أن الأدوية إذا أبقيت حرة تسقط الأسعار وسيبقى الصيادلة والشعب ذلك وأنا أقول بصراحة رأي وهو أن التحديد يزيد الأسعار أما الإضراب فلا علاقة لي به فأنا لا افتح حانوتا ولا أغلق دكانا واترك هذا الأمر للوزارة.

الرئيس: الدكتور يوسف حتي يتلو تقرير لجنة الصحة والإسعاف العام على موازنة وزارة الصحة.
يوسف حتي: اسمحوا لي أن اتلوا عليكم تقريراً وضعته على موازنة وزارة الصحة والإسعاف العام بالاشتراك مع بعض زملائي أعضاء لجنة الصحة وهم كثر.

تقرير عن موازنة الصحة والإسعاف العام

أن درج موازنة وزارة الصحة والإسعاف العام تحت الباب الرابع عشر من مشروع موازنة ١٩٤٨ وهو الباب الأخير من أبواب الموازنة أصبح قاعدة متبعة منذ القديم مع أن الإنصاف يقضي أن تكون في مقدمة الأبواب. ولكن ورودها في آخر باب لا يخفف من قدرها أو ينقص من قيمتها لأن العبرة ليست بالمكان بل بالأهمية وحسن النتيجة.

أن أخطرات المدينة الحاضرة ثلاث: المرض والفقر والجهل. ولكن الفقر والجهل ليسا بشيء إذا كانت العافية موفورة. ولا لذة في العيش لفرد مهما جنى من ثروة مادية أو اقتبس من علوم عالية إذا كان عليل الجسم لا يتمكن من التمتع بغناه والاستفادة من معارفه.

كما أن للأفراد مقاييس يقاس بها مستوى ثقافتهم وتطورهم الاجتماعي ودرجة إنسانيتهم، هكذا للأمم والدول أوزان يزان بها مركزها الدولي وريقها العالمي ومقامها الدولي.

فمعدل العمر، ووفيات الأطفال، وتفشي الأمراض السارية، وشيوع الجائحات الوبائية وعدد الحمامات مع نسبتها للمجموع، كلها مقاييس تقاس بها حيوية شعبها وكفاءتها الاجتماعية ومستوى حكوماتها. وأكثرنا يعلم أن هذه الاعتبارات لحفظ الصحة العامة والتصحيح، تتبع سنن التطور كما تتبع الأنظمة التقدمية العملية التي تمشي عليها الدول المحلية في هذه الحلبة من السباق الإنساني. وليس من المتوقع أن يسار إلى تطبيقها أو تنفيذها دفعة واحدة أو بمدة وجيزة، ولكن من الضروري اقتباسها واتباعها تدريجيا كي تأتي بالفائدة المرجوة بعد سنوات، فينجو لبنان إذ ذاك من بعض العلل المستوطنة والأمراض المستقرة التي شوهت نوعا ما سمعته كمحطة للاصطاف ومركز للاشتاء، فلو سلمنا أن إمكانياتنا الاقتصادية سيئة، وميزاننا التجاري مائل أبدا إلى الهبوط بسبب قلة صادراتنا وكثرة حاجتنا المستوردة، فلا ينطبق هذا التسليم على وسائل الصحة وأسباب الرفاهية المدنية. فالهواء النقي موفور، والماء النظيف ميسور، والمناخ لا مثيل ولا منافس له، والفاكهة الغنية بالفيتامينات بمتناول الجميع كلها عوامل أساسية تشدد في تركيز البنية وتقوية البدن وتصلح أن تكون في المقدمة كصائع تصدير لتدر لبنا وعسلا على خزينة الدولة وعلى أهل لبنان بدون كلفة تذكر أو مشقة تعنى. ومن الغريب أن يستورد لبنان أدوية فيتامينية بما لا يقل عن ١٠٠ ألف ليرة سنويا من الخارج والمنطق يقضي انعكاس الأمر تماما.

ولا أرى حاجة لإيضاح أو بيان انه لا سبيل لجعل لبنان محجا لرواد الاصطاف إذا لم تتوفر فيه أسباب العناية الصحية الحديثة. أولها أهمها العناية بتوزيع مياه الشرب على قراه المحرومة أكثرها من مياه صالحة وكافية. فلو لا شبكة المياه المنظمة في بيروت وطرابلس مثلا لما كان بالإمكان إنشاء المجاري والمباول العمومية واقامة الحدائق الجميلة المحيطة بالمنازل. ولا كان الاهلون بمأمن من الحميات. والأوبئة كالكوليرا. واقتراحي أن تتبنى وزارة الصحة مع وزارة النافعة مشروعا صحيا مائيا يقفل ويسد هذا الباب إلى الأبد. فتقوم بخدمة إنسانية شريفة وعمل عظيم يعود بالخير على ميزانية السياحة والاصطاف.

لو القينا نظرة إجمالية على ميزانية وزارة الصحة والإسعاف العام لأيقنا إنها سائرة في تطور بطيء ولكنه عما قريب سيلقى على عاتقها أعباء حسام من الصعب تذليلها والقيام بهذا إذا لم نعد لها العدة منذ ألان. فلقد زيد في ميزانية هذا العام عدد أطباء الاقضية في لبنان من الثمانية إلى الثمانية عشرة طبيا بحيث يصبح لكل قائممقامية طبيب مسؤول عن مداواة العلل قبل وقوعها ومحاربة الأوبئة بطرق الوقاية المعروفة لدى خبراء الصحة العامة. وتجربة المفرزات السيارة التي درجت عليها الحكومة في السنة الفائتة أتت بفوائد فاقت كثيرا النظام الذي كان متبعا سابقا- المكاتب الصحية- وعما قريب سيتم إنشاء مستشفى بعبدا ومستشفى البقاع الذي يحتاج إلى إكمال بعض النواقص ليصبح جاهزا ومستشفى طرابلس العسكري قد حول إلى مستشفى حكومي ومستشفى الجنوب في صيدا قيد البنيان ومستشفى تبين لأمراض العيون قد ارسد له ١٢٥ ألف ليرة في موازنة هذا العام ومستوصفات التدرن قد أصبحت مستعدة للبدء في العمل.

كلها تحسينات ومنشات تسر الخاطر ولكنها مشاريع تتطلب استعدادات جدية لتسييرها. أهمها:

١- زيادة في النفقات وفي الميزانية العمومية:

أن المريض يكلف الخزينة يوميا في المستشفيات الحكومية ٤١٠ غروش لبنانية فتمت شبكة المستشفيات بما فيها المدينة الصحية تبلغ النفقة لإعاشة ومداوات الألف مريض ٤١٠٠ ل. ل. يوميا أي مليون ٤٩٦٥٠٠ ليرة بالسنة الواحدة.

٢- زيادة في عدد الأشخاص الموكول إليهم الجهاز الطبي.

٣- انتقاء أطباء أخصائيين جديرين باستلام هذه المراكز الفنية الجديدة.

أن أمر إيجاد عدد كاف من الأطباء ذوي الكفاءة لإدارة الفروع الطبية المتشعبة ليس سهلا والأوفق أن يترك الحبل على الغارب فيبقى المريض على بؤسه ويتحمل مسؤولية تطبيقه إذا لم تؤمن طبابته حسب الأصول الحديثة. فكل مستشفى يحتاج إلى جراح ومولد وطبيب داخلي وأخصائي في العيون وآخر في علم الجراثيم عدا عن الأطباء الملازمين والمساعدين والمرضات وتحليلين بروح التضحية وخدمة الإنسانية. ومع انه يوجد في لبنان زملاء يفاخر في فنههم وأهليتهم فعددهم لا يكفي ومن الضروري إيفاد بالحال بعثات طبية إلى الغرب لا يقل عددها عن خمسة أطباء سنويا للتخصص سنة أو سنتين وذلك لمدة خمس سنوات لتمكن من سد الفراغ المقبل والعوز القادم.

وحقل الصحة العامة يتطلب أيضا طبيبين متخصصين بهذا الفن في الخارج لان الجامعات الطبية في الشرق ما زالت مهمتها الأولى تلقين طلاب الطب أبواب تشخيص الداء وكتابة الوصفات وبرامجها خالية من تدريس عميق في علم الصحة والتصحيح. ومما يؤسف له ويجب تداركه هو أن التجهيزات المخبرية والاستعدادات الفنية في المستشفيات الحكومية الحاضرة لا تزال ناقصة. واللجنة الصحية تعلق النفس بسد هذا الفراغ عند إتمام المدينة الصحية، وفي المستشفيات المستحدثة في المحافظات. وما دمنا في معرض الكلام عن نقط الضعف في المستشفيات أرى أن شكوى العموم من الطريقة المتبعة في إدخال المريض إلى المستشفى هي صوابية وجديرة بالاعتبار والتبديل السريع.

وإذا جاز لنا التأجيل والملاحقة الطويلة في بعض المعاملات لا يصح هذا الجواز بصورة من الصور في الأمور الصحية والتدابير الطبية فلنكن يتمكن المريض من الوصول إلى سريره في المستشفى يجب أن يكون مصحوبا بشهادة مختار وتقرير طبيب مشروط أن يراجع في غير أيام البطالة كالأحد والأعياد- وما أكثرها- يقدمها إلى طبيب وزارة الإسعاف العام فيزوده ذاك الطبيب بتذكرة تخوله الدخول إلى مستشفى أوتيل ديو أو الصنائع مثلا. وهناك مسألة حظ ونصيب، وبما أن عدد الأسرة محدودة فكثيرا ما يطلب إليه أن يعود ثانيا وثالثا وقد تمضي أيام وربما أسابيع قبل أن يتسنى له نيل أمنيته. فليس من الصعوبة بشيء أن تستبدل هذه الطريقة العقيمة بتدبير إداري بسيط يضمن للمريض الوصول بمدة ساعات في الحوادث المستعجلة وييوم لا أكثر في الحوادث العادية.

ولا أرى من صعوبة لا تقهر إذا استدركنا أمر هذه الحاجات المقبلة وتمشينا منذ الآن على منهاج مرسوم مدروس كما يتمشى المهندس العاقل على تصميم رسمه سابقا واشرف على بنائه.

أن توزيع العناية الطبية بالعدل والتساوي معضلة اجتماعية يتخبط في حلها اعظم رجالا بلدان العالم. فبعض الذين بسبب فقرهم المدقع أو حالتهم المرضية الخطرة لهم حق الأولوية بالإسعاف والتداوي قد يحرمون منها أحيانا لان لغيرهم من الوسائل ما يجعلهم اسعد حظا. لاحتلال الأسرة المعدة لاولئك المحتاجين. ولا يخلو أبدا من نفر تسمح لهم حالتهم المادية بالالتجاء إلى المؤسسات الخاصة عوضا عن المستشفيات الحكومية ولكن انحطاطهم الاجتماعي يقودهم إلى منافسة الفقير والمعدم. فيحتم إذن وضع قانون صريح بسيط تعمل به وزارة الصحة مستقلة عن كل تدخل ووساطة لتمييز هي وحدها بين الغث والسمين وتطبقه على الكبير والصغير.

الكل يعلم بان المستشفيات الحكومية مخصصة كلها بالطبقة التي ليس بوسعها أن تؤدي شيئا مقابل كل هذه الخدمات الطبية المكلفة والمرهقة للخزينة. وهو تدبير إذا استمر سنوات أخر سيقوع الخزينة في عجز لا قبل لها بملافاة بعدئذ. فمتى رفعنا مستوى هذه المؤسسات باختيار الأطباء ذوي الكفاءة والاهلية لقاء تعويضات مالية رمزية- أو هو أمر سهل للغاية- وخصصنا ربع الأسرة كما هي الحالة في أكثر البلدان للمرضى القادرين على دفع أجور زهيدة والذين يتداوون الآن في المستشفيات الخصوصية نتمكن من تسديد بعض نفقات ميزانية المستشفيات والمحافظة على مرتبتها العلمية العالية.

ومما يجدر التنويه به والاشارة إليه وهو حسنة جديدة من حسنات وزارة الصحة قيامها بمشروع مصلحة ال د.د.ت. لمكافحة الحشرات والبعض وهي مصلحة كبيرة الفائدة تقي لبنان إذا احسن تنظيمها من أمراض فتاكة ووافدات جارفة. لأنها الوسيلة الفضلى لقطع دابر الحشرات التي تنقل جراثيم هذه الأمراض وقد تأكد نفعها في جميع الأماكن التي استعمل ألد.د.ت. فيها كشواطئ الامازون في أميركا الجنوبية وإيطاليا ومصر على البحر المتوسط.

ولكي تعم الفائدة ونبلي الغاية المنشودة علينا بتنظيم المصلحة تنظيما فنيا وسريعا بحيث يكون رش ال.د.د.ت. في تناول الجميع وإجباريا في المدن وفي قرى الاصطياف حتى يحين الوقت بعد سنة أو سنتين على الأكثر لمنع كل مالك في لبنان من تأجير بيته إذا لم يبرز شهادة من المصلحة المذكورة تثبت أن منزله قد رش بالمادة المذكورة وان لا يؤذن لاصحاب الفنادق والمؤسسات بفتح أبوابها لاستقبال الزبائن والعمل فيها ألا إذا كان بيدهم مثل تلك الشهادة وذلك لقاء بدل معقول تتقاضاه الوزارة لتخفف عبء هذه المصارفات عنها.

وأطباء الأسنان والصيدالة يسعون منذ زمن لإنشاء نقابة لكل من جسميهما الطبي على غرار نقابة الأطباء والمحامين لتحل بعض المشاكل التي تعترض طريقهما. فكم من أشخاص متمرنين تمرينا أوليا وليسوا على شيء من الثقافة والاستعداد ممتننين طبابة الأسنان التي لها علاقة مباشرة في سلامة صحة الإنسان. وقانون ممارسة الصيدلة المعمول به في لبنان هو من بقايا القانون العثماني الابر. ولقد زالت دولة بني عثمان واندثر ذاك القانون من الدولة التركية المجدة ونحن مع الأسف لا نزال اخذين به دستورا للصيدلة. وها أن الحكومة الآن جادة لإجابة هذين المطلبين العادليين.

وكم من التراكيب الحاضرة والمستحضرات العلاجية من قطرات ومراهم ومن مقويات ومنفثات موضبة في علب وزجاجات منمقة تنمقا خارجيا مركبة في صيدليات أجنبية عادية لا مؤسسات كيمائية علمية قد عادت لغزو أسواقنا مستنزفة صندوق القطع النادر لتقتل صناعة الصيدلة الوطنية حتى إنها أغرت فريقا كبيرا من الأطباء على كتابة أسماء مركبات هي أشبه بطلب زجاجة فيها دواء لا دواء في زجاجة منها بكتابة وصفة مواد كيمائية لتركب حسب قواعد الفن. وهذه العلاجات المبتذلة تشكل من ٦٠ إلى ٧٠ بالمائة من عدد العلاجات المستوردة والاستغناء عنها يوفر كمية لا يستهان بها من المال المصدر إلى الخارج.

أبواب التوفير في الميزانية: لقد أشرت في هذا التقرير تلميحا إلى بعض وسائل تعود على خزينة وزارة الصحة ببعض الدخل المادي وارى إتماما للفائدة أن اقدم الملاحظات الآتية راجيا أخذها بعين الاعتبار.

أن الميزانية ليست بضخامة أرقامها. فرب ميزانية أرقامها ضئيلة تفني بالغاية الموضوع لاجلها وتفضل ذات الأرقام العالية التي تصرف في غير محلها. ولذلك انحرفت عن المؤلف بعدم ذكر الكثير من الأرقام مع اعتقادي أن الرقم المخصص لميزانية الصحة والإسعاف العام مع ضالته يفي بأكثر الحاجات إذا احسن استعماله.

١ - يجب الشروع بإنشاء مختبر حكومي لتحضير المطاعيم والأمصال وبأخذ على عاتقه الفحوص المخبرية لان أسعارها واكلافها في المختبرات الخاصة تحمل الخزينة أثقلا كبيرا.

٢ - على الأغنياء والمتوسطي الحال أن يدفعوا ثمن الأمصال واللقاحات عند الحاجة الخصوصية لها كما عليهم أن يدفعوا نفقات رش ال.د.د.ت.

٣ - تنزع عن عاتق وزارة الصحة الأمور التي لا تعود أليها مباشرة وتمت أليها بصلة (كالأيتام) والعجز والفقراء غير المرضى والمتسولين.

٤ - على البلديات أن تخصص ما يلزم من ميزانياتها لصرفه على مرضى بلدتها.

٥ - يطلب إلى الحكومة التشديد في تنفيذ القانون الجديد الذي كلفت وزارة العدلية بسنه بشأن تحصيل الاكلاف والمصارفات التي تدفعها وزارة الصحة عن مرضى الحوادث الطارئة.

ويسرنا أن نتأكد أن الحكومة جادة في نقل مستشفيات الصنائع بما فيها مستشفى الأمراض الزهرية والأمراض السارية من حي الصنائع الأهل إلى مكان قرب بيروت.

فمتى تمت هذه المشاريع المفيدة يصبح للبنان مدينة صحية- أو بالأحرى يصبح لبنان مدينة صحية- أو مركز طبي علمي يتاح بواسطتها للأطباء اللبنانيين أن يؤديوا خدماتهم القيمة لمرضى بلادهم ومرضى الأقاليم المجاورة. فقد أظهر الجسم الطبي اللبناني في كل مناسبة تفهمه السليم للآمر العمومية وساهم في الحركات الاستقلالية ومشاريع الإغاثة والعمران ورفع اسم لبنان عاليا في المحافظة على مستواه الطبي المرموق الذي استهوى الألو من طلاب العافية وطالبي الاستجمام. ولقد شعر الجسم الطبي مؤخرا بصعوبة السير إلى الأمام بخطى ثابتة كما

في السابق بسبب هبوب الرياح المعاكسة من الداخل والخارج . ولا قبل له بمجاراة هذا التيار العلمي الجارف إذا لم تتدارك الحكومة المحترمة هذا الأمر وتعمل في استثمار مواهبه في المدينة الصحية والمستشفيات المستحدثة التي فكرت منذ سنوات بإنشائها فتصبح الكلمة الأخيرة بشأن أمراض الأقاليم الحارة والمعتدلة للطبيب اللبناني تسجيلها له الكتب العلمية . وتتناقلها المجلات العربية والأجنبية .

بيروت في ١١ آذار سنة ١٩٤٨

مقرر لجنة الصحة والإسعاف العام

نائب جبل لبنان

الدكتور يوسف حتي

الرئيس: الكلمة للسيد حبيب أبي شهلا

حبيب أبي شهلا: أيها السادة إنها لجراءة كبيرة أن أقف للكلام بالصحة بعد الكلمة الطيبة الرائعة والأبحاث القيمة التي قدمها الدكتور يوسف حتي . وكنت اعتقد أن الأطباء الباقيين سيتكلمون أيضا ولكنهم اكتفوا بما أدلى به زميلهم باسمهم . ولكن لا بد لي أن أسأل بعض الأسئلة . أن هذا التقرير رائع وفيه أقرأ أن هناك مساعي جديدة وجهودا تبذل في هذا الحقل ولكن احب أن استفهم من المقرر أو من معالي الوزير عن ذلك لأنها فرصة نادرة لأن يكون الكلام أداة للعمل ولأن يكون مثمرا في النتيجة العملية الملموسة .

مثلا اطلعت بالتقرير أن المقرر يحدد الدائرة التي أنشأت للرش بال . د . د . ت وأشار أن يوضع قانون يجعل الإجارة والاستثمار وغيرهما غير جائز للفنادق والملاهي والمنازل ألا إذا ثبت أن الرش قد تم فأسأل الوزير إذا كان هذا القانون موضوعا؟ واطلب من اللجنة فيما إذا لم يكن موضوعا أن تضعه .

الياس الخوري: مقاطعا، أن هذا القانون موجود .

حبيب أبي شهلا: متابعاً، الأمر الثاني هو المستحضرات الطبية المزيفة التي يشكو منها الاهلون والتي جاء الدكتور حتي فأكدتها . فما العمل لمنع تداولها بين المرضى؟ وهل يوجد نص أو طريقة في القانون لمنع بيعها؟

الأمر الثالث والذي نشعر بخجل لعدم وجوده في بلد راق كلبنان وهو المختبر ونحن نرى إننا نضطر عند الحاجة إلى اللجوء إلى مختبرات أجنبية ، مثلاً عندما خشنا وباء الكوليرا لمسنا حاجتنا لمثل هذا المختبر وعرفنا انه ضروري جدا فهذا التقرير يشير إلى إنشاء مثل هذا المختبر الذي يهيء لنا المصول على أنواعها . فهل وضعتم اعتمادا لذلك وهل قررتم وهيأتم الخطط لتنفيذه؟ أي

اختم كلمتي أقول أن تقرير الدكتور يوسف حتي قد لمس موضوعا هاما في حياة هذا البلد وأتمنى أن تكون هذه الصرخة فاتحة تفكير وعهد جديد. إننا نخصص الملايين لشق الطرقات وهذا جيد جدا وقد فعلنا الكثير منه أفلا تشعر الحكومة أن الوقت قد حان لان تخصص الملايين لهذا العمل الطبي الضروري؟ لماذا لا تقترح وزارة الصحة اقتراحا عمليا بتخصيص مبلغ من المال لإنشاء المدينة الصحية والمختبر والأعمال التي أشار إليها زملاؤنا أعضاء لجنة الصحة والتي تشكل ثروة للبنان لانه بفضل طبيعته ومناخه وعلمه وأطبائه مع هذه التدابير يصبح مركزا ممتازا يلفت الأنظار. أني أتمنى أن لا نسمع التقارير وتذهب هباء منثورا أو نصدق للأرقام وتصرف دون فائدة فنحن معكم يا حضرات الأطباء لنؤيد كل ما تقترحونه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الصحة بالوكالة

وزير الصحة بالوكالة: جوابا على تقرير النطاسي البارع الدكتور يوسف حتي أقول انه قبل أن ينتهي من تلاوة تقريره القيم حولته إلى إدارة الصحة لدرسه والاستفادة منه. أما فيما يتعلق بوزارة الصحة أني اطمئن الزميل أن موازنتها كانت في عام ١٩٤٧ مليونين وتسعمائة ألف ليرة وهذه السنة بالرغم من شكاوى المالية من عجز الخزانة توصلنا إلى زيادة الرقم مليون ليرة أي معدل ٣٦ أو ٣٧ بالمائة عن موازنة سنة ١٩٤٧ على أن تصرف هذه الزيادة في جميع الأبواب المفيدة.

أما المختبر فقد رصد له سنة ١٩٤٨ ٧٥ ألف ليرة ولكن هذا المبلغ لا يكفي ثم أن السنة قد مضى منها ثلاثة اشهر ولا يمكننا على كل حال تحضير هذا المختبر في هذه السنة، إنما ستضع الوزارة الاعتماد وتستعد وتهيئ كل ما يلزم للسنة القادمة واطمئن الزميل أيضا انه يوجد علاوة على الموازنة ستمائة ألف ليرة للمستشفيات وتجهيزها.

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي

أديب الفرزلي: أيها السادة يجب أن لا نكتفي بالقول أن الدكتور يوسف حتي قدم تقريراً رائعاً قيماً. أن هذا لا يكفي فهناك أمر خطير لمح أليه الزميل حبيب بك أبي شهلا وهو ما أقول به أنا أيضا أن تكوين المناعة أو الحرص عليها أهم بكثير من الحرص على الطبابة فالطب لمعالجة الأمر الواقع أما تكوين المناعة فهو الأصل أي أن مياه الشفة السليمة من الجراثيم أهم من الأدوية التي تعطي للمصاب منها. أن اليونان في أوج عزها ومجدها كانت تعتني قبل الطب بالمهندس. أن وزارة الأشغال العامة تبني المجاري وتؤمن وصول المياه النظيفة وهذا من ناحيتها مهم جدا إذ أن وزارة الأشغال العامة وزارة مناعة كما أن وزارة الصحة وزارة طب فأعمال وزارة الأشغال العامة أهم بكثير وهي اصل وغيرها فرع أني اشكر الزميل الدكتور يوسف حتي على تقريره خصوصا وانه ذكر الأشغال العامة فيه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: بعد الكلمات التي تقدم بها حضرة الزملاء يسرني أن اخبر المجلس الكريم أن وزارة المالية هذه السنة قد خرجت على التقليد المعتاد وهو الشح على الوزارات وفي مقدمة من استفاد من هذا الخروج وزارتا الصحة والأشغال العامة وقد رفع اعتماد وزارة الصحة بالرغم من صعوبات توازن الموازنة ولأول مرة قد كلفت لجنة ذات خبرة فنية للتفضل بتقديم معلوماتها بهذا الشأن وبعد ذلك تقدمت وزارة أخرى بطلب اعتماد آخر قبلنا به وقبلت به اللجنة أيضا وما ذلك إلا تلبية للرغبة الملحة الحققة التي يبدىها المجلس الذي يريد النتائج الحقيقية مع الإقلال من نسبة التوظيف.

حبيب أبي شهلا: أنا لا افهم كلما ذكرنا قضية الطرقات لماذا يثور زملاؤنا نواب الملحقات هذه الثورة التي لا مبرر لها. وأنا اعتذر من زملائي على ما فهموه من كلامي خطأ وأعود عنه إذا كان يشتم منه شيء. أنا اعلم أن أمر الطرقات والمياه يهمهم ولكن نريد أن نخلص من هذه القضية وما أردت من كلمتي المفاضلة بين الطرقات والقضايا الطبية فلقد قلت أن الطرقات نافعة وضرورية ولا يجوز أن تحصر كل المنافع في الطرقات بل أن توزع الجهود وخصوصا في الصحة وفي المناطق المحتاجة لهذه الناحية واعتقد أن المنطقة التي يمثلها إخواننا نواب الجنوب بحاجة لمثل هذه المشاريع الصحية.

الرئيس: ننتقل إلى تصديق بنود موازنة الصحة والإسعاف العام ليتل تقرير اللجنة المالية عليها.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية عن الباب الرابع عشر وزارة الصحة والإسعاف العام

عقدت اللجنة المالية جلستها في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١١ آذار ١٩٤٨ برئاسة الأستاذ نعيم وحضور أكثرية الاعضاء ومعالي وزير المالية والصحة بالوكالة ومعاونيهما ودرست الباب الرابع عشر - وزارة الصحة والإسعاف العام، وبعد الاستماع إلى البيانات التي أدلى بها كل من وزير المالية والصحة بالوكالة اتضح للجنة أن ميزانية هذه الوزارة لهذا العام تقدمت بها الحكومة بزيادة تسعماية ألف ليرة تقريبا عن العام الماضي لاعادة تنظيم وزارة الصحة والإسعاف العام حتى تتمكن من القيام بمهمتها على وجه كامل فنظمت الإدارة المركزية محدثة فيها وظائف جديدة أكثرها فنية. أما في الملحقات فسيكون في كل قضاء مفرزة سيارة ويشترط على طبيب المفرزة أن يكون مالكا سيارة خاصة يستعملها في سبيل الخدمة ويتقاضى لقاء ذلك تعويضا مقطوعا للانتقال. ثم عادت الحكومة ورأت أن هذا الشرط غير عملي وربما نتج عنه إهمال في المصلحة

فطلبت أن يكون لكل مفرزة سيارة جيب تبقى تحت تصرف المفرزة. أما المستشفيات والمستوصفات فقد عززت بزيادة أطباء وممرضات كما أنه أنشئت مستوصفات جديدة في تبين وجيل وجزين والهامل وعكار. عدا عن إنشائها مستشفى لأمراض العيون في تبين وكذلك زادت عدد الاسرة في المستشفيات الخاصة ورفعت أجرة المعالجة عن الشخص الواحد إلى ٣٣٥ قرشا حتى تتمكن هذه المستشفيات من القيام بواجبها في سبيل معالجة المريض الفقير معالجة جيدة. كما إنها زادت اعتمادا لإيواء ٧٥ يتيما جديدا وقد وافقت اللجنة على هذه الميزانية كما سيين فيما يلي:

الباب الرابع عشر - وزارة الصحة والإسعاف العام

الفصل الأول - الإدارة المركزية

- البند ١ - موظفو الإدارة المركزية ١٣١٠٤٣ ل.ل. بدون تعديل.
- البند ٢ - موظفو المنشآت الصحية: زادت اللجنة اعتمادا ل ١٨ سائق سيارة براتب ٤٢٠ ل.ل. لكل منهم وذلك بعد أن تقرر أن يكون لكل مفرزة سيارة جيب مع العلم أن نصف هؤلاء السائقين موجودين حاليا في وزارة الصحة. وكذلك زادت اللجنة في مستوصف الصحي المركزي في بيروت اعتمادا لطبيب عيون واحد براتب ٤٨٠ ل.ل. وهي وظيفة محدثة. وأضافت اعتمادا آخر لطبيب أسنان واحد براتب ٤٢٠ ل.ل. وزادت اعتمادات إلى ٥ أطباء براتب ٤٨٠ ل.ل. لكل منهم وإلى ٥ ممرضات براتب ٤٢٠ ل.ل. لكل منهن في كل من مستوصفات تبين وجيل والهامل وجزين وعكار واعتمادا لخادم براتب ١٨٠ ل.ل. في مستوصف تبين.
- فيصبح مجموع هذا البند ٥٦٥٥٧٢ بدلا من ٥٤٤٠٧٤ ل.ل.
- البند ٣ - لوازم ونفقات إدارية، عدلت اللجنة بناء على طلب الوزارة الاعتمادات العائدة للفقرة ٢ ماء وإنارة وتدفئة ٥٥٠٠ ل.ل. بدلا من ٤٠٠٠ ل.ل.
- للفقرة ٣ - بروقيات وتليفونات ٥٥٠٠ ل.ل. بدلا من ٣٥٠٠ ل.ل.
- للفقرة ١٠ - نفقات تجهيز السيارات الصحية ٢٠٠٠٠ بدلا من ١٠٠٠٠ ل.ل. وذلك لزيادة عدد المستوصفات والمستشفيات وما يلزمها من مثل هذه النفقات.
- فيصبح مجموع هذا البند ٧٣٠٠٠ بدلا من ٥٩٥٠٠ ل.ل.
- ومجموع الفصل الأول ٧٦٩٦١٥ بدلا من ٧٣٤٦١٧ ل.ل.

الفصل الثاني - الصحة والإسعاف العام

- البند ١ - إعاشة ولوازم مستشفيات، وافقت اللجنة بناء على طلب الحكومة بزيادة الاعتماد العائد للفقرة ٣

إعانة ولوازم لمستوصف دار الرضاعة إلى ١٢٠٠٠ ل.ل. بدلا من ٥٠٠ ليرة. والحكومة طلبت المبلغ السابق ٥٠٠ ل.ل. لاعتقادها أن بلدية بيروت ستقوم بهذه المهمة.

فيصبح هذا البند ٤٤٢٠٠٠ ل.ل. بدلا من ٤٣٠٥٠٠ ل.ل.

البند ٢ -

المعالجة، وافقت اللجنة بالاتفاق مع الحكومة على زيادة ١٦٠ سريرا لمعالجة المرضى في غير مستشفيات الحكومة توزع كما يلي:

٢٠ سريرا لاوتيل ديو فاصبح ١٢٠ سريرا

٥ أسرة لدار التوليد فاصبح ٣٠ سريرا

١٠٠ سريرا لدير الصليب فاصبح ٥٠٠ سريرا

٣٥ سريرا لمصحات خصوصية للتدرن وهذه جديدة لم يرصد لها اعتمادات سابقة كما وإنها أضافت عشرة غروش عن المريض الواحد في اليوم على أجرة معالجته في المستشفيات الخاصة التالية: اوتيل ديو مصح بحنس، مصح العزونية، دار التوليد، والمصحات الخصوصية للتدرن التي أصبحت أجرة اليوم الواحد عن المريض الواحد ٣٣٥ غرشا في كل من هذه المستشفيات. وكذلك مأوى دير الصليب ومأوى المقعدين التي أصبحت أجرة اليوم عن المريض الواحد ٢٨٥ غرشا في كل منهما، وزادت اللجنة الاعتماد المخصص لأجرة عمليات للمرضى إلى ٥٠٠٠ ل.ل. بدلا من ٤٠٠٠ ل.ل. كما وإنها وافقت على رصد مبلغ قدره ١٠٠٠٠ ل.ل. لمعالجة الحوادث في اوتيل ديو.

وبذلك يصبح مجموع هذا البند ١٣٩٠٥٥٢ ل.ل. بدلا من ١١٦٧٣٠٨ ل.ل.

البند الثالث - مياتم وإعانات، وافقت اللجنة والحكومة على زيادة اعتماد يخصص لإيواء ٧٥ يتيما.

فاصبح مجموع هذا البند ٤٤٧٧٦٢ ل.ل. بدلا من ٤٢٣١٢٥ ل.ل.

البند ٤ -

مكافحة الأمراض، وافقت اللجنة على زيادة الاعتماد العائد لمكافحة الملاريا (فقرة ١) إلى ٢٨٠٠٠٠ ل.ل. بدلا من ٢٣٠٠٠٠ ل.ل. والاعتماد العائد لمكافحة الأمراض السارية - الفقرة ٣ إلى ٤٠٠٠٠ ل.ل. بدلا من ١٥٠٠٠ ل.ل. وأضافت كذلك فقرة سادسة لمكافحة الهواء الأصفر وأرصدت لذلك مبلغ ٢٥٠٠٠ ل.ل.

فيصبح مجموع هذا البند ٣٧٠٠٠٠ ل.ل. بدلا من ٢٧٠٠٠٠ ل.ل.

البند ٥ -

صيانة مستشفيات الحكومة ٢٥٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند ٦ -

إنشاء مستشفى للعيون في تبين ١٢٥٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

- البند ٧ - سيارات لتفريغ المراحيض والمستنقعات ٢٥٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل .
- البند ٨ - إنشاء مختبر حكومي للكيمياء والبكتريولوجيا - ألغت اللجنة الاعتماد المخصص لهذا البند لصرف نظر الحكومة عن إنشائه .
- البند ٨ - جديد - يشتري سيارات جيب للمفرزات الصحية ٥٠٠٠٠ ل.ل. بعد أن قررت الحكومة شراء سيارات جيب توضع تحت تصرف المفازر الصحية .
- فيصبح مجموع الفصل الثاني ٢٨٧٥٣١٤ ل.ل. بدلا من ٢٥٤٠٩٣٣ ل.ل. .

الفصل الثالث - الحجر الصحي

- البند ١ - مصلحة الحجر الصحي ٨٨١٨٤ ل.ل. بدون تعديل
- البند ٢ - المكافحة ١٩٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل
- البند ٣ - لوازم ونفقات إدارية ٢٠٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل
- البند ٤ - إنشاء محاجر صحية على الحدود ٢٠٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل
- فيكون مجموع هذا الفصل ١٤٧٠٠٠ ل.ل. .
- وعليه يكون مجموع الباب الرابع عشر ٣٧٩٢١١٣ ل.ل. بدلا من ٣٤٢٢٧٣٤ ل.ل. يقابل ذلك ٢٨٩٢٣٩٤ ل.ل. عن العام الماضي أي بزيادة ٨٩٩٧١٩ ل.ل. واردة في هذه السنة اقتضاها التنظيم الجديد والمشاريع الصحية المذكورة أعلاه . واللجنة ترحو من المجلس الكريم التصديق على هذه الميزانية كما هو مبين أعلاه .

بيروت في ١١ آذار سنة ١٩٤٨

مقرر لجنة المالية العام

بهيج تقي الدين

الرئيس : الباب الرابع عشر وزارة الصحة والإسعاف العام الفصل الأول الإدارة المركزية البند الأول موظفو الإدارة المركزية (١٣١٠٤٣) ليرة لبنانية .

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس : قبل البند الأول البند الثاني موظفو المنشآت الصحية وقد عدلته اللجنة .

وزير الصحة بالوكالة : كنا طلبنا في هذا البند أثناء درسه في اللجنة طبيين للأسنان أظن أن هذا سقط سهوا إذ لم

يرد ذكره في التقرير أني أرجو المجلس الكريم التصحيح وإعادة هذا المركز كما جاء .

وديع نعيم:

سبقتني معالي الوزير إلى القول بأنه سهوا لم يذكر في التقرير سوى طبيب واحد .

الرئيس:

البند الثاني موظفو المنشآت الصحية وقد عدل فاصبح «قدره» ٥٦٧١٥٠ ل.ل .

من يقبل به كما عدل للمرة الثانية فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثاني البند الثالث لوازم ونفقات إدارية وقد زادت اللجنة فاصبح ٧٣٠٠٠ ل.ل .

من يقبل به كما عدل فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثالث ألان الفصل الثاني الصحة والإسعاف العام البند الأول إعاشة ولوازم مستشفيات . الكلمة للسيد خليل أبو جودة .

خليل أبو جودة: مضى علي إحدى عشرة سنة في هذا المجلس وأنا أطالب الحكومة أن يكون لها مستشفى محترم وكل سنة تأتي الميزانية وتصرف على مختلف المستشفيات ألوف الليرات وعندما زرنا مرة مستشفى للحكومة مع صحب كانوا معنا خجلنا أن يكون مستشفى الحكومة على هذه الصورة غير اللائقة . فلو جمعنا ما أنفقناه على مستشفيات الأطفال والجمعيات أمكننا إنشاء احسن مستشفى . والفت نظر الحكومة إلى الحالة الصحية السيئة في محلة برج حمود والكرنتينا وهما تقعان على مدخل البلد ولقد اجتمع المجلس الصحي الأعلى أكثر من مرة وفي النتيجة قال انه مستعد أن يدفع أكثر من ستمائة ألف ليرة للتطبيقات بهذه المحلات . وكان ذلك في وقت كنا نسمع به بالكوليرا وتفشي الجدري والآن وقد تضاءلت غيرتنا وخفت هممتنا بعد أن بعد خطر الكوليرا عنا وقد يعود وعسى أن لا تعود ولا يستطيع أحد أن يضمن عدم عودتها . فما أريد أن تجيبني الحكومة عليه هو هل إنها رأت هذه الأقدار والأوساخ في هذه المنطقة؟ وهل في نيتها القيام بإعمال مجدية لمكافحةها؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الصحة

وزير الصحة: أجب على قسم مما يشكو منه حضرة الزميل خليل أبو جودة واترك قضية مجارير الكرنيتينا لكي يجيب عليه دولة رئيس الوزارة . ماذا يقول حضرة الزميل بمستشفى زحلة الجديد وبمستشفى البترون ويدور البحث ألان حول إنشاء المدينة الصحية، وماذا يقول أيضا بمستشفى تبين ومستشفى الصنائع وطرابلس وصيدا؟ آكل هذا لا يوازي مجارير الكرنيتينا؟ كما انه أنشئت في موازنة سنة ١٩٤٨ مستوصفات جديدة في تبين وجبيل وجزين والهمل وعكار .

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: أما قضية برج حمود، فاعلم انك حضرت بحثا من أبحاثها.

الرئيس: الآن نعود إلى طرح البنود للتصويت. الباب الرابع وزارة الصحة والإسعاف العام.

الفصل الأول - الإدارة المركزية.

البند الأول: موظفو الإدارة المركزية ١٣١٠٤٣ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول. البند الثاني موظفو المنشآت الصحية وقد عدلته اللجنة فاصبح اعتماده ٥٦٥٥٧٢

ل.ل. بدلا من ٥٤٤٠٧٤ ليرة لبنانية.

من يقبل به كما ورد معدلا من اللجنة فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني معدلا. البند الثالث لوازم ونفقات إدارية وقد عدلته اللجنة بجعل اعتماد الفقرة

٢ ماء وإنارة وتدفئة ٥٥٠٠ ل.ل. بدلا من ٤٠٠٠ ل.ل. والفقرة ٣ برقيات وتليفونات ٥٥٠٠

ل.ل. بدلا من ٣٥٠٠ ل.ل. والفقرة ١٠ نفقات تجهيز السيارات الصحية ٢٠٠٠٠ ل.ل. بدلا من

١٠٠٠٠ ل.ل. فيصبح مجموع البند الثاني بعد التعديل ٧٣٠٠٠ ل.ل. بدلا من ٥٩٥٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد معدلا من اللجنة فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثالث معدلا. الفصل الثاني الصحة والإسعاف العام الفقرة ٣ إعانة ولوازم لمستوصف

دار الرضاعة

البند الأول: إعاشة ولوازم مستشفيات وقد عدلته اللجنة بجعل اعتماده ١٢٠٠٠ ل.ل. بدلا

من ٥٠٠ ل.ل. فيصبح مجموع البند الأول بعد التعديل ٤٤٢٠٠٠ ل.ل. بدلا من ٤٣٠٥٠٠

ل.ل.

من يقبل به كما ورد معدلا فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول معدلا. البند الثاني المعالجة وقد عدلته اللجنة فاصبح اعتماده ١٣٩٠٥٥٢ ل.ل.

بدلا من ١١٦٧٣٠٨ ل.ل.

من يقبل به كما ورد معدلا فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثالث معدلا. البند الرابع، مكافحة الأمراض وقد عدلته اللجنة بزيادة اعتماد الفقرة ١ - الملايا من ٢٣٠٠٠٠ ل.ل. إلى ٢٨٠٠٠٠ ل.ل. واعتماد الفقرة ٣ - الأمراض السارية ٤٠٠٠٠ ل.ل. بدلا من ١٥٠٠٠ ل.ل. وأضافت كذلك فقرة سادسة مكافحة الهواء الأصفر ٢٥٠٠٠ ل.ل. فيصبح مجموع البند الرابع ٣٧٠٠٠٠ ل.ل. بدلا من ٢٧٠٠٠٠ ل.ل. من يقبل بالبند الرابع كما ورد معدلا فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الرابع معدلا. البند الخامس، صيانة مستشفيات الحكومة ٢٥٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الخامس. البند السادس إنشاء مستشفى للعيون في تبين ١٢٥٠٠٠ ل.ل. الكلمة للسيد عادل عسيران

عادل عسيران: أن إنشاء مستشفى للعيون في تبين مآثرة طبية ومن الواجب شكر الحكومة عليها إذ إنها خصت الجنوب بهذا المستشفى ولكن أسأل الحكومة: لماذا خصصت مستشفى العيون في تبين مع العلم أن أهالي تبين وجوارها لهم عيون جميلة وسليمة. ومن جهة أخرى، فلو خصص المستشفى في تبين لعموم الأمراض واهتمت الإدارة بإنشاء شعبة فيه لمعالجة أمراض العيون لكان ذلك افضل واحسن. أنا افضل أن ينشأ المستشفى في تبين ولكن افضل أيضا أن تنشأ شعبة فيه لمعالجة العيون.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس الوزارة

رئيس الوزارة: أنا اخترت تبين مركزا لهذا المستشفى لاني رأيت أن هذه البلدة تقع في القاطع الجنوبي من الجنوب نفسه. وبعد أن وجد مستشفى في صيدا، اصبح من الضروري والمناسب أن يكون هذا المستشفى في تبين.

أما قضية أمراض العيون، فعندما قررنا إنشاء هذا المستشفى قلت انه تجب العناية بصورة خاصة بالعيون أظن أن حضراتكم على علم بذلك وقد حصل هذا بعد استشارة الأطباء، لا مانع من أن يكون المستشفى عاما، هذا ما بحثناه مع لجنة الأطباء.

والذي اعلمه هو أن عيون أهالي تبين سليمة ولكن الجنوب بالنسبة لوجود شجر التين بكثرة فيه وقلة المياه، تفشى فيه هذا المرض اكثر من غيره. لذلك قصدنا العناية بهذا المرض اكثر من سواه.

أقول وكرر القول بأن كلمة «مرض العيون» لا تعني أن هذا المستشفى مخصص لمعالجة مرض العيون فقط إذ إننا نحتاج لفرشه وتجهيزه بالأدوات والكهرباء مما يدل على أنه مستشفى لعموم الأمراض وبصورة خاصة لأمراض العيون.

الرئيس: الكلمة للسيد احمد الأسعد

احمد الأسعد:

لقد اتفقنا مع اللجنة الصحية وراجعنا الحكومة فأجابت طلبنا فيما يتعلق بالجنوب من الوجهة الصحية وقد كفاني دولة رئيس الوزارة مؤونة البحث فيما يتعلق بتخصيص مستشفى تمين لأمراض العيون ولغيرها لأنني من الذين يعتقدون أن مع وجود معالجة أمراض العيون لا مانع يمنع من أن يكون المستشفى للصحة العامة.

أن مرض العيون ناتج عن قلة المياه وقد تفشى من جراء ذلك مرض التراخوما هذا ما قاله حضرة الزميل الدكتور يوسف حتي في تقريره طالبا إلى الحكومة أن تخصص للجنوب المبالغ اللازمة له فيخفف بذلك مرض العيون. ونشكر الحكومة على انتباهها إلى من يطالب بمصالح الجنوب ومن هنا يأتي الجواب على ما تفضل به حضرة الزميل الأستاذ حبيب أبي شهلا لما بحث قضية الصحة والاعتناء بها فذكر أن نواب الملحقات لا يطالبون ألا بالطرق ولا يهتمون ألا بالأشغال العامة وأنا أقول له فيما يتعلق بكلمة «ملحقات» التي وردت في كلامه إننا من قلب لبنان ولسنا من الملحقين يشاركني بذلك أخواني نواب سائر المناطق وإن هذه الكلمة هي ابنة افكار حضرة الزميل حبيب أبي شهلا.

أن قضية الصحة واهتمامنا بها لا ينقص بل يزيد عندما نطالب بالأشغال العامة ونهتم لها لان لها العلاقة الكبرى، عرفا وفنا، بالصحة العامة.

الرئيس: من يقبل بالبند السادس كما تلي عليكم بدون تعديل فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند السادس. البند السابع سيارات لتفريغ المراحيض والمستنقعات ٢٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند السابع. البند الثامن إنشاء مختبر حكومي للكيمياء والبكتولوجيا وقد ألغت اللجنة اعتماده.

من يقبل بإلغائه فليرفع يده

أكثرية

الرئيس: الغي البند الثامن - البند الثامن (جديد) مشرى سيارات جيب أو بيك اب للموازانات الصحية

٥٠٠٠٠ ل.ل. وقد عدلته اللجنة بزيادة كلمة «أو بيك اب».

من يقبل به كما ورد معدلا من اللجنة فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثامن الجديد معدلا، ألان الفصل الثالث - الحجر الصحي.

البند الأول - مصلحة الحجر الصحي ٨٨١٨٤ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الأول. البند الثاني المكافحة ١٩٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثاني. البند الثالث لوازم ونفقات إدارية ٢٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثالث. البند الرابع إنشاء محاجر صحية على الحدود ٢٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الرابع. ورفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة مساء على أن تعقد في الساعة الخامسة

من بعد ظهر نهار الجمعة الواقع في ١٢ آذار سنة ١٩٤٨.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

يوسف ضو

مدير مجلس النواب

رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد إسبر

الجلسة السادسة عشرة

المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم السبت الواقع

في ١٣ آذار سنة ١٩٤٨

فهرست

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - منح مأذونية ستة اشهر للنائب السيد أديب الفرزلي

٣ - المناقشة في الموازنة العامة لسنة ١٩٤٨

أ - وزارة الخارجية

ب - وزارة الزراعة

ج - وزارة الداخلية

عقد مجلس النواب جلسته السادسة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم السبت الواقع في ١٣ آذار سنة ١٩٤٨ برئاسة عطوفة صبري بك حماده وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قرعون ويوسف ضو. وتغيب السادة: حبيب أبي شهلا، حسين العويني، سليم الخوري، شبلي العريان، فريد الخازن، عدنان الجسر، كمال جنبلاط، مايز المقدم، موسى فريج، موسيس دركالوسيان، ندره عيسى الخوري، نصوح الفاضل، هنري فرعون، الدكتور يوسف فضول، يوسف كرم. واعتذر السادة: إبراهيم عازار، احمد البرجاوي، محمد الفضل يوسف الزين. وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: رياض الصلح رئيس الوزارة ووزير الداخلية بالوكالة، احمد الحسيني وزير العدل، حميد فرنجية وزير الخارجية، محمد العبود وزير المالية، سليمان نوفل وزير الاقتصاد الوطني والزراعة.

الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر؟

(سكوت)

الرئيس: صدق المحضر. لتتل الكتاب المقدم من النائب السيد أديب الفرزلي.

فتلا الكاتب الكتاب التالي:

عطوفة رئيس مجلس النواب الأفخم

يعرض أديب الفرزلي نائب البقاع لعطوفتكم ما يلي: حيث أفي مزعم على السفر إلى الولايات المتحدة والمكسيك وخلافهما لذلك أرجو إعطائي المأذونية المعمول بها قانونا. واقبلوا فائق احترامي.

في ١٠ آذار سنة ١٩٤٨

نائب البقاع

أديب الفرزلي

الرئيس:

من يوافق على منح السيد أديب الفرزلي مأذونية ستة اشهر فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

منح السيد أديب الفرزلي مأذونية ستة اشهر وأنا نتمنى له سفرا سعيدا. ألان ننتقل إلى جدول الأعمال فنبدأ بدرس موازنة وزارة الخارجية. ليتل تقرير اللجنة المالية عليها.

تقرير اللجنة المالية

على الباب السادس - ميزانية وزارة الخارجية

عقدت اللجنة المالية جلسات متعددة برئاسة الأستاذ وديع نعيم وحضور أكثرية الأعضاء ومعالي وزيري الخارجية والمالية ومعاونيهما لدرس الباب السادس - وزارة الخارجية. وبعد أن استمعت إلى بيانات معالي وزير الخارجية تبين لها أن وزارة الخارجية هي من الوزارات الجديدة التي لم تستقر فيها الأمور ألا منذ وقت قريب وإنها استكملت تمثيل لبنان في الخارج باستثناء روما وأثينا اللتين ستعمل على أن نمثل بهما قريبا جدا لما لهما من علاقات قوية معنا. كما وإنها ستنشئ قنصلية جديدة في أكرا التي لنا فيها جالية كبيرة.

ويسر اللجنة أن تعلن أن وزارة الخارجية هي من الوزارات الناجحة المنتجة فقد اشتركت بمؤتمرات عديدة كان لرأي ممثلها فيها القدر المعلى ويكفي ذكر رئاستنا للمجلس الاقتصادي العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة.

على أن في نية وزارة الخارجية الاقتصاد في نفقاتها ما أمكن فهي تعد مشروعا باختصار تمثيلنا في الخارج أن في أوروبا أو في أمريكا ولعل الوزارة تتمكن من تنفيذ برنامجها هذا في بحر هذه السنة.

وقد تقدمت وزارة الخارجية بمشروع منفرد لميزانيتها راعت فيه التنظيم الجديد الذي أدخلته على دوائرها

وتصنيف موظفيها على اعتبار أن لبعض دوائرها اتصالا دائما بالهيئات الدبلوماسية كدائرتي السياسة والتشريفات وغيرها. أي أن رئيس الدائرة أعطيت له رتبة مستشار مفوضية. وقد اعتمدنا في تقريرنا هذا المشروع الجديد المقدم من الوزارة الذي وافقت اللجنة عليه كما هو مبين أدناه:

الباب السادس - وزارة الخارجية

الفصل الأول - الإدارة المركزي

البند ١ - موظفو الإدارة المركزية، ورد خطأ في راتب المحرر في قسم الرموز والصحيح هو ٩٠٠ ل. ل. وأضيف اعتماد لرئيس قلم في الدائرة السياسية وقدره ١٦٢٠ ل. ل. وقد سقط سهوا. وصحح لقب سكرتير المفوضية الثاني في قسم الغرب بلقب رئيس دائرة بدون تغيير في الراتب. ألغت اللجنة اعتماد سكرتير مفوضية ٢١٠٠ ل. ل. واعتماد محرر ب ١٠٨٠ ل. ل. في دائرة اللبنانيين المغتربين.

فاصبح مجموع هذا البند ٣١٠١٣١ ل. ل.

البند ٢ - لوازم ونفقات إدارية: خفضت اللجنة الاعتمادات العائدة للفقرة ٢ برقيات وتلفونات من ٧٥٠٠٠ ل. ل. إلى ٧٠٠٠٠ ل. ل. وللفقرة ٤ مطبوعات ولوازم مكتبية من ٤٥٠٠٠ ل. ل. إلى ٣٠٠٠٠ ل. ل. وللفقرة ١١ نفقات شتى من ١٠٠٠٠ ل. ل. إلى ٧٠٠٠ ل. ل. وللفقرة ١٢ سجلات لقيد اللبنانيين المغتربين من ٥٠٠٠٠ ل. ل. إلى ٣٠٠٠٠ ل. ل. لإحصاء المغتربين في الخارج وقيدهم في سجلات خاصة تحفظ في الإدارة المركزية وفي المفوضيات. وللفقرة ١٣ نفقات شراء سيارات من ٢٥٠٠٠ ل. ل. إلى ٢٠٠٠٠ ل. ل. وهذه السيارات موجودة فعلا إنما لم يدفع ثمنها بعد.

فيصبح مجموع هذا البند ٢٢٢٠٠٠ ل. ل.

البند ٣ - المساهمة في نفقات المؤسسات الدولية ٢٢٣٦٥٠ ل. ل. بدون تعديل.

البند ٤ - نفقات تمثيل ١٠٠٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل.

البند ٥ - نفقات الوفود إلى مؤتمرات دولية ٢٠٠٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل.

وستكون من ضمنها نفقات وفدنا إلى المؤتمر البرلماني الدولي. حسب تصريح معالي وزير الخارجية.

البند ٦ - إعادة المهاجرين المعوزين إلى الوطن ٥٠٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل.

البند ٧ - الاشتراك في نفقات لجنة فلسطين ألغت اللجنة هذا البند على أن يخصص صندوق خاص لتمويل كل ما يتعلق بفلسطين.

البند ٨ - واصبح ٧ - نفقات الدعاية في الخارج ٣٥٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل .

البند ٨ - نفقات سرية ١٠٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل .

البند ٩ - جديد مصادرات واستملاكات للمصلحة العامة ٩٣٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل .

فيصبح مجموع الفصل الأول ١٢٤٣٧٨١ ل. ل.

الفصل الثاني - السلك الخارجي

البند ١ - الهيئة الدبلوماسية، صحت اللجنة راتب الملحق في مفوضية واشنطن من ١٥٠٠ ل. ل. إلى

١٨٠٠ ل. ل. ألغت سكرتيرا براتب ٢١٠٠ ل. ل. من الوفد لدى الأمم المتحدة، وقد احدث

هذا نظرا لتشعب أعمال منظمة الأمم المتحدة ولتخفيف العبء عن مفوضية واشنطن ولإحداث

الجمعية الصغرى للأمم المتحدة. وتلاحظ اللجنة أن هناك فقرة برواتب الموظفين الملغاة مراكزهم

وهم أما نقلوا إلى الإدارة المركزية أو استغني عن خدماتهم .

فيصبح مجموع هذا البند ١١٢٣٩٩٦ ل. ل.

البند ٢ - لوازم ونفقات إدارية، خفضت اللجنة الاعتمادين العائدين للفترتين الثانية: برقيات وتليفونات

من ٥٢٠٠٠ ل. ل. إلى ٥٠٠٠٠ ل. ل. والثالثة: مجلات وكتب ومؤلفات ولوازم مكتبية من

٣٣٥٠٠ ل. ل. إلى ٣٠٠٠٠ ل. ل. وصححت عنوان الفقرة الرابعة هكذا: نفقات السيارات

مع أجرة سائقها، وكذلك الفقرة (١٠) نفقات صيانة أملاك الدولة في خارج البلاد وهذه

الأملاك هي المفوضيات التي أصحت ملك الدولة، وزادت الاعتماد العائد للفقرة (٨) نفقات

إكمال فرش المفوضيات من ٥٠٠٠٠ ل. ل. إلى ٧٥٠٠٠ ل. ل.

فيصبح مجموع اعتماد هذا البند ٨٤٠٥٠٠ ل. ل.

البند ٣ - الهيئة القنصلية، ألغت اللجنة بالاتفاق مع الحكومة قنصلية جوهنسبورج .

فيصبح مجموع اعتماد البند ٣، ٣٢٥٢٣٦ ل. ل.

البند ٤ - لوازم ونفقات إدارية: خفضت اللجنة الاعتماد المخصص للإيجارات فقرة ١ من ٩٢٠٠٠ ل. ل.

ل. ل. إلى ٨٧٠٠٠ ل. ل. وللبرقيات والتلفونات فقرة ٢ من ٢٥٠٠٠ ل. ل. إلى ٢٠٠٠٠ ل. ل.

فيصبح مجموع هذا البند ١٥٢٠٠٠ ل. ل.

البند ٥ -

نفقات إنشاء البعثات ١٢٥٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل .

البند ٦ -

نفقات سفيرة ١٢٥٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل.

البند ٧ -

نفقات شراء دور للبعثات ٩٠٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل.

وهذا الاعتماد خصص لبناء مفوضية في طهران يضم إليه ما تبرعت به الجالية اللبنانية هناك وقدره ٩٠٠٠٠ ل. ل.

فيصبح مجموع الفصل الثاني ٢٧٨١٧٣٢ ل. ل.

ومجموع الباب السادس ٤٠٢٥٥١٣ يقابل هذا ٣٢٥٦٦٩٠ ل. ل. للعام الماضي أي بزيادة ٧٦٨٨٢٣ ليرة في هذه السنة ناتجة كما ذكرنا أعلاه عن استكمال التمثيل الخارجي ونفقات الوفود وغير ذلك. فاللجنة ترجو من المجلس الكريم التصديق على ميزانية الباب السادس وزارة الخارجية كما أقرتها.

بيروت في ١٣ آذار سنة ١٩٤٨

مقرر اللجنة المالية العام

بهيج تقي الدين

عبد الله اليافي: كنت أود أن يمهد وزير الخارجية لوزارته بكلمة حتى نعرف سبب الزيادات.

وزير الخارجية: لقد توسعنا في بحث هذه الموازنة أمام اللجنة المالية وقد بينت لها أعمال الوزارة في الحقلين الاقتصادي والسياسي كما أني بينت لها صعوبة تمثيل لبنان وضرورة تمثيله إذ أنه من ناحية مضطرب لان يكون ممثلاً في العواصم التي له فيها مصلحة سياسية ومن جهة ثانية بالرغم من صغره على اضطرار لان يكون ممثلاً في بعض المدن حيث لنا جالية كبيرة. أني اطمئن الزميل عبدالله بك اليافي على نقاط اعتقد انه أنه يجب أن يسألني عنها. الأولى وهو على حق فيها هي تعيين بعثة لبنانية دائمة لدى الأمم المتحدة وعندما تصوتون على هذا الاعتماد الذي خصصناه لها سنعين إنشاء الله ممثلاً دائماً لنا هناك ولقد بينت أسباب هذا العمل أمام اللجنة. الأمر الثاني أن وزارة الخارجية تسعى إلى اختصار كبير في النفقات إذا تمكنت من ذلك لأننا سنسعى إلى دمج مفوضيات بعضها ببعض ولقد وضعنا برنامجاً يؤمن تمثيل لبنان في كل أمريكا دون إنشاء مفوضيات جديدة وسأقدم هذا البرنامج إلى مجلس الوزراء وعند إقراره أنفذه. أما الأمر الثالث فهو إننا سنسعى لكي تتجه وزارة الخارجية ككل وزارات الخارجية في العالم وجهة اقتصادية أي تكون هذه الوزارة في خدمة اقتصاديات لبنان بصورة خاصة. ولقد بدأنا في العام الماضي بذلك إذ اوجدنا أسواقاً لبعض المنتجات واثناء أزمة القمح كنا على اتصال دائم بكل البلاد المصدرة لهذا الصنف وإذا تمكنا من تأمين حاجة البلاد منه فأظن أن هذا يعود بنوع خاص لجهود وزارة الخارجية طبعاً مع وزارة الاقتصاد. ولقد فكرنا أن ننشئ هيئة اقتصادية في كل دوائر الدولة لكي

نوجد تنسيقاً في العمل نستطيع بموجبه أن نؤمن حاجات البلاد وباقي الوزارات من الخارج بواسطة وزارة الخارجية. وأنا أَلان ندرس مشروعاً إذا تبين أنه بالإمكان عرضه على مجلس الوزراء فسنعرضه قريباً وهو أن يتقدم لبنان إلى جامعة الدول العربية باقتراح جعل وحدة جمركية بين دول الجامعة أو القسم الأكبر منها أي القسم الذي تربطه بإخوانه روابط جغرافية لأن لهذه الروابط كما لا يخفى عليكم أهمية كبرى ونحن ندرس هذا المشروع أَلان ليس فقط لفائدة لبنان بل لفائدة ومصلحة باقي الدول العربية وهو تقريباً كاتفاقات «البنكلس» benelux الاقتصادي وإذا كانت تربط هذه البلاد المخفضة روابط قوية تجعلها مجبرة على مثل هذا الاتفاق الحيوي فإننا نرى أن المسؤولين في أوروبا وأميركا قد لمسوا لمس اليد أنه لا يمكن أن تواجه الحالات الاقتصادية لما بعد الحرب من دون هذا التعاون. ولناخذ مثلاً أقوى من ذلك فإن فرنسا وإيطاليا العدوتان بالأمس تتشاوران أَلان لإنشاء وحدة جمركية. فإذا كان ذلك ممكناً أن يتم بين الدول العربية وإذا صدقه مجلس الوزراء فإننا سنأتي به إليكم.

هذه نظرة سريعة أحببت أن أعرضها للمجلس الكريم وإذا شاء أحد الزملاء أن يسألني عن نقطة غامضة أتي على استعداد للإجابة عليها.

الرئيس: أَلان نبدأ بتصديق بنود موازنة الباب السادس وزارة الخارجية الفصل الأول الإدارة المركزية البند الأول موظفو الإدارة المركزية وقد عدلته اللجنة فأصبح اعتماده ٣١٠١٣١ ل. ل. من يقبل به كما عدل فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول البند الثاني لوزارم ونفقات إدارية وقد خفضته اللجنة فأصبح ٢٢٢٠٠٠ ل. ل. من يقبل به كما عدل فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثاني - البند الثالث المساهمة في نفقات المؤسسات الدولية ٢٢٣٦٥٠ ل. ل. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية.

الرئيس: قبل البند الثالث - البند الرابع نفقات تمثيل ١٠٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية.

الرئيس: قبل البند الرابع - البند الخامس نفقات الوفود إلى مؤتمرات دولية ٢٠٠٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية .

الرئيس : قبل البند الخامس - البند السادس إعادة المهاجرين المعوزين إلى الوطن ٥٠٠٠٠٠ .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية .

الرئيس : قبل البند السادس - البند السابع الاشتراك في نفقات لجنة فلسطين وقد ألغته اللجنة .

عادل عسيران : هل لنا أن نعلم سبب إلغاء هذا البند .

وزير الخارجية : لا أظن أن عادل بك عسيران يعتقد أن إلغائه لتقصير منا تجاه فلسطين لكننا أردنا أن تكون قضية فلسطين قومية يشترك بها الجميع وتوضع لها ضريبة خاصة ويكون لها صندوق خاص أيضا .

الرئيس : من يقبل بإلغاء البند السابع فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس : الغي البند السابع - البند الثامن وقد أصبح سابعا نفقات الدعاية في الخارج ٣٥٠٠٠ ل . ل .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس : قبل البند السابع - البند الثامن نفقات سرية ١٠٠٠٠ ل . ل .

من يقبل به فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس : قبل البند الثامن - البند التاسع (جديد) مصادرات واستملاكات للمصلحة العامة

٩٣٠٠٠ ل . ل .

من يقبل به فليرفع يده

أكثرية

الرئيس : قبل البند التاسع ألان الفصل الثاني السلك الخارجي البند الأول الهيئة الدبلوماسية وقد علته

اللجنة فاصبح اعتماده ١١٢٣٩٩٦ ل . ل .

من يقبل به كما عدل فليرفع يده .

أكثرية

الرئيس : قبل البند الأول - البند الثاني لوازم ونفقات إدارية وقد عدلته اللجنة فاصبح اعتماده ٨٤٠٥٠٠

ليرة .

من يقبل به كما عدل فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثاني - البند الثالث الهيئة القنصلية وقد عدلته اللجنة فاصبح ٣٢٥٢٣٦ ل. ل.

من يقبل به كما عدل فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الثالث - البند الرابع لوازم ونفقات إدارية وقد عدلته اللجنة فاصبح ١٥٢٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به كما عدل فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الرابع - البند الخامس نفقات إنشاء البعثات ١٢٥٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند الخامس - البند السادس نفقات سفرية ١٢٥٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند السادس - البند السابع نفقات شراء دور البعثات ٩٠٠٠٠ ل. ل.

من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس:

قبل البند السابع، لقد انتهينا من موازنة وزارة الخارجية ألان ننتقل إلى درس موازنة الباب الحادي

عشر وزارة الزراعة. ليتل تقرير اللجنة المالية عليها.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على الباب الحادي عشر - وزارة الزراعة

اجتمعت اللجنة المالية برئاسة الأستاذ نعيم وحضور أكثرية الأعضاء ووزيري المالية والزراعة ومعاونيهما ودرست الباب الحادي عشر - ميزانية وزارة الزراعة.

من المسلم به أن لبنان بلد زراعي يعتمد أكثر أهليه في معيشتهم على ما تنتجه أراضيهم فلا غرو إذا رأت اللجنة نفسها تهتم بتشجيع كل ما يؤدي إلى تعزيز وتحسين الزراعة في البلاد وهذا ما جعلها تهيب بالحكومة أن تعمل على تنشيط هذه الوزارة التي كان نصيبها الإهمال من قبل الحكومات المتعاقبة تقريبا فالأساليب الزراعية المنبعة هي والمزارع لا يلقى العناية الكافية من المسؤولين حتى يأخذ بالأساليب الحديثة التي تزيد إنتاج البلاد وثروتها فقد أرصدت الحكومة في العام الماضي اعتمادا لإنشاء محطات للإرشاد الزراعي غير إنها مع الأسف لم تقم بتنفيذ هذا المشروع. وها هي اليوم تعود فتأتينا بطلب اعتماد آخر لنفس الغاية أي إنشاء مزارع نموذجية. الأمر الذي لا يسع اللجنة ألا الموافقة عليه ولعل الحكومة فاعلة في هذه المرة وصحيح أن الحكومة قامت بتنفيذ بعض مشاريع للري. وهي لو عممت هذه المشاريع في البلاد لما كنا اليوم بحاجة مثلا إلى استيراد غذائنا من الخارج.

وأنصافا للحكومة هذه المرة يجدر بنا القول أن الميزانية الحالية هي أفضل من سابقتها إذ نلمس فيها الرغبة لتحقيق بعض المشاريع الزراعية. كالعمل على التحريج في كثير من المناطق الجرداء وقسم منها قد حرج فعلا وهي لذلك قد أنشأت دائرة خاصة للغابات. والعمل على وقاية المزروعات من الآفات الزراعية التي سببت خراب بيوت الكثير من الناس. وستستقدم خبراء زراعيين من الخارج لتحسين زراعة الأثمار والحبوب والخضروات. غير أن اللجنة تمت على وزارة الزراعة أن يكون موظفوها من خريجي المعاهد الزراعية وان تعطى الأفضلية بين هؤلاء لحملة شهادات المعهد الزراعي الوطني.

وقد وافقت اللجنة على ميزانية هذه الوزارة كما سيبين أدناه:

الفصل الأول - الموظفون

البند ١ - الموظفون، حذفت اللجنة راتب الوزير وجعلته للذكر لانه يتناول راتبه من ميزانية وزارة أخرى. ألغت كاتباً براتب سنوي قدره ٦٠٠ ليرة آخر براتب ٧٢٠ ليرة وصححت اعتماد معاون رئيس قلم وقد سقط سهوا ١٢٠٠ ليرة سنويا. ألغت اللجنة وظائف ستة مأموري أخراج براتب ٦٠٠ ليرة ووظائف ٦٣ مراقب أخراج ٤٨٠ ليرة في مختلف المحافظات. وظيفة مأمور أخراج براتب ٧٢٠ ليرة في محافظة جبل لبنان لرغبة اللجنة في بقاء القديم على قدمه حتى تنتهي لجنة التنظيم من عملها.

فيصبح مجموع اعتماد هذا البند ٣١٩٠٠٠ بدلا من ٤٥٣٠٠٠ ليرة.

البند ٢ - الموظفون المساعدون والموظفون الموقتون. وافقت اللجنة على زيادة فقرة سابعة - دائرة الغابات:

٩ - مأمور احراج براتب شهري مقطوع ١٦٠ ل.ل. ١٧٢٨٠ ل.ل.

٤٨ - حارس احراج ١٤٠ ٨٠٦٤٠

١٤ - حارس براتب شهري ٤٢ ٧٠٥٦

وبمبلغ قدره ١٠٤٩٧٦ ل.ل.

واصبح مجموع هذا البند ٢٣٧٥٩٠ ليرة بدلا من ١١٩١٤٢ ليرة.

البند ٣ - لوازم ونفقات إدارية حذفت اللجنة الفقرة ٥ مفروشات ١٠٠٠ ل.ل. وخفضت الاعتماد

العائد للفقرة السادسة والتي أصبحت الخامسة نقل وانتقال من ١٩٠٠٠ ل.ل. إلى ١٥٠٠٠ ل.ل.

ل.ل. والفقرة السابعة والتي أصبحت سادسة إصلاح سيارات من ٧٠٥٠٠ ل.ل. إلى ١٥٠٠ ل.ل.

ل.ل. إلى ٢٠٠٠ ل.ل.

فاصبح مجموع هذا البند ٢٨٥٠٠ ليرة بدلا من ٣٦٥٠٠ ليرة ومجموع الفصل الأول ٥٨٥٠٩٠ ل.ل.

الفصل الثاني - الأشغال الزراعية

البند ١ - قسم الغابات ١٩٠٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند ٢ - قسم الأشجار المثمرة والمشاتل والمختبرات الزراعية ٣٦٢٥٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند ٣ - قسم وقاية المزروعات من الأمراض النباتية ٢٠٥٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند ٤ - قسم وقاية الحشرات والحجر الصحي الزراعي ١٩٥٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند ٥ - قسم التصدير ١١٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند ٦ - قسم الطب البيطري وتربية الحيوانات خفضت اللجنة الاعتماد العائد للفقرة الثانية ثمن أدوية

وأدوات للمكافحة والبيطرة من ٢٠٠٠٠ ل.ل. إلى ١٥٠٠٠ ل.ل. وزادت اعتماد الفقرة

الرابعة بإيجارات من ٢٠٠٠ ل.ل. إلى ٣٠٠٠ ل.ل. وألغيت الفقرة الخامسة بناء لخليل النزو

٤٥٠٠٠ وخفضت الاعتماد العائد للفقرة السادسة التي أصبحت خامسة مشترى خيول من

٥٠٠٠٠ ل.ل. إلى ٣٠٠٠٠ ل.ل.

فيصبح مجموع هذا البند ١٢٨٠٠٠ ل.ل. بدلا من ١٩٧٠٠٠ ليرة لبنانية.

البند ٧ - قسم تربية دود الحرير ١٥٠٠٠ ل.ل. بدون تعديل.

البند ٨ - إصلاح الآلات الزراعية وإنشاء محطات للتراكتورات ألغت اللجنة هذا البند لأنها رأت أن لا

لزوم لوجود تراكتورات خاصة في المناطق الزراعية.

البند ٩ - والذي أصبح ٨ جوائز وإعانات ٧٤٥٠٠ ل. ل. بدون تعديل.

البند ٩ - جديد - نفقات خبراء ٤٠٠٠٠ ليرة بناء على طلب الحكومة.

وبذلك يصبح مجموع الفصل الثاني ٨٦١٠٠٠ ل. ل. بدلا من ١٠٦٥٠٠٠ ل. ل.

فيكون مجموع الباب الحادي عشر ١٤٤٦٠٩٠ ل. ل. بدلا من ١٦٧٣٦٤٢ ل. ل. يقابل ١٣٣٤٣٥٤ ل. ل. في السنة الماضية.

فاللجنة ترجو من المجلس الكريم التصديق على هذا الباب كما عدلته.

بيروت في ١٠ آذار سنة ١٩٤٨

المقرر الخاص - رئيس اللجنة المالية

وديع انطوان نعيم

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيان

عادل عسيان: أرجو من حضرة وزير الزراعة أن يشرح لنا سياسة وزارته.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الزراعة

وزير الزراعة: عطوفة الرئيس سادتي اعتقد أن سياسة وزارة الزراعة توجز بكلمات صغيرة المادة التي تمكن وزارة الزراعة من زيادة الإنتاج وهي المادة التي تمكنها من القيام بإعمال زراعية ففي هذه السنة تطلب الوزارة لهذا الهدف اعتمادا يزيد عن الماضي ثلاثمائة ألف ليرة. أن الهدف من هذا الاعتماد هو جمع الجهود المبذولة في المناطق الزراعية لإنشاء مزارع انموزجية يشرف عليها مهندسون زراعيون يعتنون بالمزروعات وأنواعها والأبقار والمواشي. وتكون لدى هؤلاء المعدات اللازمة لهذا الغرض كما انهم يساعدون المزارعين الذين لا يمكنهم تحسين أرضهم لفقرهم أو لعدم خبرتهم. قد يبدوا هذا البرنامج صغيرا أني اعتقد أن الوزارة إذا توفقت به توصلت لزيادة عدد الأشجار التي توزع مجانا أو بأثمان رخيصة على المزارعين وكذلك يزيد عدد الدواجن ونوعها من جراء تطبيقها ومكافحة الأمراض المتعلقة بها واعتقد أن هذا يكفي. وهناك أمر لم يأتي ذكره في الموازنة وهو انه طلب إلى خبراء أتوا من أميركا في السنة الماضية أن يضعوا التقارير الكافية عن اقتصاديات البلاد وكذلك طلبت إلى مؤسسة جيب إمعان النظر بصورة خاصة في إمكانيات البلاد الزراعية ولقد استلمنا كل هذه التقارير والوزارة تستعد لاختذ خلاصة عنها لتهيء على أساسها مشروعا يقدم إلى مجلس الوزراء لدرسه ومن ثم يعرض على مجلسكم الكريم وسنطلب إذا احتجنا إلى تطبيقه اعتمادات إضافية.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيان

عادل عسيران: حضرة الرئيس لقد استمعت بإصغاء وأمعان إلى ما أدلى به حضرة وزير الزراعة عن سياسة وزارة الزراعة وعن رغبته الصحيحة التي يرمي منها إلى وضع أساس صحيح يبني عليه في المستقبل وكذلك استمعت إلى الشق الثاني من كلمته وهو رغبته في استخلاص ما يمكن استخلاصه من التقارير المقدمة إلى وزارته وما ينفع البلاد منها. كل هذا جيد وجميل ولكن نعلم جميعنا بأنه أنشئت في لبنان عدة مشاريع للري في القاسمية والبقاع وغيرها واعتقد أن المشروع الأول يتمكن خلال سنة أن يروي مائة ألف دمن كما أن مشروع راس العين يروي كثيرا من الأراضي التي بدئ برأيها منذ سنتين. ومشروع اليمونة وهو خطير جدا ويمكن أن يروي مساحات شاسعة وهناك على ما اعلم مشروع في البقاع ألا أنه بالرغم من إنشاء هذه المشاريع كلها نرى أن المزارعين لا يقدمون على إنماء ثروة لبنان الحقيقية وانهم يكتفون بزراعات تقليدية اعتادوا هم وآباؤهم عليها ليستفيدوا سريعا وموقتا. ولكن علينا نحن أن ننظر خلال مصلحة الدولة لا الأفراد فإذا دأبت الوزارة على درس عمل فيجب أن يذهب مندوبون من قبلها إلى مختلف المناطق لدرس أحوال المزارعين وللمعرفة الأسباب التي تجعلهم لا يقومون بإنشاءات تمكن لبنان من تصدير المنتجات إلى الخارج فيتحسن بذلك ميزانه التجاري الذي هو بخلل الآن والزراعة أهم مورد رئيسي له. أن دراسة من هذا النوع تمكن الحكومة من العمل المثمر فالخبراء لديهم من المعرفة الفنية والمعلومات القيمة ما يفيد هذا البلد ولكن لبنان لا يحتاج إلى كبير عناء فمساحاته ليست كالولايات المتحدة ومناخه معروف تربته لا تحتاج لمجهود كبير لمعرفة نوعها وما يمكن أن تنتجه إذ أنه حصلت تجارب عرفتنا كل هذه الأشياء وما يمكن أن ينتج لبنان وما يحسنه وبهذه الطريقة نتمكن من اتباع سياسة مفيدة منتجة وخلال مدة قصيرة نتمكن من تحسين زراعة لبنان أن المشاتل غير ضرورية بحد ذاتها ولكنها يجب أن تكون من برنامج شامل يوضع بشكل جلي عملي هيء له المال اللازم. أن التجارب من هذا النوع لا يمكن أن تكون فاشلة وأنا اعتقد إنها تأتي بأحسن النتائج لأنها أتت بنتائج طيبة في غير هذه البلاد فلم لا في هذا البلد. أن تطور العالم يسير بخطى سريعة كما يعلم معالي الوزير ونحن لا نزال هنا في لبنان نداب ونسير على خطط قديمة أي اعتقد أن الإرشاد هو أهم نقطة يجب أن نهتم بها لرفع مستوى تفكير الفلاح وبذلك يطبق النظريات بشكل عملي ويجب أن نساعد الفلاح فهو في ضيق مادي فإذا ما درست الوزارة الفلاح من جميع النواحي تمكنت من مساعدته وهناك ناحية فنية الفت نظر الوزير أليها وهي أنه يجب أن نكثر من المهندسين ليعلموا الفلاح أصول الزراعة فإذا ما عملنا عملا من هذا النوع حصلنا على احسن النتائج هذا ما أرجو أن تهتم به الحكومة منذ اليوم.

الرئيس: الكلمة للسيد يوسف ضو

يوسف ضو: سيدي الرئيس - أثناء درس موازنة وزارة الخارجية صرح لنا معالي وزير الخارجية أن الحكومة

كانت اتفقت مع العراق على تصدير الموز والليمون وان العراق رفضت الليمون لانه يوجد فيه المرض المسمى بدودة أو حشرة البحر الأبيض المتوسط. ولقد وجدنا في وزارة الزراعة اعتمادات لمنح وغيرها أفلا يرى معالي وزير الزراعة أن تلغى هذه الاعتمادات وان تخصص لمكافحة الحشرة المسماة بحشرة البحر الأبيض المتوسط.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قزعون

رفعت قزعون: تكلم معالي وزير الزراعة عن البرنامج الزراعي باختصار وتكلم حضرة الزميل عادل بك عسيران عما يؤول إلى إنماء الزراعة، وأنا أريد أن أقول كلمة فيما يختص بالحكومة من جهة السياسة الزراعية العامة: في موازنة هذا العام، عندما درسنا موازنات الوزارات، وجدنا أن هناك زيادة محسوسة ودرسا ملموسا في وزارة الصحة أو غيرها من الوزارات. وأما وزارة الزراعة فلم نجد في اعتمادها سوى زيادة ٣٤٠ ألف بينما هناك زيادات كبيرة في سائر الوزارات مما يدلنا على أن الحكومة المحترمة لا تعتني العناية الكافية بوزارة الزراعة ولا تعير هذه الناحية اهتماما كبيرا. بيد أن وزارة الزراعة، في نظري، تستحق أن يرصد لها اعتماد أكبر من اعتمادات سائر الوزارات لان حياة لبنان الاقتصادية تقوم على الزراعة. أني الفت نظر وزارة الزراعة إلى ستة بنود أتخيلها عمليا انها تحي الزراعة في لبنان وتنميتها إذا طبقتها وتوجهت الزراعة بموجبها. فتتحسن حالة الإنتاج عندئذ ونصبح بغنى عن الالتجاء إلى منتج الغير.

لقد أجاد حضرة الزميل عادل بك عسيران عندما قال إننا لا نزال نستعمل في الزراعة الطرق البديية القديمة. أما البنود الستة التي أتخيلها فهي:

١ - توحيد الأراضي. أنا املك مثلا عدة قطعات من الأرض في «قب الياس» ولا أتمكن من استثمارها استثمارا مجديا لثفرقها عن بعضها. ولكن متى توحدت فمن المؤكد أن يزداد الإنتاج.

٢ - الري. ليس الري على أتمه في لبنان، وبالمناسبة قال الزميل عسيران أن للبقاع مشروعا للري وهذا خطأ إذا أنه حتى الآن لا يوجد في البقاع الجنوبي أي مشروع للري.

٣ - تحسين البذار وتأصيله. لو كانت تدرس وزارة الزراعة قضية تحسين بذار البطاطا لما أتننا في السنة الماضية ببذار موبوء ترك حشرات في أرضنا مما اضطر الفلاح إلى عدم زراعة ارضه، وكذلك اتتنا الوزارة ببذار القمح، وكنا نظن انه لخير الفلاح، فلم ينبت منه إلا رבעه و٧٥٪ ماتت في الأرض لان البذار الذي جيء به من الخارج مدروس على المكينات واكثر الحب مكسور. ومن المعلوم أن الحبة المكسورة لا تنبت. فلو درست الحكومة مسألة البذار لجاء بنتيجة حسنة.

٤ - توفير الأواثل الزراعية للفلاح.

٥ - فتح المدارس الزراعية في المناطق الزراعية، لقد أوجدت الحكومة مدرسة زراعية في بيروت وهي ليست منطقة زراعية. فأني غضاضة على الحكومة لو أوجدت هذه المدرسة في البقاع أو في الجنوب أو في أي منطقة زراعية أخرى؟

٦ - إرشاد الفلاح. نرى أن أكثر المزارعين يتركون مناطقهم الزراعية ويأتون لبيروت للعمل وما هذا الإقبال على المدن ألا نتيجة لقلة المشاريع في سائر المناطق. إذ أنه لو وجد مشروع للري في إحدى المناطق لامتنع العامل عن المجيء إلى المدن بل يبقى قريبا من أرضه وبذلك تتحسن حالة الزراعة.

هذا ما أردت أن الفت نظر معالي وزير الزراعة إليه. ثم أعود أقول أن زيادة ٣٤٠ ألف ليرة لوزارة الزراعة غير كافية ويجب أن يزداد اعتمادها بالملايين.

الرئيس: الكلمة للسيد جورج زوين

جورج زوين: ليسمح لي المجلس الكريم أن أوجه سؤالاً إلى معالي وزير الزراعة: من المعلوم أن في البلاد آفة قد فتكت بشجر الزيتون أتلفت الموسم في كافة المناطق وأضاعت على اللبنانيين أكثر من ثلثي الموسم. وللان لم نلمس نتيجة فعالة لاهتمام وزارة الزراعة في مكافحة هذه الآفة. لقد راجعناها أكثر من مرة بهذا الأمر فكانت تجيب بأنها ستسأل غدا من يطهر الزيتون. ومضت سنتان على هذه الحالة ولم نرى مأمورا واحدا دخل بستان زيتون. بناء على ما تقدم أرجو من معالي وزير الزراعة أن يعير هذه المسألة اهتماما جديا وان يصار إلى مكافحة هذا المرض الفتاك.

الرئيس: الكلمة للسيد خليل أبو جودة

خليل أبو جودة: أرى أن سياستنا الزراعية يجب أن تتجه إلى زيادة الإنتاج من جهة وإلى إيجاد أسواق خارجية لتصريف هذا الانتاج. أن زيادة الإنتاج تقوم على توفير المواد اللازمة لتغذية الأرض وبهذا نوفر مبالغ كبيرة من المال الذي نستورد به ما نحتاج إليه من الحبوب من الخارج ويوفر لنا أيضا النقد النادر الذي يدفع ثمننا لهذه الحبوب.

أما قضية تصدير إنتاجنا إلى الخارج فهذه مسألة هامة. لقد تفضل حضرة الزميل يوسف ضو وقال: أن العراق تريد أن تشتري البرتقال اللبناني شرط أن يكون سليما من الحشرات والآفات.

ومصر أيضا تدعي إنها كانت تشتري من عندنا التفاح لو كان سليما من الأمراض. وهناك قضية غير الحشرات فعندما كنا في العراق تحدثنا بهذا الموضوع مع وزيرنا المفوض هناك الذي يبذل أقصى الجهود لإيجاد أسواق للبرتقال في بغداد فكان العائق الأول وجود برتقال هناك وان

المزارعين العراقيين لا يريدون أن يزاحم البرتقال اللبناني برتقالهم في عقر دارهم وهذا من حقهم كما إننا لا نحب نحن أيضا أن يزاحمنا أحد في بلادنا على منتوجنا المحلي ولكن موسم البرتقال في العراق ينتهي في شهر شباط وأسعاره هناك مرتفعة جدا حتى أن الحبة منه تباع بـ ١٥ فلسا بينما يباع الكيلو عندنا بـ ١٥ غرشا. فلو كانت الحكومة، على حد قول معالي وزير الخارجية، الذي صرح بأن الحكومة ستتهم بتصدير منتوجات لبنان وإيجاد أسواق خارجية للفاكهة، تتفق مع حكومة العراق على أن ترسل إلى هنا موظفين أخصائيين يراقبون تطهير البرتقال على حساب حكومتنا على شرط أن تقبل الحكومة العراقية بإدخاله للعراق فماذا يمنع حكومتنا من أن تدفع نفقات ورواتب الموظفين وان تنشأ محطة تطهير على الحدود يكون همها تطهير البرتقال بدلا من أن نرسل البضاعة إلى العراق ومن ثم تعاد إلينا لأنها موبوءة.

وما يقال عن تصدير البرتقال للعراق يصح أن يقال عن إرسال التفاح لصر ماذا يمنع الحكومة من إرسال عمال للتطهير على الحدود الفلسطينية؟ فإذا فعلت ذلك يستطيع لبنان أن يصدر الفائض من البرتقال والتفاح إلى هذين البلدين. أريد أن اعلم ما هو جواب الحكومة على هذا الموضوع؟ وما إذا كانت قامت بالمفاوضات بهذا الشأن وما هي الأجوبة التي وردت عليها؟

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي

أديب الفرزلي: أحاطب حضرات الزملاء واذكرهم باليوم الذي رددت هذه القاعة صدى أصواتهم بخصوص القمح ويجب ألان أن يتذكروا أن هذه الميزانية هي ميزانية الرغيف وبالمناسبة اشكر معالي وزير الزراعة على تقدم وزارته في الحقل الزراعي هذه السنة عن السنة الماضية. لكن ابدي ملاحظة: إذا شاءت وزارة الزراعة أن تنصرف عن سياسات الوزارات الأخرى السابقة أي سياسات الكراسي والطاولات وصرف المعاشات فهناك طريق طالما دللنا عليه بإصبعنا وما عليها ألا أن تسلكه. في البلاد أكثر من ثلث الأراضي الزراعية مملوكة من الحكومة اسمها مشاعات، فبالله عليكم قولوا لنا ماذا تغل هذه الأرض؟ فلو تعاونت وزارة الزراعة مع وزارة المالية وأجرتا توحيدا لهذه الأراضي فأؤكد لكم أن الإنتاج يزيد أضعافا أما إذا بقيت مجزئة فلا تنتج شيئا واليكم مثلا قرى كامد اللوز والقرعون وجب جنين فيها أراض منبسطة شاسعة لكنها لا تنتج شيئا لأنها مجزئة وإذا تقدم الفلاح منها ليزرعها سجن والحكومة لا تستعملها فتبقى بورا لا تعطي أي فائدة. فأما أن تستعملها الحكومة وأما أن تعطيتها للمزارعين لاستثمارها. هذه الثلاث قرى أوردتها على سبيل المثال وهناك في لبنان مئات من هذا النوع وبلدي جب جنين فيها مبذر ٦٠٠ دونم من الأرض المشاعية وهي أرض سهلة فلا يجزؤ الفلاح على أن يتقدم منها للسبب الذي ذكرته.

أن هذا العمل لا يكلف الحكومة شيئاً بل يتطلب تعاوناً بين وزارتي المالي والزراعة ليصار إلى استعمال هذه الأراضي لكي تصبح منتجة. يقولون لنا سوف نعمل ولكن أقول لكم يجب أن نخلص من كلمة سوف نعمل لأن هذه الميزانية حساسة فربما فوجئنا بعد سنة بحوادث عالمية نتشوق فيها إلى الخنطة، وتذكرون يوم وقعنا الاتفاقية المالية كيف بدأنا نشكو من قلة الخنطة. فلو اتبعنا هذه الطريقة منذ الآن ل زاد إنتاج لبنان الزراعي واصبح يسد حاجته دون أن يلجأ إلى الاستيراد من الخارج. أني أتمنى على الحكومة أن تسرع إلى إيجاد طريقة لهذه الأراضي غير الموحدة. فهل تعتقد يا معالي الوزير أن بذار ٥٠ دونم من الأرض موزع على ١٥ قطعة تنتج كما لو كانت موحدة؟ فتشوا في الدوائر العقارية عن الأراضي غير الموحدة ووجدوها فيزيد الإنتاج. هناك قرى ممسوحة ومهيأة للتوحيد يراجع أصحابها بشأنها ويقدمون العريضة للمراجع المختصة ولا نرى نتيجة. يجب أن نخرج من القول إلى شيء يسمى عملاً. واشكر لمعالي وزير الزراعة تفكيره بالتجدد في موازنة الزراعة هذه السنة والخروج على الميزانية القديمة الأمر الذي يدلنا على أن وزارة الزراعة تسعى لإيجاد مشاريع أكثر إنتاجاً.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران

عادل عسيران: ذكرني وكلفني حضرة الزميل أمين بك نخلة بأن أبحث ببضع كلمات زراعة التبغ.

أن زراعة التبغ في هذا البلد، بالرغم من أن أكثر إنتاجها يستهلك محلياً، تشكل ناحية رئيسية من زراعة البلاد واصبح بإمكان اللبنانيين بعد أن أتقنوا هذه الزراعة أن يصدروا كمية كبيرة من التبغ إلى الخارج. أن ارض لبنان من احسن الأراضي لزراعة هذا الصنف ولو بذلت وزارة الزراعة بالاتفاق مع وزارة المالية المساعي لتوسيع مساحة زراعة التبغ ولارشاد الفلاح إلى الطرق الصحيحة لتمكن لبنان من تصدير كمية كبيرة من التبغ ولتمكنت الحكومة من سد عجز كبير من عجز ميزانها التجاري. فلو كلفت الحكومة اللبنانية بلسان وزير الزراعة المفوضيات حيث يوجد التمثيل لدرس إمكانية التصدير أو أوفدت أشخاصاً إلى مختلف البلدان لتصرف تبغ لبنان في الأسواق الخارجية لزادت الزراعة أضعافاً. أنا وحضرة الزميل أمين بك نخلة نلفت نظر معالي وزير الزراعة إلى هذه النقطة الحيوية ونرجو من الحكومة أن تهتم بها لكي تحصل البلاد على الفائدة المرجوة التي شرحتها.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الزراعة

وزير الزراعة: أن وزارة الزراعة تأخذ علماً بملاحظات حضرة الزميلين القيمة أرجو أن يأتي البرنامج الذي تكلمت عنه حاوياً كل ما جاء في هذه الملاحظات.

الرئيس: الآن ننتقل إلى درس بنود موازنة وزارة الزراعة. الكلمة للسيد عبدالله اليافي.

عبد الله اليافي: لفت نظري في البند الأول، الموظفون، سطر جاء فيه « ألغت اللجنة كاتبا براتب سنوي قدره ٦٠٠ ليرة آخر براتب قدره ٧٢٠ ليرة وصححت اعتماد معاون رئيس قلم وقد سقط سهوا ١٢٠٠ ليرة سنويا ألغت اللجنة وظائف ستة مأموري احراج براتب ٦٠٠ ليرة». فانتقلت إلى الميزانية العامة فلم أجد فيها اعتمادا لوظيفة معاون رئيس مما دلني على أن نتيجة هذه الفقرة الواردة في تقرير اللجنة هي أن تلغي وظائف ستة مأمورين ليستفيد منها كاتب واحد وقد اصبح رئيس قلم أي انه يقفز ست درجات دفعة واحدة. قالت اللجنة أن اعتماد سقاط سهوا واقترح أن يبقى اعتماد البند الأول كما ورد من الحكومة.

الرئيس:

الكلمة للسيد وديع نعيم رئيس اللجنة المالية.

وديع نعيم:

تعلمون أن الموازنة وصلت إلى اللجنة متأخرة جدا مما حمل اللجان على أن تجتمع قبل الظهر وبعده لإنجاز درسها ولم يكن هذا بالأمر اليسير لان أعضاء كل لجنة كانوا يدرسون ويناقشون في كل بند من البنود ولكن رأينا اختصارا للوقت أن تكتب الأرقام دون تدقيق في جميع البنود فإذا حصل أغلاط أو تقصير، خصوصا مثل التي لفت نظرنا إليها حضرة الزميل عبدالله اليافي، فقد حصل مثلها في باقي الوزارات ولم يلفت حضرته النظر إليها إلا أن هذه العبارة قد استلفتت نظره ولا اعلم لأي سبب بينما لم تلفت نظري أنا لأنها ليست بندا جديدا واترك له تقدير ذلك وعلى كل الكلمة الأخيرة لهذا المجلس فإذا رأى من وجوب لبقاء هذا الاعتماد فله ذلك أما ما قاله حضرة الزميل من أن اللجنة ألغت وظائف ستة مأمورين فهذا غير واقع بل جل ما في الأمر أن ستة موظفين كانوا مقيدين في الملاك الدائم ورأت اللجنة أن تنقلهم مؤقتا.

أني لاحظت أثناء ردي على كلمة حضرة الزميل عبدالله اليافي بك شيئا من الامتعاض فإذا كان في كلامي ما يراه ماسا به أي ارجع عنه.

الرئيس:

الكلمة للسيد احمد الأسعد

احمد الأسعد:

القضية بسيطة وتقديرها يعود للمجلس كما تفضل وقال حضرة الزميل وديع بك نعيم. والملاحظة التي تقدم بها حضرة الزميل عبدالله بك اليافي ربما تكون بمحلها. فإذا كان هذا الموظف يستفيد وحده من تعديل البند الأول فلا بأس من حذف هذا الاعتماد وارى أن يصوت المجلس على اعتماد البند الأول كما ورد من الحكومة حتى لا يحمل استفادة موظف ما بصورة غير مشروعة.

الرئيس:

الكلمة للسيد رفعت قزوعون

رفعت قزوعون: أنا لا أؤيد ما جاء في ملاحظة حضرة الزميل عبدالله بك اليافي، بل اعتقد أن في هذا الحذف توفيراً على الخزينة. ومن جهة ثانية أعطي حضرة الزميل الحق فيما إذا كان يقصد من حذف هذه

الوظائف إفادة هذا الموظف فقط. إنما نحن أثناء درس الميزانية نحذف موظفين ونترك للحكومة حق تقدير الموظف الذي يستحق أن يكون رئيس قلم وهي ساهرة على ان لا تعطي وظيفة معاون رئيس قلم إلى كاتب. لهذا السبب أخالف حضرة الزميل عبدالله بك اليافي في ملاحظته أؤيد ما جاء في كلمة حضرة الزميل وديع بك نعيم من إننا حذفنا هذا الاعتماد للتوفير أسوة بباقي بنود الميزانيات ونترك تقدير المستحقين للحكومة. واطلب من المجلس الكريم أن يصدق على البند الأول كما عدلته اللجنة المالية.

الرئيس: الكلمة للسيد بهيج تقي الدين

بهيج تقي الدين: لا اعتقد أن هنالك مجالا للتوسع بهذه القضية إذ إننا أمام مشروع موازنة لم يرد فيه معاون رئيس قلم وقد جاء التقرير على هذا الشكل والذي فهمناه من رئيس اللجنة المالية هو انه ذكر خطأ وليست هي المرة الأولى التي يحصل فيها مثل هذه الأخطاء المطبعية لذلك أرجو أن يلغى هذا المركز دون أن نتوسع بهذا الأمر.

وزير الزراعة: لا ترى وزارة الزراعة معنى لعبارة ورد سهوا وتفقيد بمشروعها.

وزير المالية: الفت نظر المجلس إلى قضية مبدئية وهي أن التصويت على اعتماد لا يعني شيئا أي لا يتعلق بترقية موظف أو تصنيفه أي الفت نظر الأستاذ عبدالله بك اليافي إلى انه ليس من الضروري ترقية موظف لمجرد وجود الاعتماد.

بهيج تقي الدين: حضرة وزير المالية يشير نقطة لا علاقة لها بالموضوع ونرد عليه أن كل ما يجري في نطاق الترقية خارج عن القانون.

وزير المالية: آسف أن يقول حضرة الزميل الكريم أن كل ما يجري مخالف للقانون وإننا على استعداد للاحتكام إلى المجلس بكل قضية.

أمين نخلة: تقرير اللجنة موجود بين أيدينا والمجلس حاضر أي أرجو من الرئاسة عرض القضية للتصويت فأما الإنقاء أو الإلغاء.

الرئيس: الكلمة للسيد خليل أبو جودة

خليل أبو جودة: قال رئيس اللجنة المالية انه ليس هناك خطأ واحد في التقرير بل أخطاء فالذي ينظر إلى هذا التقرير يعتقد أن كل المراقبين قد ألغيت مراكزهم ومع وجود سبعين نقول أن الاحراج تقطع وبالأمس حصلت بعض الاعتداءات لهذا السبب. ولكن ما أردت أن أقوله أن هذه المراكز لم تذكر بصراحة في التقرير ليعرف المجلس على ماذا يصوت أرجو أن يصحح ذلك وان يقال نقل هؤلاء إلى قسم الغابات.

الرئيس: الكلمة للسيد أديب الفرزلي

أديب الفرزلي: اعتقد أن العبارة التي أشار إليها حضرة الزميل خليل بك أبو جودة والمتعلقة بالإلغاء تعني أن المراقبين لم يعودوا في الميزانية أي لم يعودوا في الملاك. فإذا كان المقصود هذا أني أقول أما انهم يعملون فيجب أن يقبضوا وأما انه لا حاجة لهم فليصرفوا أما أن يبقى أحد الناس متأرجحا تحت رحمة قرار الطرد أو الإبقاء فهذا لا يجوز.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الزراعة

وزير الزراعة: حضرة الرئيس يوجد في وزارة الزراعة مأمورون للمحافظة على الاحراج وموظفون موقتون أي براتب مقطوع ورأي وزارة الزراعة أن تجعلهم براتب أساسي فقالت اللجنة المالية أنه يجب أن يظلوا كما هم حتى ترى لجنة التنسيق رأيها فيهم.

الرئيس: الكلمة للسيد احمد الأسعد

احمد الأسعد: أن القضية قد استوقفت نظري وان ملاحظة الأستاذ عبدالله بك الباني بمحلها وقد أعطى رئيس اللجنة المالية الرأي للمجلس وما قاله معالي وزير الزراعة واضح أني أرى أن الحق مع اللجنة فطالما انهم كانوا على وضع فليبقوا عليه حتى تنهي لجنة التنسيق عملها. ثم أني أرى أن البحث تطور واخذ شيئا من الحدة بين الزميل الأستاذ بهيچ تقي الدين ومعالي وزير المالية الشيء الذي ما كنت احب أن يحصل.

الرئيس: الرئاسة تطرح عليكم التقرير اولا فإذا سقط تعديل اللجنة نرجع إلى مشروع الحكومة. من يوافق على البند الأول كما عدلته اللجنة فليرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط البند الأول كما عدلته اللجنة. البند الأول من الفصل الأول الموظفون ٤٥٣٠٠٠ ل.ل. من يقبل به كما ورد في الموازنة فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الأول - البند الثاني الموظفون المساعدون والموظفون الموقتون وقد زادته اللجنة فاصبح ٢٣٧٥٩٠ ل.ل.

من يقبل به كما عدل فليرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبل البند السابع - البند الثامن إصلاح الآلات الزراعية وإنشاء محطات للتركورات وقد ألغته اللجنة: الكلمة لمعالي وزير الزراعة.

وزير الزراعة: حضرة الرئيس لقد طلبت الحكومة اعتمادا لاجل شراء حصادات وتركبورات للعمل في المزارع المنوي إنشاؤها وإنها ألان تطلب من المجلس الكريم أن يحتفظ بهذا الاعتماد وان لا يوافق على الإلغاء لتتمكن من العمل.

الرئيس: لقد ألغت اللجنة البند الثامن وتطلب الحكومة إبقاءه لانه ضروري أظن أن معاليه يقبل بإبدال عنوانه فيصبح مشتري تركبورات.

احمد الأسعد: أريد أن أسال معالي الوزير عن قضية التركبورات هذه فهل ستشتريها لحسابها أم إنها ستعطى للمزارعين؟

وزير الزراعة: تملك الوزارة تركبورا واحدا يعمل في مختبر صور وتفكر ألان بشراء تركبورات للبقاع والشمال وهدفها من ذلك مساعدة الفلاح الصغير لزيادة الإنتاج.

الرئيس: من يوافق على إلغاء البند الثامن فليرفع يده.

أقلية

الرئيس: سقط الإلغاء من يقبل بالبند الثامن كما ورد من الحكومة في مشروع الموازنة وقدره ١٧٥٠٠٠ ل. ل. على أن يصبح عنوانه كما يلي: مشتري الآلات الزراعية وإنشاء محطات للتركبورات فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند الثامن - البند التاسع وقد كان ثامنا جوائز وإعانات ٧٤٥٠٠ ل. ل. من يقبل به فليرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند التاسع - البند العاشر جديد نفقات خبراء ٤٠٠٠٠ ل. ل. الكلمة للسيد وديع نعيم. مع الأسف لا توجد في البلاد لجان تقوم بمهمات للتوجيه الزراعي وقد طلبت الحكومة هذا الاعتماد لأن الوزارة قد طلبت خبراء من الخارج.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الزراعة

وزير الزراعة: نشكو من نوع البرتقال ومرضه وانه لا يقبل لا في العراق ولا غيرها من البلدان. ولقد اتخذ مجلس الوزراء قرارا أعطاه لوزارة الخارجية حتى تتحرى في كاليفورنيا التي يناسبنا طقسها عن خير هذه القضية ليعطينا الإرشادات اللازمة.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران

عادل عسيران: سبق وتكلمت بهذا الموضوع في موازنة سابقة وعرضت لأعضاء هذا المجلس الكريم بأنني كنت بواشنطن حدثني وزير لبنان المفوض هناك وذكر لي أن وزارة الزراعة طلبت أن ترتبط بأحد

الفنيين ولكنه طلب مني شخصيا أن أرجو الوزارة هنا بان لا تلجا إلى جلب خبراء من الخارج لانهم اعتادوا في بلادهم على طرق خاصة لم نتعودها هنا زد على ذلك انهم يطلبون أجورا مضاعفة عن التي يأخذها الخبير الفني الموجود في البلاد ونحن نعلم انه يوجد في هذه البلاد أشخاص يعرفون بالزراعة والتخصص ويعرفون الأصناف الموجودة في كاليفورنيا والتي يزعم انها كالتى في بلادنا اكثر من الخبراء الأجانب. كل هذا يحملني أن أقول أن هذا البند لا لزوم له وترسل الوزارة إلى الخارج أخصائيين فيعودون إلينا بأقرب وقت وبمصاريف اقل أنى اذكر أن أحد ال مفرج قد تخرج مؤخرا من كاليفورنيا بشهادة دكتوراه ولقد رايته في نيويورك فحدثني عن تخصصه كما أنني حدثت عن محاضراته الفنية القيمة وان الحكومة الأميركية وغيرها من الحكومات تعتقد إننا عندما نطلب منها خبراء فنيين نتزلف أليها ونحن لا نريد التزلف لاحد.

الرئيس: الكلمة للسيد احمد الأسعد

احمد الأسعد: أن ما أريد أن أقوله هو انه يجب أن لا يصوت على هذا البند وان نأخذ نخبة من شبابنا لإرسالهم للتخصص باعتمادات من وزارة التربية وإننا لا نرى ألا خبراء أجانب يأتون ونحن اخبر واعرف منهم.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيران

عادل عسيران: أن الاثني عشر ألف دولار التي تعطى إلى خبير أجنبي يمكن أن تكفي أربعة طلاب يتخصصون في احسن الجامعات وان الخبير الأجنبي الذي يأتي إلى هنا يحتاج إلى ستة اشهر لدرس مناخ البلاد ومثلها لدرس التربة وسيارة وتعويضات وخدم وحشم.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الزراعة

وزير الزراعة: لقد أتانا حضرة عادل بك عسيران بمعلومات لا تعرفها وزارة الزراعة ولقد ذكر في البند خبراء فإذا كان المجلس لا يريد أن يكون الخبير أجنبيا فإننا نجلب إذا لقينا خبراء لبنانيين بهذا المبلغ. حينما درسنا وزارة المعارف خصصنا مبلغا لإرسال بعثات للتخصص في جميع النواحي. لذلك لا لزوم لهذا الاعتماد.

الرئيس: لقد طلب السيدان احمد الأسعد وعادل عسيران حذف هذا البند الجديد الذي زادتة اللجنة بناء على طلب الحكومة.

من يقبل بالغاء فليرفع يده

الرئيس: الغي البند العاشر لأن لقد انتهينا من درس موازنة وزارة الزراعة. وننتقل إلى موازنة وزارة الداخلية. ليتل تقرير اللجنة المالية عليها.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على الباب الخامس - وزارة الداخلية

اجتمعت اللجنة المالية برئاسة الأستاذ وديع نعيم ودرست الباب الخامس - وزارة الداخلية وبعد الاستماع إلى بيانات الحكومة ومناقشات الأعضاء تبين للجنة ما يأتي:

لم يطرأ أي تغيير على الدوائر الإدارية التابعة لوزارة الداخلية.

ألا أن اللجنة لفتت نظر الحكومة إلى أن التفتيش الإداري عديم الفائدة ولم يعطي نتائج محسوسة لحد الآن وتمنت اللجنة على الحكومة أثناء بحثها مديرية الدعاية والنشر أن تجمع جميع الاعتمادات المبشرة في مختلف أبواب الموازنة والمتعلقة بكل ما ينشر ويطبوع لإنشاء وتنظيم دائرة الدعاية والنشر على أسس علمية وعملية جديدة. كما أنه كان في نية المسؤولين تسليم الإذاعة إلى شركة استثمارية غير أن الحكومة رأت ذلك غير متيسر في الوقت الحاضر مما دعاها إلى صرف النظر عن هذا الأمر وإلى طلب اعتمادات لسنة كاملة تخصص لمصلحة الإذاعة وكذلك جاءت الحكومة بمشروعها تدمج الشرطة والدرك معللة ذلك بوفر يقارب المليون ليرة وبعد بحوث عديدة وجدت من الأفضل إبقاء الحالة الراهنة كما هي فرجعت عن مشروع الإدغام وبذلك زادت الاعتمادات مبلغا كبيرا. ثم هناك قضية انتخاب المخاتير والبلديات نتيجة للقانون الذي صدقه مجلسكم الكريم منذ مدة وقد أرصدت الحكومة مبلغا وقدره (١٢٥٠٠٠) ل. ل. لأجراء ذلك.

هذا هو أهم ما طرأ على هذه الميزانية وهناك تعيينات غيرها سنبينها مفصلة في تقريرنا وقد وافقت اللجنة عليها وهذه هي:

الباب الخامس - وزارة الداخلية

الفصل الأول - الدوائر الإدارية

البند ١ - موظفو الإدارة المركزية - ٦٥٤٣٤٦ ل. ل. بدون تعديل. ألخ...
وبذلك يصبح مجموع الفصل الأول ١٤٥٠٤٩٠ ل. ل. بدلا من ١١١٣٩٠٢ ل. ل.

الفصل الثاني - الدرك

البند ١ - قوات الدرك، بعد فصل الدرك عن الشرطة أصبحت قوات الدرك كما يأتي: الضباط ٧٤ والأفراد ٢٠٢٦ بما فيهم ١٠٠ دركي جدد خصص اعتمادهم عن ستة أشهر.
فاصبح مجموع هذا البند بعد عملية الفصل ٥٣١٦٢٣٠ ل. ل. بدلا من ٦٣٣٥٧٥٠. ألخ...
فيصبح مجموع الفصل الثاني ٦٧٠٧٢٣٠ ليرة. ل. ل. بدلا من ٧٥٥٧٧٥٠ ل. ل.

الفصل الثالث - السجون

البند ١ - السجون ٥٢٩٠٠٠ ل. ل. بدون تعديل.

الفصل الرابع - الشرطة

البند ١ - الموظفون، بدون تغيير عن السنة الماضية ١٦٢٥٦٠٤ ل. ل. بدون تعديل. ألخ...
وبذلك يصبح مجموع الفصل الرابع ٢١٢٣١٠٤ ل. ل.

الفصل الخامس - الأمن العام

البند ١ - موظفو الأمن العام ٥٢٠١١٠ ل. ل. بدون تعديل. ألخ...
وبذلك يصبح مجموع الباب الخامس ٧٨٦١١٠ ل. ل. بدلا من ٧٣٥١١٠ ل. ل.
وعليه يصبح مجموع الباب الخامس ١١٥٩٥٩٣٤ ل. ل. بدلا من ٩٩٣٥٧٦٢ ل. ل.
يقابل ذلك ١٠٧٨٦٥٩٧ ل. ل. للعام الماضي. أي بزيادة ٨٠٩٣٣٧ ليرة لبنانية.
فاللجنة ترجو من المجلس الكريم التصديق على ميزانية الباب الخامس كما هو مذكور أعلاه.

بيروت في ١٣ آذار سنة ١٩٤٨

مقرر اللجنة المالية العام

بهيج تقي الدين

الرئيس: الباب الخامس وزارة الداخلية، الفصل الأول الدوائر الإدارية. البند الأول موظفو الإدارة
المركزية ٦٥٤٣٤٦ ل. ل.

من يقبل به كما ورد بدون تعديل فليرفع يده.

أكثرية. ألخ...

الرئيس: قبل البند السادس معدلا. الآن لقد انتهينا من درس موازنة وزارة الداخلية ورفعت الجلسة على
أن تعقد في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٥ آذار سنة ١٩٤٨.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزوعون

مدير مجلس النواب

رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد إسبر

الجلسة السابعة عشرة المنعقدة في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٥ آذار سنة ١٩٤٨

فهرست

- ١ - تصديق خلاصة محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - المناقشة في الموازنة العامة لسنة ١٩٤٨.
 - ١ - موازنة وزارة الأشغال العامة.
 - ٢ - مشروع موازنة الواردات.
 - ٣ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٠٦٥٥ القاضي بقطع حساب موازنة سنة ١٩٤٦.
 - ٤ - مشروع قانون موازنة سنة ١٩٤٨.
 - ٥ - مرسوم رقم ١١٣٤١ القاضي بقفل دورة مجلس النواب الاستثنائية الحالية.
 - ٦ - تصديق خلاصة محضر هذه الجلسة.
- عقد مجلس النواب جلسته السابعة عشرة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٥ آذار سنة ١٩٤٨ برئاسة عطوفة صبري بك حمادة وعضوية كل من أميني السر السيدين رفعت قزوعون ويوسف ضو. وتغيب السادة: سليمان العلي، سليم الخوري، شبلي العريان، كمال جنبلاط، مايز المقدم، ندره عيسى الخوري، نصوح الفاضل، يوسف كرم. واعتذر السادة: إبراهيم عازار، احمد البرجاوي، أديب الفرزلي، رشيد بوضون، موسيس در كالوسيان، يوسف الزين.
- وجلس في مقاعد الحكومة حضرات السادة: جبرائيل المر، نائب رئيس الوزارة ووزير الأشغال العامة، محمد العبود وزير المالية، سليمان نوفل وزير الاقتصاد الوطني والزراعة.
- الرئيس: فتحت الجلسة. لتتل خلاصة محضر الجلسة السابقة.
- فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة السابقة.
- الرئيس: هل من ملاحظة عن المحضر؟.

(سكوت).

الرئيس: صُدّق المحضر. والآن نعود إلى متابعة درس الموازنة العامة لسنة ١٩٤٨. ليتل تقرير اللجنة المالية على موازنة وزارة الأشغال العامة.

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على الباب الثامن - وزارة الأشغال.

عقدت اللجنة المالية عدة جلسات برئاسة الأستاذ وديع بك نعيم ودرست الباب الثامن ميزانية وزارة الأشغال العامة فوافقت عليها بعد أن عدلتها كما سيبين أدناه:

الفصل الأول - إدارة الأشغال العامة.

البند ١ - موظفو الأشغال العامة - : وافقت اللجنة على زيادة اعتماد قدره ٢٧٠٠ ليرة لرئيس مصلحة في مصلحة الطرق والمعار والمباني. ألخ...

فاللجنة ترجو من المجلس الكريم التصديق على ميزانية الباب الثامن كما عدلته.

بيروت في ١٥ آذار سنة ١٩٤٨.

المقرر العام

بهيج تقي الدين

الرئيس: الكلمة للسيد بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: عطوفة الرئيس،

لنا فيما يتعلق بميزانية وزارة الأشغال العامة كلمة: نحن نعتبر أن الاعتمادات التي أقرتها الحكومة وطلبت منا التصديق عليها لا يمكن أن تتفق والمصلحة العامة التي نعرفها كما نعرفها الحكومة. عن المبالغ المطلوبة لشق الطرقات أم لتوزيع المياه أم لإصلاح الينابيع لا يمكن أن تكفي وللسنا بحاجة إلى الإسهاب لبحث الأسباب. وقد طلبت إلى الحكومة مراراً أن تحاول الاقتصار في النواحي الأخرى وأن لا تضمن علينا باعتمادات لاصلاح المناطق التي هي بأمرس الحاجة إلى هذا الإصلاح، فلم نصل إلى نتيجة. إن توزيع هذه الاعتمادات فيه إجحاف بحق جميع المناطق من أجل هذا أقترح على المجلس الكريم أن لا يصوت على موازنة الأشغال العامة وان تُعاد إلى اللجنة المالية لدرسها ثانية أرجو من الرئاسة طرح اقتراحي هذا.

الرئيس: إن السيد بهيج تقي الدين يقترح إعادة مشروع موازنة وزارة الأشغال العامة إلى اللجنة المالية مرة ثانية. من يوافق على اقتراحه فليرفع يده.

(أقلية).

الرئيس: سقط الاقتراح. الكلمة للسيد سامي الصلح.

سامي الصلح: أنا أسأل معالي وزير الأشغال العامة لماذا أنزل الاعتماد المخصص لتحسين وتصليح مداخل بيروت إلى ١٦٠ ألف ليرة؟.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: لقد طلبت وزارة الأشغال العامة من الحكومة أن ترصد مليوني ليرة لبنانية لتجميل مداخل بيروت فضلاً عن وجود اعتماد للمشروع الإنشائي.

الرئيس: الكلمة للسيد حسين العويني.

حسين العويني: لقد صرح معالي وزير الأشغال العامة بأن الحكومة أرصدت ١٥ مليوناً لمشروع «إيكوشار» في اللجنة المالية و ١٥ مليوناً من بلدية بيروت لإتمام المشروع فنرجو من معاليه أن يعيد تصريحه الآن لنطمئن إلى هذه الناحية.

الرئيس: أظن أن المبالغ المطلوبة لمشروع «إيكوشار» هي ٣٠ مليوناً، منها ١٥ مليوناً تتعهد البلدية بدفعها و ١٥ مليوناً تضمناها الحكومة. وعلى كل حال ليست القضية موضوعات بحث الآن. الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: كانت الحكومة بحثت قضية طلب قرض بمبلغ ٣٠ مليون ليرة تضمن منها الحكومة ١٥ مليوناً والبلدية تدفع ١٥ مليوناً. وكلفت وزارة المالية لتقوم بمخابرة البنك بهذا الشأن.

الرئيس: الكلمة للسيد فريد الخازن.

فريد الخازن: كلما رحنا بتناقش بقضية تتعلق بمعالي وزير الأشغال العامة، يأخذها شخصية، مع أننا نعرف نزاهته ولا نكن له سوى الاحترام والتقدير، ونرجو منه أن يسمح لنا بالتناقش في موازنة وزارة الأشغال العامة لأننا نواب عن مناطق مظلومة ونريد رفع الحيف عنها. فإذا كنا لا نتمكن من المناقشة، فلا يمكننا التصويت على هذه الموازنة وأشرف لنا أن ننسحب لأن ما جاء فيها لا يوافقنا ومخالف لما اتفقنا عليه.

الرئيس: الكلمة للسيد عدنان الجسر.

عدنان الجسر: بمناسبة بحث الاعتماد المخصص لمداخل بيروت أقول: كانت الحكومة باشرت بتحسين مدخل طرابلس الغربي، ولا يزال المدخل الشرقي يحتاج إلى نصف مليون ليرة. فإني ألفت نظر معالي

وزير الأشغال العامة إلى تخصيص مثل هذا المبلغ في موازنة وزارته أسوة ببيروت .

الرئيس :

الكلمة لمعالي وزير المالية .

وزير المالية :

إني أوافق على طلب حضرة الزميل عدنان بك الجسر ويسرني أن أعلن أن الحكومة أرصدت في الموازنة ١٦٠ ألف ليرة لتحسين مداخل طرابلس وفي انتظار إمكانيات أخرى لتحقيق هذه الرغبات وفور تصديق الموازنة يمكن المباشرة بجميع الأشغال المنوي إجراؤها في مختلف المناطق .

الرئيس :

الكلمة للسيد أمين نخلة .

أمين نخلة :

أرجو من معالي وزير الأشغال العامة أن يقول لنا ما إذا كان مرصوداً في هذه الموازنة اعتماد لمشروع إنشاء بوليفار في مصيف نبع الباروك . لقد قيل لنا أنه يوجد مبلغ مرصود لهذه الغاية ، فأنا أرجو من معاليه أن يقول نعم أم لا ، وأكرر وأقول هل يوجد في المشاريع الإنشائية شيء مخصص لبوليفار مصيف نبع الباروك .

الرئيس :

إن النائبين السيدين أمين نخلة وفريد الخازن يسألان الحكومة عن البوليفار أو غيره بداعي أنهما نائبان عن جبل لبنان وليس عن بلد أو قرية . الكلمة للسيد جورج زوين .

جورج زوين :

إن تعبير عطوفة رئيس المجلس لا يعني إلا نحن ، أما غيرنا فقد توسعتم معهم . نحن بحاجة ماسة إلى زيادة الاعتمادات المخصصة لمشاريع منطقة كسروان .

الرئيس :

الكلمة للسيد رفعت قزعون .

رفعت قزعون :

إن ما جاء في كلمة الزميل الشيخ فريد الخازن من أن الحكومة قد بدلت في اللوائح التي اتفقنا عليها معها ، هو حق ولكي لا نطيل الجدل حول هذا الموضوع فإني أسأل الحكومة ، وأنا من الذين تقدموا بلائحة مع إخواني نواب منطقة البقاع : فهل لها أن تدلي لنا بالأسباب التي حدث بها إلى هذا التبدل لعلنا نقنع بها إذا كان الفن يقضي بذلك .

الرئيس :

الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة .

وزير الأشغال العامة : أؤكد للمجلس الكريم إن مجموع البنود لا يزال كما صادقت عليه اللجنة المالية ولم يحدث أي تغيير في اللوائح إنما هناك طرق صغيرة لم نأت على ذكرها في الموازنة وقد أرصد لها اعتمادات .

الرئيس :

والآن نعود إلى التصويت على البنود . الباب الثامن وزارة الأشغال العامة ، الفصل الأول إدارة الأشغال العامة .

البند الأول - موظفو الأشغال العامة وقد عدلته اللجنة المالية بزيادة اعتماده فأصبح ٦٤٥٣٠٠ ل.ل. بدل من ٦٢٢٧٠٢ ل.ل. .

من يقبل به كما ورد من اللجنة معدلاً فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل البند الأول معدلاً - البند الثاني: الموظفون المساعدون المؤقتون وقد عدلته اللجنة المالية بزيادة اعتماده فأصبح ٢٤١٧٧٨ ل.ل. بدلاً من ٢٤٠٢٧٨ ل.ل.

من يقبل به كما ورد من اللجنة معدلاً فليرفع يده.

ألخ... (أكثرية).

الرئيس: قبل البند السابع معدلاً. الكلمة للسيد رفعت قزعون.

رفعت قزعون: لرشيد نخلة حق على كل لبناني وبحسب رشيد نخلة أن أبناء لبنان في داخله وفي خارجه يتغنون في كل يوم بالنشيد الوطني الخالد فأطلب من الحكومة والمجلس إيجاد فقرة ثانية في البند الثامن (أشغال شتى) تخليداً لذكرى رشيد نخلة. وانه عند جميع الأمم المتمدنة يرى الناس تخليد أصحاب الأناشيد الوطنية فرضاً واجباً. لذلك أتقدم من مجلسكم الكريم بالاقترح التالي: أطلب إضافة فقرة ثانية على البند الثامن (أشغال شتى) من الفصل الثاني (مشاريع أشغال طرق ومباني) في موازنة وزارة الأشغال العامة:

٢ - تشييد ضريح للمغفور له رشيد بك نخلة صاحب النشيد الوطني اللبناني في مسقط رأسه ٢٥ ألف ليرة.

الرئيس:

الكلمة للسيد أحمد الأسعد.

أحمد الأسعد: إني أشكر حضرة الزميل رفعت بك قزعون على هذا الاقتراح وأؤيده بكل ما جاء فيه وأثني عليه للأسباب التي تفضل بها واسمحوا لي أن أضيف على ذلك فأقول: عن تلك الشخصية الكبيرة كانت تتمتع بالصفات الوطنية الجديرة بالافتخار والتقدير والاحترام.

الرئيس:

الكلمة للسيد وديع نعيم.

وديح نعيم: إني أوافق حضرة الزميلين على ما تفضلا به فالمرحوم رشيد بك نخلة هو مفخرة من مفاخر تاريخ لبنان ومن الحق إقامة ضريح لائق باسمه ليرى الراحل والغادي في أرض لبنان عن صاحب هذا الضريح هو صاحب نشيد لبنان الخالد.

الرئيس:

الكلمة للسيد بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: أنا، ولا ريب، من المؤيدين لهذا الاقتراح وإني أستغرب كيف أن الحكومات السابقة قد أهملت هذا الواجب الوطني المفروض وإذا أقدمت الحكومة الحاضرة على إقامة ضريح لرشيد بك نخلة

فتكون هي سبّاقة إلى هذا الواجب الوطني .

الرئيس : الكلمة لمعالي وزير المالية .

وزير المالية : إن الحكومة توافق المجلس في شعوره الوطني بتقدير رشيد بك نخلة ولكنني أود أن ألفت نظر المجلس الكريم إلى أن بحث إقامة الضريح يتعلق بباب الآثار في موازنة وزارة التربية الوطنية على أن الحكومة تعد المجلس بأنها ستأخذ بعين الاعتبار حكمة هذا الاقتراح الوطني .

الرئيس : الكلمة للسيد رفعت قزعون .

رفعت قزعون : أعتقد يا معالي الوزير إنني كنت على حق عندما خصصت البند الثامن لهذه الغاية وقد كان على وزارة التربية الوطنية أن ترصد هذا المبلغ في ميزانيتها أما وقد صدقتها فلا بد لي من لفت نظر الحكومة إلى البند الثامن (أشغال شتى) من الفصل الثاني (طرق ومباني) ويمكن أن تدخل الفقرة الثانية التي اقترحتها في هذا البند أرجو من الحكومة أن توافق على هذه الزيادة .

الرئيس : الكلمة للسيد بهيج تقي الدين .

بهيج تقي الدين : أريد أن ألفت نظر معالي وزير المالية إلى أن هذا المبلغ الذي نطلب تخصيصه إنما الغاية منه هي تخليد ذكرى صاحب نشيد لبنان ولا شيء يمنع من أن يكون في أي باب من أبواب أية موازنة كانت باعتبار أنه خدم البلاد ومن ضمن البلاد وزارة الأشغال العامة .

الرئيس : الكلمة للسيد رفعت قزعون .

رفعت قزعون : الاقتراح هو بناء ضريح والبند الثاني يشمل هذا الموضوع .

الرئيس : الكلمة لمعالي وزير المالية :

وزير المالية : أنا لم أختلف مع حضرة الزميل بهيج بك تقي الدين ولا مع سواه من أجل رصد مبلغ كاف لإقامة ضريح لرشيد بك نخلة تخليداً لذكره في وزارة خاصة لكن ليسمح لي بأن أذكره بأننا أصبحنا في نهاية تصديق الموازنة وقد ضبطنا أرقامها نهائياً والآن يتعذر علينا أن ندخل هذا الاعتماد في هذا الباب والحكومة تأخذ بعين الاعتبار رغبة المجلس وستعمل لإيجاد هذا المبلغ في غير محل من الموازنة .

الرئيس : الكلمة للسيد بهيج تقي الدين .

بهيج تقي الدين : أستغرب أن يأخذ هذا الموضوع أية مناقشة ويستغرب المجلس معي طبعاً ذلك . وكل واحد منا مستعد لأن يتنازل عن حقه في سبيل إحياء هذه الذكرى .

الرئيس : الكلمة للسيد رفعت قزعون .

رفعت قزعون: باختصار أريد أن أفهم ما هو موقف الحكومة من هذا الاقتراح؟.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: نعم أن الحكومة تقبل بهذا الاقتراح وهي من الأول قابلة به ولكنها تختلف بالرأي على أي موقع من الموازنة يجب قيد هذا الاعتماد وإننا قد وجدنا الآن هذا الموقع.

الرئيس: إن الجدل بهذا الموضوع لا يجوز. الكلمة للسيد وديع نعيم.

وديع نعيم: لقد ورد في البند الثامن عنوان: (أشغال شتى) ولم تبين الحكومة ما هي هذه الأشغال وكما قال حضرة الزميل رفعت قزعون إذا كان لا يمكن أخذ الاعتماد المطلوب من هذا البند تترك لوزارة الأشغال العامة أن تعين له بنداً موافقاً في الميزانية والمهم أن يُقام ضريح لرشيد بك نخلة في لبنان.

الرئيس: الكلمة للسيد عبد الله اليافي.

عبد الله اليافي: اعتقد بأنه يمكن التوفيق ما ذهب إليه معالي وزير المالية ورغبة المجلس. لا يوجد مانع قانوني قبل أن يصدق المجلس على مجموع الموازنة أن تقترح الحكومة إضافة هذا المبلغ في موازنة وزارة التربية الوطنية نفسها تخليداً لصاحب النشيد الوطني.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: لا تمنع وزارة الأشغال العامة برصد هذا المبلغ من أصل اعتماد البند الثامن البالغ مائة ألف ليرة.

الرئيس: الكلمة للسيد عادل عسيان.

عادل عسيان: حضرة الرئيس،

اعتقد أن المشكلة قد حلت بعد أن أبدى معالي وزير الأشغال العامة رغبة الحكومة بتكريم رشيد بك نخلة واعتقد أن معالي وزير المالية يريد كما نريد نحن طبعاً أن يكرم الرجال الذين خدموا بلادهم. فإذا نحن كرمنا رجلاً كرشيدي بك نخلة نكون قد قمنا بواجب وطني لأن لرشيدي بك نخلة خدمات خالدة في شتى الميادين الوطنية فمن واجبنا أن نعرف الأجيال المقبلة بهذه الخدمات.

ثم أنه عندما يزور شخص ما بلداً من البلدان الأجنبية يرى كيف ما سار وكيف اتجه تماثيل الرجال الخالدين الذين خدموا بلادهم ونرى لزماً علينا أن نقتدي بحسنات غيرنا فنفعل اليوم ما يفعلون. لذلك فإني أؤيد وجهة نظر معالي وزير الأشغال العامة وأرجو أن يطرح الأمر للتصويت فوراً.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: إن الحكومة قد وافقت من أول الجلسة على فكرة تكريم رشيد بك نخلة على أن يترك المجلس لها انتقاء البند المختص لوضع المبلغ المطلوب. وآسف أن يكون بعض الزملاء قد فسر كلامي على غير محمله في قضية وطنية كهذه تشارك فيها الحكومة المجلس.

الرئيس: الذي فهمته من كلام معالي وزير الأشغال العامة هو أن يؤخذ المبلغ الذي سيخصص لإقامة ضريح لرشيد بك نخلة من البند الثامن (أشغال شتى) مائة ألف ليرة، والآن البند الثامن (أشغال شتى) وقد عدلته اللجنة بزيادة اعتماده فأصبح ١٠٠٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٨٠٠٠٠ ليرة لبنانية ثم اقترح السيد رفعت قزوعون إضافة فقرة ثانية على هذا البند (تشيد ضريح للمغفور له رشيد بك نخلة صاحب النشيد الوطني اللبناني في مسقط رأسه) ٢٥٠٠٠ ليرة لبنانية على ألا يؤخذ اعتماد هذه الفقرة الثانية من البند الثامن فيصبح مجموع هذا البند بعد التعديل ١٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية. من يقبل به كما عدلته اللجنة وكما اقترح تعديله السيد رفعت قزوعون فليرفع يده. (إجماع - تصفيق).

الرئيس: قبل البند الثامن معدلاً - الكلمة للسيد أمين نخلة. أمين نخلة: إذا جاز لي أن أشكر للمجلس وللحكومة هذا العمل العام فإني أشكر لهما بصفتي لبنانياً لا بصفتي حاملاً اسم رشيد نخلة. إذ انهما قد أوليا ذكرى والذي كرامة ترجع إلى البلاد عامة قبل أن ترجع إلى شخصي. (تصفيق). ألخ...

الرئيس: قبل البند الثاني معدلاً - البند الثالث: أعمال مائة مختلفة وقد عدلت اللجنة المالية اعتماده فأصبح ١٢٠٠٠٠ ليرة لبنانية بعد أن زيد عليه ١٢٠٠٠٠ ليرة لبنانية بناء لاقتراح السيد ميشال مفرج بدلاً من ٧٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية. من يقبل به كما عدل من اللجنة ومن السيد ميشال مفرج فليرفع يده. (أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثالث معدلاً. الكلمة للسيد عبد الله اليافي. عبد الله اليافي: نحب أن نسأل الحكومة عن الأسباب التي حدت بها إلى زيادة عدد الموظفين في إدارة المطارات. هناك أربعون مأموراً جديداً. أريد أن اعرف إلى أين ستصل الحكومة في زيادة عدد المأمورين. الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة.

وزير الأشغال العامة: عن هؤلاء الموظفين كانوا موجودين وحذفوا سهواً من الموازنة. وهناك خمسة موظفين قد زيدوا لمطار طرابلس كانت وظائفهم شاغرة.

الرئيس: الكلمة للسيد عبد الله اليافي.

عبد الله اليافي: لا أفهم موقف الحكومة من الوظائف فمن جهة تصرّح بأنها ستعمل على تنسيق الدوائر ومن جهة نراها تأتي يومياً بموظفين جدد وإني أريد أن أفهم موقف الحكومة من هذه الناحية ففي كل يوم سهو وفي كل يوم تجديد.

وزير المالية: الحكومة تشكر للمجلس كل رغبة من هذا النوع. أما الوظائف التي أشار إليها الزميل فإنها تعود إلى وظائف كانت شاغرة والوظائف الباقية لمطار القليعات الذي أعيد إلى الاستعمال ومن أجل ذلك اضطرت الحكومة أن تتقدم إلى المجلس الكريم بهذه الزيادة والرأي الأخير له.

عبد الله اليافي: أقترح تمشياً مع سياسة الاقتصاد حذف هذا الاعتماد المخصص للموظفين.

وزير الأشغال العامة: لقد خصص في البند الرابع لاصلاح مطار القليعات ١٧٠ ألف ليرة فهل تريد إذا ألغينا هذه الاعتمادات أن نصلحه ثم نقفله؟

أحمد الأسعد: عن الملاحظة التي تقدم بها الزميل عبد الله بك اليافي بمحلها لذلك نريد أن نجلي القضية الآن. فكم هي الزيادة في الموظفين؟ عبد الله بك يقول أنها تقرب من العشرين والحكومة تقول أربعة أو خمسة.

فيليب تقلا: سادتي

إن المسألة التي أثارها عبد الله بك اليافي لا تختص باعتقادي بالمطارات أو غيرها، إنه أثار مسألة بح صوتنا ونحن نتوجه إلى الحكومة بأن تعمل بها أي لا تعين ولا تزيد وظائف كل ذلك منذ سنين ولم يسمع لنا أحد. أنا أوافق زميلي المحترم على كل ما قاله ولكنني أنبهه إلى أنه لا يجب أن ينتهي الخلاف بمسألة المطارات بيننا وبين الحكومة إلى تعطيلها فقد تكون هذه الزيادة ضرورية للبلاد لأنها تتم أعمال المطارات وتسهّل أشغالها بما يتعلق بالمسافرين من لبنان وإليه ولكن هذا لا يمنعني من القول أن الحق معه فيما يتعلق بالموظفين وعندما نتكلم بقطع الحساب أرجو من الرئاسة أن تعطيني الكلام في ذلك.

يوسف ضو: سيدي الرئيس،

كلنا نوافق الأستاذ عبد الله بك اليافي فهذه سياسة الحكومة انما عندما درسنا قضية المطارات وخاصة في الشمال رأينا أن نزيد ستة موظفين لأن مطار الشمال أنشئ حديثاً وله أهمية دولية ولا يجوز أن نبخل عليه بهم أما نظرية اليافي فكلنا نوافق عليها.

عبد الله اليافي: حضرة الرئيس،

الملاحظة الأولى التي ألاحظها هي أن الزيادة أتت من اللجنة لأنه ورد في التقرير زادت اللجنة لا الحكومة فقول الحكومة أن ذلك سقط سهواً مردود إما الزيادات فماذا أرى فيها أرى أن الحكومة زادت مأمور هاتف في مطار بيروت لا القليعات وكذلك وظيفة مراقب ومعاون رئيس مدارج وحارسين ومأمورين كلهم براتب مقطوع فهذه هي الزيادات التي أثور عليها لأنه لا داعي لها أما فيما يتعلق بمطار القليعات فإني لا أمانع بأن ينظم ويزاد عليه وإني أصر على اقتراحي أي حذف كل الزيادات التي لا تتعلق بمطار القليعات.

الرئيس: الكلمة للسيد رفعت قرعون.

رفعت قرعون: إن ثورة عبد الله بك اليافي فيما يتعلق بالموظفين هي ثورة كلنا يثورها ولكن طالما أننا ندرس ونصدق الموازنات لجميع الدوائر بعد الانتقاد الشامل من ناحية التوظيف والموظفين أرى أن ننتظر عمل لجنة التنسيق وأن نصدق الموازنة كما أتت وأن نطالب بالحكومة بإرسال قانون تنظيم دوائر الدولة وملاكاتها وبذلك نضع حداً لهذه القضايا.

وزير الأشغال العامة: إن الزيادة خمسة عشر موظفاً منهم خمسة لمطار بيروت لأن وزارة الداخلية سحبت الدرك وخمسة كانوا بالموازنة السابقة وحذفوا سهواً على كل إن مطار بيروت يستقبل الطائرات ليلاً ولا يمكن أن نستعمل الحارس ليلاً ونهاراً.

الرئيس: يقترح عبد الله بك اليافي حذف الزيادة الواردة في هذا البند.

من يقبل بهذا الاقتراح فليرفع يده.

(أقلية).

الرئيس: سقط الاقتراح والان لبند الأول رواتب الموظفين وقد زادت اللجنة فأصبح اعتماده ٢٨٤٣٢٠ ليرة لبنانية.

من يقبل به كما عدّل فليرفع يده.

(أكثرية). ألخ...

الرئيس: الآن انتهينا من وزارة الأشغال العامة. ننتقل إلى درس موازنة الواردات. ليتل تقرير اللجنة المالية عليها:

فتلا الكاتب التقرير التالي:

تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة الواردات.

اجتمعت اللجنة المالية في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٥ آذار سنة ١٩٤٨ برئاسة الأستاذ وديع ودرست مشروع موازنة الواردات وقررت إدخال التعديلات التالية عليه. الخ . . .

بيروت في ١٥ آذار ١٩٨٤

مقرر لجنة المالية العام

بهيح تقي الدين

الرئيس: قبل الفصل الوحيد والآن الباب السابع عشر احتياطي لنفقات غير منتظرة فصل وحيد احتياطي لنفقات غير منتظرة وقد عدلته اللجنة فأصبح ٦٩٨٤١٨ ليرة لبنانية. من يقبل به معدلاً فليرفع يده. (أكثرية).

الرئيس: قبل الفصل الوحيد وانتهى الباب السابع عشر الكلمة لمعالي وزير المالية. وزير المالية: كان مجلس النواب قد صدّق الاعتمادات المرسدة لمأموري الأجر مرتين الأولى في البند الأول والثانية في البند الثاني من موازنة الزراعة فأرجو من عطوفة الرئيس إصلاح هذا الخطأ. الرئيس: من يقبل بهذا التصحيح الذي يصبح بموجبه البند الثاني المساعدون والموظفون فأرجو من عطوفة الرئيس إصلاح هذا الخطأ. الرئيس: من يقبل بهذا التصحيح الذي يصبح بموجبه البند الثاني المساعدون والموظفون المؤقتون من الفصل الأول من الباب الحادي عشر وزارة الزراعة ١١٩١٤٢ ليرة لبنانية فليرفع يده. (أكثرية).

الرئيس: قبل البند الثاني كما صحح والآن نتقل إلى درس قطع الحساب ليتل القانون وتقرير اللجنة المالية عليه.

فتلا الكاتب القانون والتقرير التاليين:

مرسوم عدد ١٠٦٥٥

عن رئيس الجمهورية اللبنانية .

بناء على الدستور اللبناني .

وبناء على اقتراح وزير المالية .

وبناء على موافقة مجلس الوزراء .

يُرسَم ما يأتي :

المادة الأولى - يُحال إلى مجلس النواب دورته العادية مشروع القانون المربوط القاضي بقطع حساب موازنة
١٩٤٦ .

المادة الثانية - عن رئيس مجلس الوزراء مكلف تنفيذ هذا المرسوم .

بيروت في ١٢ كانون الأول سنة ١٩٤٧

الإمضاء : بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء بالوكالة

الإمضاء : جبرائيل المر

وزير المالية

الإمضاء : محمد العبود

قانون

بقطع حساب موازنة سنة ١٩٤٦

المادة الأولى - بقطع حساب موازنة سنة ١٩٤٦ بصورة مؤقتة كما يلي:

أ - يُلغى مجموع الرسوم والإيرادات الموضوعة قيد التحصيل والمأخوذات من مال الاحتياط بما فيها البقايا المدورة من السنين السابقة وبعد إسقاط المبالغ المتلاشية بمرور الزمن

بلغ مجموع التحصيلات

٧٩١٥٥٩٣٤٤٤٦٣

وبلغت الأموال التي كانت باقية بدون تحصيل في ختام السنة .

٣٨٤٦٤٢٤٩٢

بناء عليه يوافق على تحويل هذه البقايا إلى حساب سنة ١٩٤٧ .

ب - ولقاء مجموع التحصيلات المبين أعلاه والبالغ

٧٩١٥٥٩٣٤٤٤٦٣

فقد بلغ مجموع المدفوعات - بما فيها مبلغ ٦١٥٨٠٠٢ ل.ل. هو قيمة

٥١٩٩٣٩١٥٠٩

الحوالات الصادرة خلال السنة والتي لم يتقدم أصحابها لقبضها قبل ٣٠ أيلول سنة ١٩٤٧

فتكون زيادة التحصيلات على المدفوعات

٢٧١٦٢٠١٩٣٥٦٣

بناء عليه يُنقل مبلغ الـ ٦١٥٨٠٠٢ ليرة لبنانية المبين أعلاه إلى حساب

خصوصي تدفع منه نفقات السنين السابقة لغاية سقوطها بمرور الزمن .

المادة الثانية - عن الفرق بين مجموع التحصيلات ومجموع المدفوعات وقد بلغ ٢٧١٦٢٠١٩٣٥٦٣ ليرة لبنانية وفقاً للمادة السابقة يؤخذ إيراداً في الحساب الخصوصي المسمى «مال الاحتياط» والمحدث بموجب المادة ٥٠ المعدلة من القرار رقم ٢٢٣١ تاريخ ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٢٣ القاضي بتنظيم المحاسبة العمومية .

المادة الثالثة - يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

تقرير اللجنة المالية على قطع حساب موازنة سنة ١٩٤٦ .

اجتمعت اللجنة المالية النيابية برئاسة الأستاذ وديع نعيم ودرست مشروع القانون بقطع حساب موازنة سنة

١٩٤٦ فتيين لها:

أولاً - إن زيادة الإيرادات على النفقات في دورة سنة ١٩٤٦ المالية قد بلغت ٢٧١٦٢٠١٩ ل.ل. ولكن الحكومة لفتت نظر اللجنة إلى أن هذه الزيادة نظرية لأن الاعتمادات المرصدة للأشغال في موازنة سنة ١٩٤٦ والتي لم تصرف في ٣١ كانون الأول قد دورت إلى موازنة سنة ١٩٤٧ أخذاً من مال الاحتياط. وقد صرحت الحكومة أيضاً إن ما تبقى من مال الاحتياط قد خصص للمشاريع الإنشائية التي صدّقها مجلس النواب.

ثانياً - بلغ ما حصل من الضرائب المباشرة ١٠١٩٦٢٧٢ ل.ل. من أصل التحققات وبقياء مدورة يبلغ مجموعها ١٤٥٥٧٦٦١ ل.ل. فتكون الأموال الباقية بدون تحصيل ٣٨٤٦٤٢٤ ل.ل. وقد دورت إلى سنة ١٩٤٧. ولا بد من القول في هذه المناسبة إن هذا المبلغ هو بقايا ست سنوات أي بمعدل ٦٤٠٠٠٠ ل.ل. تقريباً عن كل سنة وذلك من أصل تحققات سنوية تقدر بعشرة ملايين ليرة. فتكون نسبة البقايا إلى مجموع التحققات السنوية ٦٠,٥ بالمئة تقريباً وهي نسبة مقبولة.

ويسر اللجنة في هذه المناسبة أن تقول أن تحصيلات الضرائب المباشرة قد بلغت نسبتها ٩٢ بالمئة في سنة ١٩٤٦ و ٩٤ بالمئة في سنة ١٩٤٧.

ومع ذلك فاللجنة لا ترى بداً من مطالبة الحكومة بالتشدد في جباية الأموال الباقية خوفاً من أن تتلاشى بمرور الزمن.

واللجنة ترجو من المجلس الكريم تصديق مشروع القانون المربوط كما ورد من الحكومة.

بيروت في ١٢ آذار سنة ١٩٤٨

مقرر اللجنة المالية العام

بهيج تقي الدين

الرئيس: الكلمة للسيد فيليب تقلاً.

فيليب تقلاً: أيها الرئيس أما وقد عرض قانون قطع الحساب لسنة ١٩٤٦ على بساط البحث فأظن أنه لا يجب أن نمر به مرور الكرام إذ أن المجلس قد صدق ميزانية سنة ١٩٤٨ التي بلغت أرقامها ٦٧ مليون ليرة فيجب على الأقل أن تسمح لنا الحكومة بعد أن صدقنا لها هذه الموازنة أن نبدي ملاحظة يفتح لنا مسألة بحثها قطع الحساب والحالة التي عليها الخزينة الآن.

يا سادتي يتبين من قطع الحساب الذي هو الآن بين أيديكم انه بنهاية سنة ١٩٤٦ كان الاحتياطي تقريباً ٢٩ مليون ليرة. ماذا حصل في سنة ١٩٤٧؟ لقد أخذت الحكومة من هذا المال (٢٥٨١٠٨٩٣) ليرة فيبقى منه اقل من ثلاثة ملايين ليرة وأخذت فوق ذلك من الخزينة ١٢ مليون ليرة دفعتها لمؤسسة برتون وودز لتثبيت النقد فنحن أيها السادة إذ نصوت الآن على الميزانية البالغة ٦٧ مليون ليرة ونجيز للحكومة أن تنفق في سنة ١٩٤٨ ٦٧ مليون ليرة لا يغرب عن بالنا

أنها في حالة عجز يقرب من التسعة ملايين ليرة قد تقولون كيف يمكن للحكومة أن تسد هذا العجز؟ أنا لو كنت محل الحكومة لقلت في آخر هذه السنة الجارية آتي بحساب متوازن لزيادة الواردات ولكني أقول لها لن تستطيع ذلك في هذه المرة وأبين رأيي فلو سلمنا جدلاً أن واردات سنة ١٩٤٧ سوف تزيد عن سنة ١٩٤٦ لسدت الحكومة العجز ولكن لا يجب أن نبحث الموازنة ظاهراً وحالة التوازن بين أرقامها فقط إذ لو ذكرنا ما تعهدت به الحكومة من أعمال والتزامات تجاه المجلس والشعب لوجدنا أنها لن تصل إلى آخر السنة وهي بحالة تمكنها من توازن موازنة سنة ١٩٤٨ التي تبلغ ٦٧ مليون ليرة، المبلغ الذي ليس هو كل الذي ستنفقه إذ فوق ذلك على الحكومة أن تأخذ عشرة ملايين ليرة لإتمام المشروع الإنشائي فأصبحنا أمام ٧٧ مليون ليرة كما أن الحكومة أعطت بقانون نحن صدّقناه مليوني ليرة ونصف لمشروع الري في الجنوب فأصبحنا إذن أمام ٩٧،٥ مليون ليرة. زد على ذلك مليونين قال بهما وزير الأشغال العامة لبعض المشاريع فيصبح رقم الموازنة بذلك ٨١،٥ مليون ليرة وعلى الحكومة فوق هذا كله تعهدات والتزامات يجب أن تقوم بها وإلا أعلنت إفلاسها فعليكم أيها السادة دين للبنك اللبناني السوري قدمتموه لبلدية بيروت وهي الآن تصرفه بتصرفه لا أقول عنه شيئاً ولكن أقول عن هذا المبلغ عليكم لأن البلدية حتى يومذاك تكون قد أفلست وهذا المبلغ هو ١٥ مليون ليرة وهناك ١٥ مليون ليرة لبنك التسليف لن تستطيعوا أن تردوها للبنك فيصبح ما عليكم للبنك السوري ٣٠ مليون ليرة وعليكم أيضاً إنشاء المدينة الصحية التي تكلف وحدها ما لا يقل عن عشرة ملايين ليرة ليس لديكم منها فلس واحد.

أيها السادة لا أريد أن أنتقد الحكومة فليست هي وحدها مسؤولة بل كل الحكومات المتعاقبة وكل من اشترك بالحكم مسؤول مع الآخرين عن هذه الحالة التي وصلت إليها الخزينة اللبنانية وإني أرى على وجوه الوزراء ابتسامات عساكم تظنون عليها في المستقبل ولكن علي أن أقوم بواجبي فأقول إذا ظللتكم على سياسة التبذير والإرضاء والاسترضاء والتوظيف فإنكم ستسيرون بالبلاد إلى الخراب أنا لا يهمني أن تنجحوا أنتم أو ينجح غيركم أنا يهمني فقط أن ينجح لبنان وأن يبقى لبنان.

الرئيس: الكلمة للسيد إبراهيم حيدر.

إبراهيم حيدر: إن كل ما قاله حضرة الزميل فيليب تقلاً هو صحيح ولكنه ترك مسألة لم يأت على ذكرها: قال عن هذه الحكومة والحكومات المتعاقبة كأنها أتت من الهند. وأنا أقول أنه لولا وجود بعض الأطباء الزملاء لقلنا أن لا شيء تبدل في هذا المجلس. كلنا نذكر الداء ولا نصف الدواء الحقيقي، ولكي نتخلص من هذه الحالة أقول عن العلة في هذا المجلس وعلة المجلس في قانون الانتخاب، فإذا كان لا يتعدل قانون الانتخاب ويصبح على أساس القضاء وإلغاء الطائفية، فسوف تبقى الحالة على ما هي عليه الآن وسوف لا يبقى أحد في لبنان.

الرئيس: الكلمة للسيد أحمد الأسعد.

أحمد الأسعد: ان الكلمة القيمة التي ألقاها حضرة الزميل فيليب بك تقلاً فيما يتعلق بموقف الحكومة بل وبلبنان من الوجهة المالية، لا يجوز المرور بها مرور الكرام كما قال في حديثه حيث وضع النقاط على الحروف وعدد المبالغ المسؤولة الحكومة عن تسديدها وعن توازن ميزانياتها فيها سواء أكانت في سنة ١٩٤٦ أو في العام الذي قبله، وأرجو من الحكومة قبل انتهاء الجلسة أن تجيبنا عما تفضل به حضرة الزميل فيليب بك تقلاً بالأرقام وبدون وعد، لن أموراً هامة كهذه لها بلا شك قيود في الدفاتر أو في الأذهان، من أين لنا هذه المبالغ الطائلة التي تفضل بها حضرة الزميل، وكما اعتقد أنها بلغت ١٤٠ مليون ليرة.

ونحن بانتظار جواب الحكومة لنناقش خطاب حضرة الزميل فيليب بك تقلاً وجواب الجواب معاً. أما الملاحظة التي تقدم بها حضرة الزميل إبراهيم بك حيدر فلي عليها ملاحظات كثيرة لا مجال لبحثها الآن.

الرئيس: الكلمة للسيد بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: أنا شخصياً من الذين سيقترعون ضد الموازنة بمجموعها ولا أريد أن أبين الأسباب التي تحملني على ذلك، ولكنني أريد أن اعلق بكلمة على ما ورد في كلام حضرة الزملاء عن بحث الموازنة في اللجان في مستهل هذه الدورة. سمعت ملاحظات حاولت أن أفندها في تقرير العام بصفتي مقررراً للجنة المالية، سمعت وزراء يقولون كنواب ما تفضل به حضرة الزميل إبراهيم حيدر الآن إذ قال: «تصفون الداء ولا تتكلمون بالدواء» سمعت أقوال الحكومة وأقوال النواب وقلنا للحكومة ونقول اليوم عن واجب النائب هو توجيه الحكومة في السياسة التي تنتهجها في كافة النواحي وان ندلها على مواطن الضعف في سياستها العامة. وعلى هذا الأساس نناقشها كما ناقشها زملاؤنا في المجلس السابق.

كلما طلبنا اختصاراً في هيكل الحكومة تقول الحكومة لا يمكن الاستغناء عن هذا الموظف أو ذلك خوفاً من أن تشل أعمال الدولة. نحن نوجه الحكومة ولا نتقدم بمشاريع لضمان حاجات الشعب مع ضمان حقوق الخزينة فإذا كنا ننتقد الحكومة فلهذه السياسة الفضفاضة لهذا التبذير في النفقات لهذه الاعتمادات التي تأتي بها وتقول بأنني لا أتنازل عن شيء منها.

واجبنا نحن كنواب أن نوجه الحكومة وقد وجهناها كما وجهها الذين كانوا نواباً قبلنا. فلا تطلبوا منا أكثر من ممارسة واجبنا كنواب والحكومة كسلطة تنفيذية تعرف حاجات البلاد وحاجات الدوائر. فإذا كانت الحكومة في كل سنة تأتي بهذه المبالغ والاعتمادات فنحن نخشى سوء المصير. وأرجو من الزملاء أن لا يضعوا الحق على المجلس لأننا نعترف بأنه في الفترة

الوجيزة التي مرت عليه، قام بواجبه على الوجه الأكمل. وإذا كان هناك من تقصير فيقع على غيرنا وغيرنا وحده.

(تصفيق).

الرئيس:

الكلمة للسيد جورج زوين.

جورج زوين:

كان يجب علينا أن نتدارك الأمر قبل التصويت على الموازنة. بناء عليه أعدكم باسم الحكومة بأنها بعد شهرين تأتينا باعتمادات إضافية.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية:

يسرني أن أسمع من حضرة الزملاء الملاحظات التي يجب أن تأخذها الحكومة قدوة في أعمالها وبالرغم من طلباتنا الدائمة بالاقتصاد في النفقات نضطر أحياناً محافظة على هيكل الحكومة والمصلحة العامة أن نطلب زيادة في النفقات للقيام ببعض واجبات لا مجال للتخلص منها. وجواباً على ما تفضل به حضرة الزميل فيليب تقلاً من ملاحظات قيمة يسرني أن أرجع وإياه إلى الجدول المربوط في الموازنة ليعلم تبيان كيفية إنفاق الاحتياطي وليس الأمر لمصاريف تمثيلية. يوجد في هذا الجدول ٢١ مليون ليرة نقل اعتمادات من سنة إلى سنة وخمسة ملايين ليرة ثمن شبكة التليفون التي أخذت من الحكومة الفرنسية وخمسة ملايين ثمن سكة الحديد ويعلم حضرة الزميل أن هذا المبلغ الذي طالما طالب به المجلس والبلاد لدفع أثمان الأراضي التي مرت بها هذه السكة. أما السلفة للموظفين فإني أعتقد أن المجلس والحكومة على اتفاق بشأنها وربما تمكنا من تحصيلها في السنين المقبلة.

وهناك ١٢ مليون ليرة لمؤسسة البنك التعميري واعتقد أنها أحسن عملية قامت بها الحكومة فقد أخذت بقيمتها سبائك ذهبية أما قضية بنك التسليف فإنك تعلم أنني عندما كنت كنائب، لم أصوت عليه، ولكن شاء المجلس الكريم ذلك، ولست مسؤولاً عنه. والحكومة جادة في التحصيل وبالإمكان إرجاع المبالغ.

أما قرض بلدية بيروت ففسر حضرة الزميل كلام الحكومة عنه بأنه ١٥ مليوناً والواقع هو أربعة ملايين واعتقد أن البلدية ليست مفلسة إلى هذا الحد ويمكنها أن تفي هذا القرض، واعتقد أننا في سنة ١٩٤٧ نتمكن من تغطية العجز الوارد في قطع حساب سنة ١٩٤٦. وآمل أيضاً بأننا سنأخذ بملاحظات حضرات النواب وسنعمل جهدنا لتوفير ما أمكن توفيره. ولكن كلما طولبنا بالاقتصاد يطلب إلينا رصد اعتماد جديد، فكيف يمكن أن نوفق بين طلب الاقتصاد والأرصاد؟.

الرئيس:

الكلمة للسيد عبد الله اليافي.

عبد الله اليافي: يؤسفني أن أقول أنني لم أقتنع بما جاء في بيان معالي وزير المالية. وما يمكنني أن أستخلصه هو أمر واحد: إن الموازنة كانت في العام الماضي ٦٠ مليوناً فأصبحت في هذا العام ٦٧ مليوناً أي

زادت عما كانت عليه. يقولون، وقد تساءل كثير منا، ما هو الدواء؟ أنا أقول بدون أن أذهب بعيداً مثلما ذهب إليه حضرة الزميل إبراهيم بك حيدر، إن الدواء في هذا المجلس الذي يجب عليه أن يثبت موجوديته دائماً حينما يجد الجدد، يجب أن يقف دائماً في وجه الحكومة عندما يتراءى له أنها اشتطت. فهذا الداء وهنا الدواء إذا قام كل منا بمفرده بواجبه.

إبراهيم حيدر: (مقاطعاً) هذا مستحيل في ظل نظام الانتخاب الحالي.

عبد الله اليافي: أؤكد لكم، عند ذلك، إننا نصل إلى النتائج التي نريدها جميعاً نظرياً ولكننا نتحاشى عملياً أن نفعلها. وبعد أن استمعت إلى آراء الزملاء فيليب بك تقلا وإبراهيم بك حيدر وبهيج بك تقي الدين أستنتج لنفسني النتيجة المنطقية التي يجب علي أن أكون كئيباً أن أقولها: أنا لا يمكنني أن أصوت على هذه الميزانية لأنني اعتقد أن فيها تبذيراً وإسرافاً.

الرئيس: والآن ننتقل إلى درس مشروع القانون القاضي بقطع حساب موازنة سنة ١٩٤٦. للتل المادة الأولى منه.

فتلا الكاتب المادة الأولى التالية:

المادة ١ -

يقطع حساب موازنة سنة ١٩٤٦ بصورة مؤقتة كما يلي:

أ - بلغ مجموع الرسوم والإيرادات الموضوعية قيد التحصيل والمأخوذات من مال الاحتياط بما فيها البقايا المدورة من السنين السابقة وبعد إسقاط المبالغ المتلاشية بمرور الزمن.

٧٩١٥٥٩٣٤،٤٤،٦٣

بلغ مجموع التحصيلات

٣٨٤٦٣،٢٤،٩٢

وبلغت الأموال التي كانت باقية بدون تحصيل في ختام السنة.

بناء عليه يوافق على تحويل هذه البقايا إلى حساب سنة ١٩٤٧

٧٩١٥٥٩٣٤،٤٤،٦٣

ب - ولقاء مجموع التحصيلات المبين أعلاه والبالغ.

٥١٩٩٣٩،١٥،٠٩

فقد بلغ مجموع المدفوعات - بما فيها مبلغ ٦١٥٨٠،٢٠

ل.ل. هو قيمة الحوالات الصادرة خلال السنة والتي لم يتقدم

أصحابها لقبضها قبل ٣٠ أيلول سنة ١٩٤٧

٢٧١٦٢٠١٩،٣٥،٦٣

فتكون زيادة التحصيلات على المدفوعات.

بناء عليه ينقل مبلغ الـ ٦١٥٨٠،٠٢ ليرة لبنانية المبين أعلاه إلى حساب خصوصي تدفع منه نفقات

السنين السابقة لغاية سقوطها بمرور الزمن.

الرئيس: من يقبل بالمادة الأولى كما تُلْتِ فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الأولى. لتُتَلَّ المادة الثانية.

فتلا الكاتب المادة الثانية التالية:

المادة ٢ - ان الفرق بين مجموع التحصيلات ومجموع المدفوعات وقد بلغ ٢٧١٦٢٠١٩،٣٥،٦٣ ليرة لبنانية وفقاً للمادة السابقة يؤخذ إيراداً في الحساب الخصوصي المسمى «مال الاحتياط» والمحدث بموجب المادة ٥٠ المعدلة من القرار رقم ٢٢٣١ تاريخ ١٦ تشرين الأول سنة ١٩٢٣ القاضي بتنظيم المحاسبة العمومية.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثانية كما تُلْتِ فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الثانية. لتُتَلَّ المادة الثالثة.

فتلا الكاتب المادة الثالثة التالية:

المادة ٣ - يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثالثة كما تُلْتِ فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الثالثة. والآن القانون بكامله معروض للتصويت بالمناداة بالأسماء.

(فنادى الكاتب النواب بأسمائهم فصدّق القانون بالإجماع).

الرئيس: قُبِلَ القانون بالإجماع، والآن ننتقل إلى درس مشروع قانون الموازنة، الباب الأول أحكام عامة، لتُتَلَّ المادة الأولى.

فتلا الكاتب المادة الأولى التالية:

الباب الأول - أحكام عامة.

المادة ١ - حددت موازنة الجمهورية اللبنانية عن السنة الحالية التي تبتدئ في أول كانون الثاني سنة ١٩٤٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٤٨ وفقاً للأحكام التالية:

الرئيس: من يقبل بالمادة الأولى كما تُلْتِ فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الأولى. لتتل المادة الثانية كما عدلتها اللجنة المالية.

فتلا الكاتب المادة الثانية التالية:

المادة ٢ - قدرت واردات موازنة الجمهورية اللبنانية عن سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٦٧٠٠٠٠٠٠٠٠ سبعة وستين مليون ليرة لبنانية وفقاً للجدول (١) الملحق بهذا القانون.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثانية كما عدّلت فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الثانية معدلة. لتتل المادة الثالثة كما عدّلتها اللجنة.

فتلا الكاتب المادة الثالثة التالية:

المادة ٣ - تُفتح اعتمادات مجموعها ٦٧٠٠٠٠٠٠٠٠ سبعة وستين مليون ليرة لبنانية للمصنفين وللأمر بصرف موازنة الجمهورية اللبنانية عن سنة ١٩٤٨ وفقاً للجدول (ب) الملحق بهذا القانون.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثالثة كما تُليت مُعدّلة فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الثالثة. لتتل المادة الرابعة.

فتلا الكاتب المادة الرابعة التالية:

المادة ٤ - تُجاز وفقاً لأحكام هذا القانون والقوانين النافذة أو التي ستُنشر فيما بعد جباية مختلف الضرائب والرسوم والحاصلات والعائدات المبينة في الجدول ٢ الملحق بهذا القانون.

الرئيس: من يقبل بالمادة الرابعة كما تُليت فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الرابعة. الباب الثاني الضرائب المباشرة ضريبة الملاك المبينة لتتل المادة الخامسة.

فتلا الكاتب المادة الخامسة التالية:

الباب الثاني - الضرائب المباشرة

ضريبة الأملاك المبينة

المادة ٥ - تُلغى المادة الرابعة من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ تاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٤٣ ويُستعاض عنها بالأحكام التالية:

إذا أقيم بناء على ارض مستأجرة طُرحت الضريبة طيلة مدة الإيجار على الوجه التالي:
أولاً - إذا كانت الأرض مستأجرة بدون بدل معين في الاتفاق المعقود بين الفريقين بشرط أن يعود البناء إلى مالك الأرض في نهاية عقد الإيجار كلف المستأجر وحده على أساس قيمة البناء التأجيرية.

ثانياً - إذا كانت الأرض مستأجرة لقاء بدل معين في الاتفاق المعقود بين الفريقين كلف مالكيها على أساس بدل الإيجار الذي يستوفيه، وكل مستأجرها على أساس قيمة البناء التأجيرية بعد تنزيل بدل إيجار الأرض منها.

الرئيس: من يقبل بالمادة الخامسة كما تليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الخامسة. لتتل المادة السادسة.

فتلا الكاتب المادة السادسة التالية:

المادة ٦ - تُضاف إلى ذيل المادة ١١ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ تاريخ ٢٤ حزيران سنة ١٩٤٣ العبارة التالية:

كما أن تسجيل العقد واجب في حالتي التمديد والتجديد.

الرئيس: من يقبل بالمادة السادسة كما تليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة السادسة. لتتل المادة السابعة.

فتلا الكاتب المادة السابعة التالية:

ضريبة الأراضي.

المادة ٧ - تبقى مرعية الإجراء خلال سنة ١٩٤٨ أحكام المادتين الخامسة والسادسة من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٣٥ تاريخ ٢٣ شباط سنة ١٩٤٣ المتعلقة بتحديد الأقساط السنوية لضريبة الأراضي وتوزيعها بين القرى.

الرئيس: من يقبل بالمادة السابعة كما تليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة السابعة. لتتل المادة الثامنة.

فتلا الكاتب المادة الثامنة التالية :

ضريبة الدخل .

المادة ٨ - تستبدل عبارة «الربح غير الصافي» الواردة في آخر الفقرة الأولى من المادة ٨ من قانون ٤ كانون الأول سنة ١٩٤٤ بعبارة «الربح الصافي» .
الرئيس : من يقبل بالمادة الثامنة كما تليت فليرفع يده .
(أكثرية) .

الرئيس : قُبلت المادة الثامنة . لتتل المادة التاسعة .

فتلا الكاتب المادة التاسعة التالية :

المادة ٩ - تُضاف إلى ذيل الجملة الأولى من المادة ١٣ من قانون ٤ كانون الأول سنة ١٩٤٤ العبارة التالية :
«وقبل آخر نيسان فيما يتعلق بالشركات المساهمة» .
الرئيس : من يقبل بالمادة التاسعة كما تليت فليرفع يده .
(أكثرية) .

الرئيس : قُبلت المادة التاسعة . لتتل المادة العاشرة .

فتلا الكاتب المادة العاشرة التالية :

المادة ١٠ - تعدّل المادة ٢٢ من قانون ٤ كانون الأول سنة ١٩٤٤ كما يلي :
تتألف اللجنة المشار إليها في المادة ٢١ من :
مدير المالية العام أو من ينوب عنه .
مندوب عن وزارة الاقتصاد الوطني يختاره وزير الاقتصاد الوطني .
مندوب عن غرفة التجارة والصناعة في بيروت يقترحه رئيس الغرفة المذكورة .
خبير يمثل حسب الاقتضاء التجار أو أرباب الصناعات أو أرباب المهن غير التجارية يختاره وزير الاقتصاد الوطني .

موظف من وزارة المالية (قسم ضريبة الدخل) .

تعين هذه اللجنة بقرار من وزير المالية وتجتمع بدعوة من رئيسها وتتخذ قراراتها بالأكثرية ، وإذا تعادلت مقررات الأصوات كان صوت الرئيس مرجحاً .

الرئيس : من يقبل بالمادة العاشرة كما تليت فليرفع يده .

(أكثرية).

الرئيس: قُبلت المادة العاشرة. لتتل المادة الحادية عشرة.

فتلا الكاتب المادة الحادية عشرة التالية:

المادة ١١ - تُضاف إلى ذيل المادة ٢٣ من قانون ٤ كانون الأول سنة ١٩٤٤ الفقرة التالية:

«وتحدد بقرار من وزير المالية في شهر حزيران من كل سنة المهن التي يجوز للجنة إعادة النظر في المعدلات المحددة لها».

الرئيس: من يقبل بالمادة الحادية عشرة كما تُلتي فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبلت المادة الحادية عشرة. لتتل المادة الثانية عشرة.

فتلا الكاتب المادة الثانية عشرة الجديدة التالية:

المادة ١٢ - تعدّلت المادة ٨٩ من قانون ٤ كانون الأول سنة ١٩٤٤ كما يلي:

إذا رأت دوائر المالية أن الاعتراض المقدم ضمن المدة القانونية هو في غير محله أحاطت المكلف علماً بذلك بكتاب مضمون وأحالت الاعتراض إلى لجنة خاصة لدرسه والفصل فيه وفقاً للأصول المتبعة في درس الاعتراضات على الضرائب المباشرة، وتشكل اللجنة على الوجه التالي: قاض (يختاره وزير العدلية) رئيساً

مندوب عن غرفة التجارة (يعينه وزير المالية بناء على اقتراح رئيس الغرفة) أو من مجلس إدارة المحافظة في حال عدم وجود غرفة تجارة فيها (يعينه وزير المالية بناء على اقتراح المحافظ).

مفتش مالية (يعينه وزير المالية) أعضاء

رئيس قسم ضريبة الدخل أو من ينوب عنه مقررأ

الرئيس: من يقبل بالمادة الثانية عشرة الجديدة كما تُلتي فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبلت المادة الثانية عشرة الجديدة. لتتل المادة الثانية عشرة وقد أصبحت ثالثة عشرة.

فتلا الكاتب المادة الثالثة عشرة التالية:

المادة ١٣ - على كل شخص يرغب في مغادرة الأراضي اللبنانية بصورة نهائية أن يستحصل قبل سفره على

شهادة من وزارة المالية تثبت تسديده ضريبة الدخل المتوجبة عليه. ويحظر على الدوائر المختصة أن

تؤشر على جواز سفر أي شخص يرغب بمغادرة الأراضي اللبنانية بصورة نهائية قبل إبرازه الشهادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثالثة عشرة وقد أصبحت ثلاثة عشرة كما تليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبلت المادة الثالثة عشرة. لتتل المادة الرابعة عشرة.

فتلا الكاتب المادة الرابعة عشرة التالية:

المادة ١٤ - تُلغى الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من قانون الرسوم القضائية الصادر بتاريخ ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ ويُستعاض عنها بالأحكام الآتية:

في الدعاوى الصلحية الخاضعة للرسم يُستوفى مقدماً رسوم القلم والدعاوى إلى المحاكمة المنصوص عليهما في المادتين الأولى والثانية من القانون المذكور.
أما رسم تبليغ الأحكام النهائية والكتابة فيستوفى عند استخراج الحكم.

الرئيس: من يقبل بالمادة الرابعة عشرة كما تليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبلت المادة الرابعة عشرة. لتتل المادة الخامسة عشرة.

فتلا الكاتب المادة الخامسة عشرة الجديدة التالية:

المادة ١٥ - يُستوفى رسم مقطوع قدره ١٥٠ غرشاً لبنانياً عن الصورة الأولى التي لا يتجاوز عدد صفحاتها الثلاث و ٥٠ غرشاً لبنانياً عن كل من الصور الأخرى من الأحكام والقرارات التي تقوم بنسخها بناء على طلب أصحاب العلاقة المكاتب الخاصة المنشأة لهذه الغاية. وإذا كان عدد صفحات الصورة الأولى يتجاوز الثلاث فيستوفى رسم قدره ٥٠ غرشاً لبنانياً عن كل صفحة إضافية منها ويخصص ٥٠ بالمئة من هذا الرسم لصندوق إسعاف المساعدين القضائيين.

الرئيس: الكلمة للسيد بهيج تقي الدين.

بهيج تقي الدين: أنا مبدئياً ضد هذه الزيادة إنما إذا رأى المجلس إقرار القانون كما ورد فلا أفهم لماذا لا يتركون لهذا الصندوق كل هذه الزيادات الذي نعلم جميعاً ما هي أهميته وفائدته.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: يرى حضرة الزميل أنها نتيجة تطبيق عملي للأعمال الجارية سابقاً. لذلك رأت الحكومة أن تكون هذه العائدات عن تصفية النصف الأول للحكومة والنصف الثاني لمساعدة المساعدين القضائيين.

الرئيس: من يقبل بالمادة الخامسة عشرة الجديدة كما تُليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الخامسة عشرة الجديدة. لتتل المادة الرابعة عشرة وقد أصبحت سادسة عشرة.
فتلا الكاتب المادة السادسة عشرة التالية:

رسوم الطوابع.

المادة ١٦ - تُلغى الفقرة ١٦٠ من المادة ١٠ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٣٣ القاضي بتنظيم رسوم الطوابع.

الرئيس: من يقبل بالمادة السادسة عشرة كما تُليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة السادسة عشرة. لتتل المادة السابعة عشرة.
فتلا الكاتب المادة السابعة عشرة التالية:

المادة ١٧ - تُضاف إلى ذيل المادة ١٣ المعدلة من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣٠ تاريخ ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٣٣ العبارة التالية:

يحق لوزارة المالية أن تمدد هذه المهلة إلى مدة أقصاها شهران فيما يتعلق بالشركات المبينة في الفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة

الرئيس: من يقبل بالمادة السابعة عشرة كما تُليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة السابعة عشرة. لتتل المادة الثامنة عشرة.
فتلا الكاتب المادة الثامنة عشرة التالية:

المادة ١٨ - يحدد ثمن بيع الملح بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.
الرئيس: من يقبل بالمادة الثامنة عشرة كما تُليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الثامنة عشرة. لتتل المادة التاسعة عشرة.
فتلا الكاتب المادة التاسعة عشرة الجديدة التالية:

المادة ١٩ - يُعطى باعة التبغ والتبناك عائدات قدرها ٢ إثنان بالمئة من قيمة طابع الجيش الذي يستوفى بواسطتهم عن علب السكاير والتبغ والتبناك.

الرئيس: من يقبل بالمادة التاسعة عشرة الجديدة كما تُلتيت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة التاسعة عشرة. لتتل المادة السابعة عشرة وقد أصبحت العشرين.
فتلا الكاتب المادة العشرين التالية:

المادة ٢٠ - إن النفقات التي تتكبدها الخزينة في سبيل تطبيب ومعالجة المصابين بحوادث جرمية تعتبر كالتنفقات القضائية وتحصل مثلها وفقاً للقوانين النافذة.

الرئيس: من يقبل بالمادة العشرين كما تُلتيت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة العشرون. لتتل المادة الحادية والعشرون.
فتلا الكاتب المادة الحادية والعشرين التالية:

رسم الاتجار بأسلحة الصيد والبارود.

المادة ٢١ - يُستوفى رسم سنوي قدره خمسون ليرة لبنانية عن إجازة الاتجار بأسلحة الصيد وخمس وعشرون ليرة لبنانية عن إجازة الاتجار بالبارود.

الرئيس: من يقبل بالمادة الحادية والعشرين كما تُلتيت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الحادية والعشرون. الحكومة تقترح تعديل إضافة ٣ مواد لتتل المواد التي اقترحت الحكومة إضافتها.

فتلا الكاتب المادة الثانية والعشرين الجديدة التالية:

سوق المراهنات.

المادة ٢٢ - عُدِّلَت المادة الأولى من المرسوم الاشتراعي رقم ٤٣ تاريخ ٤/٦/٤٣ كما يلي:

إن المبلغ الذي يحق لمستثمر نادي سباق الخيل أن يستقطعه لحسابه الخاص من مجموع المراهنات غير الصافي لا يجوز أن يتعدى (١٤) أربعة عشر بالمئة.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثانية والعشرين الجديدة كما تُلتيت فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبلت المادة الثانية والعشرين الجديدة. لتتل المادة الثالثة والعشرون الجديدة.

فتلا الكاتب المادة الثالثة والعشرين الجديدة التالية:

المادة ٢٣ - عُدلت المادة الثانية من المرسوم الاشتراعي رقم ٤٣ تاريخ ٤/٦/١٩٤٣ كما يلي:

علاوة على المبلغ الذي يستقطبه المستثمر لحسابه الخاص تستقطع من مجموع المراهنات غير الصافي الرسوم التالية:

٤ أربعة بالمئة لقاء رسم المراهنات.

٣ ثلاثة بالمئة لقاء الطابع الأميري وطابع الجيش المفروضين بموجب الفقرة «ب» من المادة الرابعة من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٥١ تاريخ ١٦ آذار سنة ١٩٤٣ المعدلة بموجب المادة الثالثة من قانون ٣٠ أيار سنة ١٩٤٥.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثالثة والعشرين الجديدة كما تليت فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبلت المادة الثالثة والعشرين الجديدة. لتتل المادة الرابعة والعشرون الجديدة.

فتلا الكاتب المادة الرابعة والعشرين الجديدة التالية:

المادة ٢٤ - خلافاً لأحكام المادة الأولى من قانون ٥ آذار سنة ١٩٣٢ يُجاز لنادي سباق الخيل في بيروت أن

يُفتح في خارج ميدان السباق فروعاً لبيع أوراق البارولي تكون مرتبطة به رأساً ويقوم على إدارتها موظفون تابعون له مباشرة وتخضع أعمالها لمراقبة الحكومة المالية وتستوفي عن جميع وارداتها نفس الرسوم التي تخضع لها الواردات التي تحصل داخل النادي.

يحدد عدد هذه الفروع بمرسوم يصدر بناء على اقتراح وزير الداخلية والمالية.

الرئيس: من يقبل بالمادة الرابعة والعشرين الجديدة كما تليت فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبلت المادة الرابعة والعشرين الجديدة. لتتل المادة التاسعة عشرة والتي أصبحت خامسة

والعشرون.

فتلا الكاتب المادة الخامسة والعشرين التالية:

المادة ٢٥ - يُستوفي رسم قدره خمسون ليرة لبنانية لقاء شهادة الصلاحية للطيران التي تُعطى للطائرات ذات

المحركات.

الرئيس: من يقبل بالمادة الخامسة والعشرين كما تليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الخامسة والعشرين. لتتل المادة السادسة والعشرون.
فتلا الكاتب المادة السادسة والعشرين التالية:

المادة ٢٦ - يرفع إلى ٢٥ غرشاً لبنانياً الرسم المحدد في الفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون موازنة سنة ١٩٤٧.

الرئيس: من يقبل بالمادة السادسة والعشرين كما تليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة السادسة والعشرين. لتتل المادة السابعة والعشرون.
فتلا الكاتب المادة السابعة والعشرين التالية:

المادة ٢٧ - تعدّل الرسوم التي تستوفى عن إيواء الطائرات داخل المطارات وفقاً للمادة ٢٢ من قانون موازنة سنة ١٩٤٧ على الصورة التالية:

عن الإيواء داخل الحظيرة لمدة ٢٤ ساعة أو كسورها بشرط أن تزيد الكسور عن ٨ ساعات.
٣ غروش عن كل متر مربع أو كسوره من المساحة الأرضية التي تشغلها الطائرة عندما يكون الجناحان منشورين.

٤ غروش عن كل متر مربع أو كسوره من المساحة الأرضية التي تشغلها الطائرة عندما يكون الجناحان مطويين أو منفصلين عن جسمها.

الرئيس: من يقبل بالمادة السابعة والعشرين كما تليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة السابعة والعشرين. لتتل المادة الثامنة والعشرون.
فتلا الكاتب المادة الثامنة والعشرين التالية:

المادة ٢٨ - تُلغى المادة ٢٥ من قانون موازنة سنة ١٩٤٧ ويستعاض عنها بالأحكام التالية:

تُستوفى عن كل متر من المباني والأراضي التي تشغل داخل المطار الأجور السنوية المحددة فيما يلي:

١ - عن المكاتب ٢٥٠٠ غرش لبناني يُضاف إليها ٣٠ بالمئة لقاء استهلاك الكهرباء.

٢ - عن الحظائر والمخازن ١٢٠٠ غرش لبناني بما في ذلك استهلاك الكهرباء.

٣ - عن الأراضي التي تشغلها شركات لبيع المواد الملتهبة ٢٥٠ غرش لبناني.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثامنة والعشرين كما تليت فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الثامنة والعشرين. لتتل المادة التاسعة والعشرون.

فتلا الكاتب المادة التاسعة والعشرين التالية:

المادة ٢٩ - إن الموظف الذي ينقل من دائرة إلى أخرى يستمر على قبض راتبه خلال سنة ١٩٤٨ من البند الذي رصد فيه اعتماده في الموازنة.

الرئيس: من يقبل بالمادة التاسعة والعشرين كما تليت فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة التاسعة والعشرين. لتتل المادة الثلاثون.

فتلا الكاتب المادة الثلاثين التالية:

المادة ٣٠ - يُرَخَّص للحكومة أن تدور إلى البند الوحيد من الفصل الوحيد من الباب السادس عشر (نفقات السنين السابقة) من موازنة سنة ١٩٤٨ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الاعتمادات التي أرصدت في موازنة سنة ١٩٤٧ لورارتي الخارجية والدفاع الوطني والتي صرفت خلال السنة المذكورة بصورة سلفات لتتسدد قبل نهاية المدة المتممة لدورة سنة ١٩٤٧ المالية.

الرئيس: من يقبل بالمادة الثلاثون كما تليت فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قُبِلَت المادة الثلاثون. لقد ألغت اللجنة المالية المادتين ٢٥ و ٢٦ واللتين أصبحتا ٣١ و ٣٢، من يقبل بإلغائهما فليرفع يده.

فتلا الكاتب المادة الحادية والثلاثين الجديدة التالية:

المادة ٣١ - أكملت المادة ٢٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ٣٣٨ تاريخ أول آذار سنة ١٩٤٣ على الوجه الآتي: إذا تولى موظف متقاعد رئاسة مجلس الوزراء حق له بعد تركه منصب الرئاسة أن يطالب بإعادة تصفية معاشه التقاعدي على أساس الراتب المخصص بتاريخ تقديم الطلب لا على درجة من درجات الملاك الذي كان ينتمي إليه هذا الموظف عندما أُحيل إلى التقاعد.

لا يستفيد من أحكام الفقرة السابقة إلا من يقدم طلباً في هذا الشأن في مهلة شهر من تاريخ تركه منصب الرئاسة. أما فيما يختص بالرؤساء السابقين فتبدأ هذه المهلة من تاريخ وضع هذا القانون موضع التنفيذ ويستحق معاش التقاعد الجديد اعتباراً من تاريخ تسجيل الطلب في وزارة المالية. من يقبل بالمادة الثانية والعشرين الجديدة كما تليت فليرفع يده.

الرئيس:

(أكثرية).

قُبلت المادة الحادية والثلاثون الجديدة. لتتل المادة السابعة والعشرون والتي أصبحت الثانية والثلاثين.

الرئيس:

فتلا الكاتب المادة الثانية والثلاثين التالية:

المادة ٣٢ - خلافاً لأحكام المادة الخامسة من المرسوم الاشتراعي رقم ٣١ تاريخ ١٩ تشرين الأول سنة ١٩٤٢ يستفيد الموظف من التعويض العائلي من أولاده وزوجته اعتباراً من تاريخ تسجيلهم في دوائر النفوس حتى ولو تم هذا التسجيل بعد المدة القانونية. يستفيد من هذا التدبير الموظفون الموجودون حالياً في الخدمة عن المدات السابقة التي حرّموا خلالها من التعويض العائلي لعدم إجرائهم التسجيل ضمن المدة القانونية. من يقبل بالمادة الثانية والثلاثين كما تليت فليرفع يده.

الرئيس:

(أكثرية).

قُبلت المادة الثانية والثلاثين. لتتل المادة الثالثة والثلاثين.

الرئيس:

فتلا الكاتب المادة الثالثة والثلاثين التالية:

المادة ٣٣ - يحق للموظف المتمرن أن يستحصل على إجازات صحية براتب كامل وفقاً لأحكام القرار رقم ٣١٩٥ تاريخ أول تموز سنة ١٩٢٥. من يقبل بالمادة الثالثة والثلاثين كما تليت فليرفع يده.

الرئيس:

(أكثرية).

قُبلت المادة الثالثة والثلاثين. لتتل المادة الرابعة والثلاثون.

الرئيس:

فتلا الكاتب المادة الرابعة والثلاثين التالية:

المادة ٣٤ - تُعطى عن الأموال المحصلة من الشركات المنصوص عليها في المرسوم رقم ٤٣ تاريخ ٢٤ أيلول سنة ١٩٤١ عائدات مجموعها واحد بالمية توزع بين موظفي الدوائر المالية في كل محافظة باستثناء محافظة بيروت على الوجه التالي:

حصتان

رئيس مالية المحافظة

حصة ونصف

لكل من محاسبي الأفضية ومأموري التحقق ومراقبي الدخل

لباقى موظفي المحافظة ما خلا الجباة والمحافظين

تبقى مرعية الإجراء النصوص السابقة المتعلقة بالعائدات التي تعطى من الأموال المحصلة بواسطة الجباة والعائدات الإضافية.

الرئيس: من يقبل بالمادة الرابعة والثلاثين كما تليت فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبلت المادة الرابعة والثلاثين. لتتل المادة الخامسة والثلاثون كما عدلتها اللجنة.
فتلا الكاتب المادة الخامسة والثلاثين المعدلة التالية:

المادة الخامسة والثلاثون - تطبق المواد ١٢ و ٢٨ و ٣١ إلى ٣٣ من هذا القانون اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وتطبق مواده الأخرى اعتباراً من أول كانون الثاني سنة ١٩٤٨.

الرئيس: من يقبل بالمادة الخامسة والثلاثين كما تليت معدلة فليرفع يده.
(أكثرية).

الرئيس: قُبلت المادة الخامسة والثلاثون معدلة. والآن ليتل الجدولان (أ) و(ب) الملحقان بالميزانية.
فتلا الكاتب الجدولين (أ) و(ب) التاليين:

جدول (أ): الواردات المقدرة

رقم الأبواب	تعيين الأبواب	المبالغ المقدرة لسنة ١٩٤٨ ل.ل.
الأول	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها	٩٧٠٠٠٠٠٠
الثاني	الضرائب والواردات غير المباشرة	٤٤٨٦٠٠٠٠٠
الثالث	حاصلات أملاك الدولة	١٥٠٠٠٠٠٠
الرابع	حاصلات مصالح الاستثمار	٢٥٨٠٠٠٠٠
الخامس	واردات شتى	٧٩٤٠٠٠٠٠
السادس	واردات لتسديد نفقات	١٢٠٠٠٠٠
السابع	مأخوذات من مال الاحتياط	٣٠٠٠٠٠٠
	مجموع الواردات المقدرة	٦٧٠٠٠٠٠٠٠

جدول (ب): النفقات المرصدة

رقم الأبواب	تعيين الأبواب	لسنة ١٩٤٨ ل.ل.
الأول	رئاسة الجمهورية	٣٦٥٢٧٢
الثاني	مجلس النواب	٤٧٧٨١٨
الثالث	مجلس الوزراء	٢٢٤٨٦٧
الرابع	وزارة المالية	٣٥٤٦٩١٣
الخامس	وزارة الداخلية	١١٥٩٥٩٣٤
السادس	وزارة الخارجية والمغتربين	٤٠٢٥٥١٣
السابع	وزارة العدلية	٢٩٠٥٣٨٠
الثامن	وزارة الأشغال العامة	١٣٦٧٨٥٨٣
التاسع	وزارة التربية الوطنية	٧٣٧٢٦٤١
العاشر	وزارة الاقتصاد الوطني	٦٦٣٤١٢
الحادي عشر	وزارة الزراعة	١٥٩٦٦٤٢
الثاني عشر	وزارة البريد والبرق	١٩٥٢٢٧٢
الثالث عشر	وزارة الدفاع الوطني	١١١٥٤٢٢٢
الرابع عشر	وزارة الصحة والإسعاف العام	٣٧٩٢١١٣
الخامس عشر	الديون المتوجبة الأداء	٢٦٥٠٠٠٠
السادس عشر	نفقات السنين السابقة	٣٠٠٠٠٠
السابع عشر	احتياطي لنفقات غير منتظرة	٦٩٨٤١٨
	مجموع الاعتمادات المرصدة	٦٧٠٠٠٠٠٠

الرئيس: من يقبل بالجدولين (أ) و(ب) كما تليا فليرفع يده.

(أكثرية).

الرئيس: قبل الجدولان (أ) و(ب). والآن الموازنة بكاملها مطروحة للتصويت بالمناداة بالأسماء.

(فنادى الكاتب النواب بأسمائهم فصدقت الموازنة بالأكثرية وخالف السادة: عبد الله اليافي، بهيج تقي الدين، الدكتور رثيف أبو اللمع، وامتنع عن التصويت السيد إبراهيم حيدر).

الرئيس: صدقت الموازنة بالأكثرية. والآن، بعد أن انتهينا من تصديق الموازنة لعام ١٩٤٨ لا بد لي من توجيه كلمة شكر لمدير الموازنة الذي واطب بجدية أثناء درسها في لجان المجلس. ليتل المرسوم القاضي بقفل دورة مجلس النواب الاستثنائية الحالية. فتلا الكاتب المرسوم التالي:

مرسوم رقم ١١٣٤١/ك

عن رئيس الجمهورية اللبنانية

بناء على الدستور اللبناني

بناء على المرسوم رقم ١٠٨٣٦ المؤرخ في ٦ كانون الثاني سنة ١٩٤٨ القاضي بدعوة مجلس النواب إلى الاجتماع في دورة استثنائية تبدأ في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٨.

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء

وبعد استماع رأي مجلس الوزراء

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى - تقفل دورة مجلس النواب الاستثنائية الحالية اعتباراً من مساء يوم الاثنين الواقع في ١٥ آذار سنة ١٩٤٨.

المادة الثانية - يُنشر ويُبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

بيروت في ١٢ آذار سنة ١٩٤٨

الإمضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رياض الصلح

الرئيس: لتتل خلاصة محضر الجلسة الحالية.

فتلا الكاتب خلاصة محضر الجلسة الحالية.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر.

(سكوت).

الرئيس: صُدّق المحضر. والآن نرفع الجلسة على أن تُعقد في الساعة الثالثة من بعد ظهر غد الثلاثاء الواقع في ١٦ آذار سنة ١٩٤٨.

رئيس مجلس النواب

الإمضاء: صبري حمادة

أمين السر

رفعت قزعو

نظر وصدق

مدير مجلس النواب

رياض أرسلان

رئيس دائرة المحاضر

أحمد إسبر